الفصل الثالث

توزيعُ واشتِقاقُ سِـــماتِ الفِعْلِ: "الإعراب" والوجه والزمن

الاهتمام بالسمات الفعلية هام جدا لأنه يساهم بشكل كبير في تحديد بنية الجملة وفي تحديد رتبة مكوناتها. فهذه السمات هي التي تسوغ الاشتقاقات التركيبية الفعلية وتعاين المحطات التي تعبرها أو تستقر فيها. ونتفحص في هذا الفصل بعض السمات الفعلية، منها "الإعراب الفعلي" وعلاقته بالنفي وبسمتي الزمن والوجه. ونرصد في الفقرة الأولى توزيع السمات الفعلية المذكورة، ونظهر خلافا لما هو شائع في كثير من الأدبيات اللغوية العربية القديمة والحديثة أن الفعل الماضي يشترك مع الفعل المضارع في كثير من الخصائص التوزيعية التي تجعله يوسم بالوجه كذلك، أو بـــ"الإعراب"، كما في تحليل النحاة العرب القدماء. ونخصص الفقرة الثانية لعلاقة الوجه بالإعراب، ونبين أن تعميم الوسم الإعرابي على الأفعال في إطار قيد المنظورية تعميم غير سليم. وننطلق من افتراض أن الأفعال، خلافا للأسماء، لا تحتاج إلى الإعراب لتُسوَّغ داخل العمليات الاشتقاقية. وهكذا، فإن الافتراض (32) الوارد في الفصل الأول لا ينطبق على الفعل. ووفاقا للفاسي الفهري (1990)، نعد ما يسمى إعرابا في الفعل إسقاطا لمقولة الوجه الوظيفية، وهذه المقولة مستقلة في دلالتها وتركيبها وتوزيعها عن الإعراب، وما يبدو إعرابا في الفعل هو مجرد التباس صرفي بين سمتين مختلفتين تركيبيا: سمة الوجه الفعلية وسمة الإعراب الاسمية. ونخصص الفقرة الثالثة لنقل الفعل وفحص السمات الفعلية، ونبين أن سمة الإعراب ليست مسوغا لنقل الفعل قبل التهجية في العربية، كما يـــذهب إلى ذلك بنـــمامون (1992)، ولكن سمة الزمن المستقلة تصوريا عن الإعراب هي المسؤولة عن هذا النقل وعن اشتقاق الرتبة ف فا مفع، حسب اقتراح الفاسي الفهري (1987 و1990). ونبين تبعا للفاسي الفهري (1993) أن الفعل في العربية في الجمل غير الأمرية لا ينتقل إلى المصدري في التركيب الظاهر، كما يزعم ذلك موارزوكي (1992، **Murasugui**) من بين آخرين. ولا ينتقل الفعل في الرتبة: ف فا مفع، إلى موقع البُؤْرَة في الجمل الخبرية، ولا إلى المصدري في الجمل الاستفهامية، كما يقترح ذلك عون وبنمامون وسبورتش (1994). ونقدم في الفقرة الثالثة مجموعة من الأدلة على أن انتقال الفعل إلى المصدري في العربية مقصور على ما نسميه بالأمر الخالص. ويرجع تفرد بنى الأمر بهذا النقل إلى تفرد الفعل بسمات تركيبية خاصة، نشتقها من المصدري لا من الوجه.

1. تَوْزِيعُ إعْرَاب الفعل

1.1 الفعلُ المضارِع وحالاته الإعرابية

يذهب جمهور النحاة العرب القدماء إلى أن الأصل في الأفعال أن لا تحمل الإعراب.[1] ويعلل البصريون لذلك بأن الأفعال عوامل، والعوامل لا تستحق الإعراب. ولذلك لم تستحق الحروف في رأيهم الإعراب، كما يقول الزجاجي: "وإذا كانت الأفعال غير مستحقة للإعراب لأنها عوامل، فحروف المعاني من الإعراب أبعد، والقول فيها أبين وأظهر."[3,2] لكنهم رأوا أن الفعل المضارع يمكن أن يأخذ الإعراب لمشابهته الاسم عند البعض، و/أو لوقوعه موقع الاسم عند البعض الآخر، أو للدلالة على المعاني النحوية، كما يذهب إلى ذلك مُحشّي *شرح ابن عقيل*:[4] "وعلة إعراب الفعل المضارع عند البصريين أنه أشبه الاسم في أن كل واحد منهما يتوارد عليه معان تركيبية لا يتضح التمييز بينها إلا بالإعراب. فأما المعاني التي تتوارد على الاسم فمثل الفاعلية والمفعولية والإضافة [ ]. وأما المعاني التي تتوارد على الفعل فمثل النهي [ ]" لكن هذا الرأي الذي يجعل مبرر إعراب الاسم والفعل واحدا، وهو الدلالة على المعنى، ليس رأي نحاة البصرة، أو على الأقل ليس رأي جميع نحاة البصرة بل هو رأي نحاة الكوفة، كما يزعم ذلك الزجاجي الذي يقدم رأيهم كالآتي: "قال بعضهم الدليل على أن أصل الإعراب للاسماء والأفعال معا أن الأفعال أيضا تختلف معانيها كما اختلفت معاني الاسماء، فتكون ماضية ومستقبلة وموجبة ومنفية ومجازى عنها ومجازى بها ومأمورا بها ومنهيا عنها، وتكون للمخاطب والمتكلم والغائب والذكر والأنثى. فإن كان اختلاف المعاني أوجب للاسماء الإعراب عندكم، فاختلاف هذه المعاني في الأفعال يوجب إعرابها، لأنها مثل ذلك أو أكثر، وإلا فما الفرق؟"[5] أما رأي نحاة البصرة، أو على الأقل رأي سيبويه، في إعراب الفعل هو أنه إعراب فرعي ويقتصر على الفعل المضارع فقط، لأنه شابه الاسم (اسم الفاعل على الخصوص) في الحركات والسكون وليس في الدلالة على المعنى. وبمصطلحات أخرى، إن الحركات التي تلتحق بآخر الفعل المضارع لا تملك وظيفة التعبير عن المعاني النحوية كما هو الحال بالنسبة للاسم، ولكنها تعبير عن أن الفعل المضارع يملك خاصية اسمية تأتيه من اشتراكه في نفس البنية العروضية مع

[1] يقول ابن عقيل في *شرح ألفية ابن مالك*، ج. 1، ص. 37: "ومذهب البصريين أن الإعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال. فالأصل في الفعل البناء عندهم. وذهب الكوفيون إلى أن الإعراب أصل في الاسماء وفي الأفعال، والأول هو الصحيح."

[2] *الإيضاح في علل النحو*، ص. 78.

[3] هذا التبرير المقدم لعدم إعراب الأفعال قريب من المبدأ المعروف في الأدبيات التوليدية بمبدأ مقاومة الإعراب (Case Resistance Principle) الذي اقترحه سطول (Stowell (1981)، والذي مفاده أن المقولات المسندة للإعراب لا تأخذ الإعراب.

[4] *شرح ابن عقيل*، ج. 1، هامش ص. 37.

[5] *الإيضاح في علل النحو*، ص. 81.

طبقة معينة من الأسماء. ودليل كثير من النحاة على أن الفعل لا يستحق الإعراب وعلى أن إعرابه لا يدل على المعاني النحوية هو أن معنى الفعل، مثل الحرف، يحصل في ذاته ولا يحتاج إلى الإعراب للتعبير عنه. ويؤكد هذا ابن الأنباري بقوله: "وأما الأفعال والحروف، فإنها تدل على ما وضعت له بصيغها، فعدم الإعراب لا يخل بمعانيها ولا يورث لبسا فيها، والإعراب زيادة، والحكيم لا يريد زيادة لغير فائدة."[6] وكيفما كان مبرر إعراب الفعل المضارع، فإن جل النحاة يجمعون على أنه معرب، والمقصود بالإعراب التغيير الصرفي الذي يصيب الحركة الأخيرة من صيغته الصرفية، كما في (1)، حيث تتعاقب على آخره الحركتان الإعرابيتان اللتان تلحقان الاسم، أي الرفع والنصب، إلى جانب الجزم الذي ينفرد به في (1ج):

1) أ. أدخلُ، تدخلُ، يدخلُ، ندخلُ

ب. لن يدخلَ

ج. لم يدخلْ

1.1.1 المضارع المرفوع

الحالة غير الموسومة لإعراب الفعل المضارع الرفع، كما في (1)، وهو إعراب يشترك فيه الفعل مع الاسم. ويملك الفعل المضارع لاصقة صرفية أخرى للتعبير عن إعراب الرفع تتحقق في صورة نون تلتحق بالفعل وتتأثر حركتها بنوع لاصقة العدد التي تسبقها، كما في (2):[7]

2) يَدْخُلان، تدخلان، يَدخُلونَ، تدخلونَ، تدخلينَ

ويشترك الاسم مع الفعل المضارع كذلك في التحاق لاصقة النون به، وتأتي هذه اللاصقة كذلك في الرتبة بعد لاصقة العدد، كما في (3):[8]

3) أ. جاء الزّيْدان/الزيدونَ

ب. مررت بالزّيْدَيْنِ/بالزيْدينَ

---

[6] انظر *أسرار العربية*، ص. 24-25.

[7] يدخل النحاة العرب القدماء هذه الحالة في إطار ما يعرف عندهم بالأفعال الخمسة، وهي أفعال ترفع بثبوت النون وتنصب وتجزم بحذفها. انظر ابن عقيل في *شرح ألفية ابن مالك*، من بين آخرين.

[8] هناك خلاف بين النحاة حول اعتبار الألف والواو والياء لواصق إعرابية طويلة والحركات الإعرابية القصيرة بعضا منها، غير أن مقارنة معطيات الاسم الواردة في (3) بمعطيات الفعل الواردة في (2) تظهر أن هذه اللواصق دالة على العدد لا الإعراب. لاحظ كذلك أن الإعراب يتغير مع النفي والجزم، لكن لاصقة العدد لا تتغير، كما يدل على ذلك الفرق بين (1ب-ج) و(3).

ويشترك الفعل المضارع مع الاسم في أن النون الملتحقة بهما تحذف في بعض السياقات التركيبية. فمع الاسم، تحذف في الإضافة، كما في (4ب)، ومع الفعل تحذف في حالة النصب والجزم، كما في (5):

4) أ. دارٌ/داران
ب. دارُ/دارا الرجل
5) أ. لن تدخُلا
ب. لَمْ تَدخُلا

لكن رغم هذه التماثلات التي تدعم ظاهريا افتراض مشابهة الفعل المضارع للاسم، فإن هناك معطيات توزيعية تدل على أن نون الفعل تختلف عن الاسم. فنون الفعل المضارع تتصرف مثل حركة إعرابية، لذلك تدخل في توزيع تكاملي مع الحركات الإعرابية، كما يدلّ على ذلك لحن المثال (6). أما في حالة الاسم، فيصح في الصورة الاعتيادية، التي يكون فيها مفردا معربا غير مقصور أو ممدود أو منقوص، أن تلتحق به النون إلى جانب اللاصقة الإعرابية، كما في (7)، بل إن النون هي التي تدل على تمكنه من الاسمية، لذلك لا يجوز حذفها كما تبين ذلك (7ب):

6) *أدخُلَنَ
7) أ. دارٌ (=دارُنْ)
ب. *دارُ

والذي يدل كذلك على أن نون الفعل المضارع تتوزع صرفيا مثل حركة إعرابية هو أنها تحذف في السياق الذي تحذف فيه علامة الرفع الإعرابية، كما يتضح ذلك من المقارنة بين (5) و(1ب،ج). وهذا يدل على أن محتوى النون الوظيفي يشبه محتوى ما يسميه النحاة إعرابا. أما نون الاسم، فإن دخولها في توزيع تكاملي مع الإضافة في (4ب) ومع الألف واللام في (8) يدل على أن محتواها إحالي لا إعرابي:[9]

8) أ. الرجلُ
ب. *الرجلُن

تبرز المعطيات المقدمة أعلاه أن لواصق إعراب الفعل تختلف صرفيا وتوزيعيا عن لواصق إعراب الاسم. فالرفع في الفعل يكون بالحركة وبالنون، في حين أنه يكون في الاسم بالحركة فقط.[10]

[9] والظاهر أن دور نون المثنى الصرف تركيبي يختلف عن دور نون المفرد. فالنون الأولى لا تحذف مع الألف واللام، كما في (أ):
أ) الداران
ب) *الدارا

[10] نترك هنا جانبا حالة إعراب الأسماء الخمسة التي هي حالة غير اعتيادية ويعدها النحاة حالة للإعراب بالحرف.

بالإضافة إلى هذا، فإن لاصقة إعراب الفعل في حالة النون تأتي بعد لاصقة العدد، أما لاصقة إعراب الاسم فإنها لا تتوارد لاصقة العدد. ونبين من خلال حالات نصب المضارع وجزمه في الفقرة الفرعية الموالية أن ما يسمى إعرابا فعليا يختلف عن إعراب الاسم.

2.1.1 المضارع المنصوب

يعد النصب أحد الإعرابين الموسومين اللذين يلتحقان بالفعل. ويأتي هذا الإعراب في أسيقة عديدة ومتنوعة. فيأتي مع بعض أدوات النفي، مثل *لن* في (1ب)، ويأتي مع الحرف المصدري *أن* في سياق الجمل المدمجة، كما في (9)، أو في سياق جر، كما في (10):

9) أ. تمنيت أنْ يفعلَها أحد غيره

ب. يجب أن يعرفَ الحقيقة

ج. كاد أن يسقطَ

10) أنْ تصمتَ شيءٌ جميل

وينتصب الفعل المضارع كذلك مع بعض الحروف التي تدل على التعليل، مثل اللام و*كَيْ*، أو هما معا، كما في (11)-(13)، تباعا:[12،11]

11) خرج لِيُعبِّرَ عن رأيه

12) خرج كَيْ يُعبِّرَ عن رأيه

13) خرج لِكَيْ يُعبِّرَ عن رأيه

وهناك حالات ينتصب فيها الفعل المضارع بدون حرف مصدري متحقق، وذلك في سياق بعض الأوضاع التخاطبية التي يدخلها النحاة العرب القدماء في باب الطلب، مثل الأمر والنهي، كما في (14) و(15) تباعا:

14) ائتني فأكرمَكَ

15) لا تضربْ زيدا فيضربَكَ

3.1.1 المضارع المجزوم

يعد الجزم عند النحاة العرب القدماء الإعراب الثاني الموسوم إلى جانب النصب. ويتميز الجزم من الرفع والنصب بغياب لاصقة صرفية متحققة تعبر عنه، ولذلك يمكن عده إعرابا

[11] حالات نصب المضارع المقدمة هنا هي للتمثيل ولا تشمل جميع الحالات التي تقدمها كتب النحو العربي القديمة. ونفس الشيء ينطبق على حالات الجزم التي سنقدمها لاحقا.

[12] لا يعد النحاة القدماء اللام ناصبة، لأنها حرف جر وليست مصدرية مثل *كَيْ* أو *أنْ*، لذلك عدوا الناصب حرفا مصدريا محذوفا يقدرونه بـ*أنْ*. وما يهمنا في هذا المقام هو سياق النصب الذي يرد فيه المضارع.

بلاصقة صفرية. ويجزم المضارع في سياق بعض الحروف، مثل حرفي النفي لَمْ ولَمَّـا، ولام الأمر ولا الناهية، كما في (16)-(19):

16) لمْ يحضرْ المؤتمر
17) لَمَّا يحضرْ المؤتمر
18) لِتسمعْ رأيه
19) لا تسمعْ رأيه

ويجزم الفعل المضارع كذلك في سياق أدوات الشرط، سواء المصدرية، مثل إنْ أم غير المصدرية، مثل مَنْ ومتى، كما في (20)-(22)، تباعا:

20) إن تدخلْ أدخلْ
21) مَنْ تُصبْ تُمتْهُ
22) متى ترحلْ أرحلْ

ويشترك المضارع المجزوم مع المضارع المنصوب في صورة صرفية واحدة في حالة الأفعال الخمسة الواردة في (2)، كما يدل على ذلك المثالان المقدمان في (5).

أول ملاحظة نخرج بها من معطيات إعراب المضارع هي أن لواصق هذا الفعل الإعرابية لا تماثل من حيث تنوعها وتوزيعها صرفيات إعراب الاسم. فإذا كانت كل صرفيات الاسم الاعتيادية لواصق حركية، فإن صرفيات إعراب الفعل إما لواصق حركية، مثل الرفع والنصب، وإما لاحقة مكونة من ساكن متحرك، مثل نون الأفعال الخمسة في (2)، وإما صرفية فارغة صوتيا، مثل الجزم. فلواصق المضارع الإعرابية غير موحدة صرفيا. وقد رأينا أن النصب والجزم يأخذان صورة موحدة تتميز بحذف النون مع الأفعال الخمسة، كما في (5)، رغم اختلاف السياق العاملي.[13] ويخالف هذا السلوك الصرفي ما يحصل للمضارع في حالة المتكلم المفرد المذكر، حيث تلزم عن كل عامل صورة إعرابية مختلفة.

الملاحظة الثانية التي نسجلها عن معطيات إعراب المضارع هي أن هذا الإعراب يمكن أن يتم بدون عامل ظاهر مباشر، كما في (14) و(15) في حالة النصب المعبر عن الطلب، وفي جواب الشرط في (20) وفي فعلي الشرط في (21) و(22)، في حالة الجزم. وعدم وجود عامل في الأمثلة المذكورة يدل على أن ما يبدو إعرابا هو في الحقيقة تعبير صرفي عن الوجه الطلبي والوجه الشرطي. ولقد حاول النحاة العرب القدماء أن يفسروا إعراب الفعل في المواقع السالفة الذكر بعلل غير مقنعة بما يكفي. فقد اقترحوا أن الفعل بعد الفاء في (14) و(15) منصوب بـ أنْ المصدرية المضمرة، وهذا اقتراح لا دليل عليه، خاصة أن هذا الحرف المصدري لا يرد مطلقا

[13] لاحظ أن هذه الحالة التي يأخذ فيها المضارع صورة صرفية واحدة ليست حالة بناء في تحليل النحاة العرب القدماء، ولا تمثل حالة مشابهة لحالة الاسم المبني الذي تقدر على آخره الحركات الإعرابية.

في مثل البنيات الطلبية المذكورة. وذهبوا بالنسبة للمثال (20) إلى أن إنْ الشرطية من الحروف التي تجزم فعلين. وبناء على هذا، يكون الفعل المجزوم في جواب الشرط معمولا أيضا لحرف الشرط. وهذا اقتراح فريد، لأنه يجعل الحرف يسند نفس الإعراب مرتين، ويؤكد المثالان (21) و(22) عدم ملاءمة هذا الاقتراح، حيث يحمل فعل الشرط وجوابه الجزم بدون وجود أداة الشرط إنْ. ولا يمكن اعتبار مَنْ ومَتى في (21) و(22) مسؤولتين عن الجزم، كما يذهب إلى ذلك النحاة، لأن اسم الاستفهام من منقول من موقع المفعول إلى موقع خارج الجملة، وليس هناك من حجة على أن المفعول المنتقل يعمل، لأنه اسم، والاسم عادة لا يعمل. كما أن الاسم متى منتقل من داخل الجملة من موقع الظرف، والظروف لا تعمل. فعدم وجود عامل للإعرابات الموسومة السالفة دليل على أنها ليست إعرابا ولكنها تحقيق لمقولة الوجه الوظيفية، كما يفترض الفاسي الفهري (1990). ومصدر الخلط بين الوجه والإعراب هو الالتباس الصرفي المتمثل في أن الوجه يعبر عنه بلواحق صرفية متنوعة تأخذ أحيانا شكل الصور الإعرابية، كما رأينا. ويرصد تنوع هذه اللواحق، في الواقع، الطرق المختلفة التي يتصور ويقدم بها المتكلم الحدثَ الذي يعبر عنه الفعل، من حيث كونه أمرا أو شرطا أو نفيا، إلخ. ونتفحص في الفقرة الفرعية الموالية حالات بناء المضارع، ونبين فيها أن بعضها تحقيق للوجه وأن بعضها الآخر ليس بناء.[14]

4.1.1 بناء المضارع

الأصل في الأفعال هو البناء. ولهذا، فإن الفعل المضارع، يمكن أن يفقد إعرابه فيبنى. وتنحصر حالات بنائه في اتصاله المباشر بنون التوكيد الخفيفة أو الثقيلة حيث يبنى على الفتح، كما في (23أ) و(23ب) تباعا، أو اتصاله بنون النسوة حيث يبنى على السكون، كما في (24):

23) أ. تَضرِبَنْ
ب. تَضرِبَنَّ
24) تَضرِبْنَ

ويختلف بناء الفعل المضارع عن بناء الفعل الماضي أو فعل الأمر في أن الفعل المضارع، مثل الاسم، يمكنه أن يحل في موقع إعرابي رغم بنائه، كما في (25أ) و(25ب) حيث يوجد في محل نصب بـلن وجزم بـلم، تباعا، في حين أن الفعل الماضي والأمر لا يقعان في موقع إعرابي، كما يذهب إلى ذلك جل النحاة:

25) أ. لن يَضرِبَنْ أحدا
ب. لم يَضرِبَنْ أحدا

[14] لمزيد من التفصيل عن الإعراب والبناء في الأسماء والأفعال، انظر الفصل الأول من الرحالي (2003).

ويذهب النحاة إلى أن الفعل المضارع المتصل مباشرة بنون التوكيد (الخفيفة أو الثقيلة)، يفقد البناء ويصبح معربا إذا فُصِلَ بينه وبين نون التوكيد باللواصق الضميرية، مثل ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة،[15] كما في (26)، تباعا:

26) أ. تُضرِبانّ
ب. تُضرِبُنّ
ج. تُضرِبِنّ

وبتأملنا لحالات بناء الفعل المضارع الواردة في (23) و(24)، وبمقارنتنا لهذه الحالات بما نجده في (26)، نخرج بملاحظتين، نُفصِّلهما فيما يلي.

تكمن الملاحظة الأولى في أن الأمثلة الواردة في (23) و(24) لا تقدم مثالا جيدا للبناء. فالبناء هو ثبوت الكلمة على حركة صرفية معينة تحتفظ بها في جميع مواقعها التركيبية، والبناء بهذا المعنى لا ينطبق على الفعل المضارع. فمن خلال الأمثلة الموجودة في (23) و(24) يتبين أن الحركة الأخيرة من جذع الفعل المضارع تتأثر باللاصقة التي تلتحق به. ففي حالة الاتصال بنون التوكيد تكون الحركة فتحة، وفي حالة الاتصال بنون النسوة تختفي الحركة تماما، وهو ما يسميه النحاة بناء على الجزم. فالملاحظ إذن أن بناء الفعل المضارع ليس بناء بالمعنى الذي ينطبق على الاسم. وحتى لو سلمنا برأي بعض النحاة الذين يعدون الأصل في البناء هو السكون، أي غياب أي حركة من آخر جذع الكلمة،[16] فإن الفعل المضارع في هذه الحالة لن يكون مبنيا إلا في المثال (24) حين تلتحق به نون النسوة، وبالتالي، لن تكون حالات بناء الفعل بناء إلا في الحالات التي ينتهي فيها بسكون. فالحديث عن بناء الفعل المضارع في الحالات التي يحصرها النحاة حديث غير دقيق. فإذا صح أن حالات المضارع الإعرابية تعبر عن الوجه، كما أسلفنا، فإن الفعل المضارع في (23) ليس مبنيا، وتعبر النون الملتحقة به عن الوجه التأكيدي، كما تعبر النون المتصلة به في (2) عن الوجه الإشاري. والدليل كذلك على أن كلام النحاة عن بناء المضارع غير دقيق هو أنهم اعتبروه معربا بالنون المحذوفة في (26)، التي أصلها هو الوارد في (27):

27) أ. تُضرِبانِنّ
ب. تُضرِبونَنّ
ج. تَضرِبِنَنّ

[15] انظر مثلا *شرح ابن عقيل*، ج. 1، ص. 38، 39.
[16] يورد هذا الرأي محيي الدين عبد الحميد في الهامش الموضوع على *شرح ابن عقيل*، ج. 1، ص. 38.

وحذفت النون في (27) لأسباب متعلقة بالتأليف الصوتي.[17] غير أن هذا التحليل لا ينسجم مع تصور النحاة العام للإعراب الذي يقضي بأن الإعراب لاحقة ولا يمكن أن يكون في الوسط، كما يشير إلى ذلك الأستراباذي قائلا: "لا إعراب في الوسط."[18] وبناء على هذا، فإن الفعل المضارع في (26) غير موسوم بالإعراب ولكنه موسوم بالوجه الذي تعبر عنه النون المشددة. والسبب في عدم ظهور النون المفترضة في (27) صرف تركيبي لا صوتي، يكمن في أن نون المضارع أو نون الأفعال الخمسة، تتوزع تكامليا مع حركات الإعراب /الوجه، كما رأينا في (2) و(5)، فطبيعي أن لا تظهر هذه النون مع نون التوكيد لأنها تعبر عن الإعراب/الوجه كذلك.

وتبين المعطيات الواردة في (23)-(25) أن حالات فقدان الفعل المضارع للواصق الصرفية التي يعدها النحاة علامات إعراب، في الحقيقة ليست حالات بناء بمعنى الثبوت على صورة صرفية معجمية واحدة، ولكنها حالات ناتجة عن ضغوط صواتية يخضع لها تكوين الكلمة الصرفي. فعدم إمكان ظهور الجزم في (25أ) على آخر جذع الفعل المضارع لا علاقة له ببناء الفعل أو إعرابه، ولكنه يرتبط أساسا باحترام القواعد الصواتية الموضوعة على تكوين الكلمة في اللغة العربية. فهذه القواعد تتطلب إقحام حركة بين اللاصقة الصرفية ـنْ والجذع في (25):[19]

28) لم *[يَضْرِبْنْ] أحدا

ولا يمكن اعتبار حركة الفتح المقحمة حركة إعراب، كما قد توحي بذلك (25ب)، لأنها تظهر أيضا في غير موقع النصب، كما في (23أ). فإذن، ما يسميه النحاة بناء في الفعل المضارع هو في الواقع صورة صرفية صادرة عن تطبيق قواعد صـواتية، وليـس سمة فراديـة (idiosyncratic feature) للكلمة في المعجم، كما هو الحال بالنسبة للأسماء المبنية.

الملاحظة الثانية التي نخرج بها من تحليل النحاة للمعطيات الواردة في (23)-(24) تتمثل في أننا لا نعثر على مبرر مقنع لبناء الفعل المضارع. فما هو السبب مثلا في بناء هذا الفعل عند اتصاله بنون النسوة في (24)؟ مبدئيا لا يوجد أي سبب. ومع ذلك يمكن أن نتلمس للنحاة الجواب بالقول إن دخول النون على المضارع تجعل اللواصق الإعرابية الاعتيادية التي تلتحق بالجذع غير بارزة، لذلك يبنى. لكن هذا الجواب لا يمكن أن يقوم في إطار تصور النحاة العام الإعرابي، لأنه بالإمكان تقدير العلامات الإعرابية على آخر الفعل، كما فعلوا مع الاسم المنقوص والمقصور. وقد ذهب فعلا هذا المذهب بعض النحاة أمثال السهيلي وابن درستويـه

[17] انظر شرح ابن عقيل، ج. 1، ص. 39.

[18] انظر الكافية في النحو، ج. 2، ص. 228.

[19] قـد لا تكـون القـاعدة الـتي تتطلـب تحـريك الجذع في (25) قاعدة إقحام بالضرورة، لكن هذا لن يؤثر في الاستدلال.

وابن طلحة الذين رأوا أن الفعل المضارع مع نون الإناث معرب لا مبني، وقدروا إعرابه على آخره.[20]

بناء على الملاحظات التي أبديناها أعلاه، يمكن القول إن الفعل المضارع معرب دائما. وهو معرب بالمعنى الصرفي، أي أن الصور الصرفية الحركية التي تلتصق بجذعه يلحقها التغيير. وسبب هذا التغيير إما لواصق التطابق، كما هو الحال في (24)، وإما التعبير عن الوجه، كما في المثال (23)، الذي لا تختلف وظيفة اللاحقة فيه عن وظيفة اللاحقة في المثال (15). ونبين من الفقرة الموالية أن الفعل الماضي، مثل المضارع، يوسم بالوجه ولا يختلف هذا الوسم عن المضارع إلا في الصرف. فالمضارع يملك صرفيات تحقق الوجه والماضي يملك وجها مجردا.

2.1 الفعل الماضي

يعد النحاة الفعل الماضي مبنيا.[21] ويحصرون حالات بنائه فيما يلي:[22] يبنى الماضي على الفتح في حالة تجرده من اللواصق الضميرية وعند اتصاله ببعض اللواصق الضميرية، مثل تاء التأنيث الساكنة وألف الاثنين، كما في الأمثلة الواردة في (29) تباعا؛ ويبنى على السكون في آخره إذا اتصلت به الضمائر التالية: ـــتُ وـــنا ونون النسوة ـــنَ، كما في الأمثلة الواردة في (30) تباعا؛ ويبنى على الضم في آخره عند اتصاله بواو الجماعة، كما في (31):

29) أ. خَرَجَ
ب. خَرَجَتْ
ج. خَرَجَا
30) أ. خَرَجْتُ
ب. خَرَجْنا
ج. خَرَجْنَ
31) خَرَجُوا

لا تقدم الأمثلة الواردة أعلاه الصورة الشاملة لتوزيع الماضي مع جميع الضمائر، لكنها تمثل لجميع حالات بنائه. ويتبين من خلال هذه الأمثلة أننا أمام حالتين فقط للفعل الماضي: في

[20] انظر شرح ابن عقيل، ج. 1، هامش ص. 39. ويبرر النحاة المذكورون أعلاه امتناع ظهور الإعراب على الفعل المضارع بشبهه بالفعل الماضي في صيرورة النون جزءا منه. غير أن هذا التبرير غير مقنع، لأن نون النسوة في المضارع، مثل لواحق الفعل الماضي، ليست جزءا من الجذع بل لاصقة صرفية تدل على التطابق.

[21] م.ن.، ج. 1، ص. 38.

[22] انظر م.ن.، وانظر كذلك عباس حسن (1975: ج. 1، ص. 80).

الأولى، تلتحق بجذعه حركة الفتح وحدها؛ وفي الثانية، تلتحق به الضمائر التي يتصرف معها. ويزعم النحاة أن الفتح الوارد في (29أ) حركة بناء،[23] لكنهم لا يقدمون دليلا مقنعا على ذلك، علما بأن الأصل في البناء عندهم هو السكون. والدليل الذي يقدمه النحاة على بناء الماضي على الحركة، ويورده محيي الدين عبد الحميد دليل ضعيف جدا نقدمه فيما يلي: "بني الفعل الماضي لأن البناء هو الأصل، وإنما كان بناؤه على حركة –مع أن الأصل في البناء السكون–[24] لأنه أشبه الفعل المضارع المعرب في وقوعه خبرا وصفة وصلة وحالا. والأصل في الإعراب أن يكون بالحركات، وإنما كانت الحركة في الفعل الماضي خصوص الفتحة لأنها أخف الحركات، فقصدوا أن تتعادل خفتها مع ثقل الفعل بسبب كون معناه مركبا، لئلا يجتمع ثقيلان في شيء واحد. وتركيب معناه هو دلالته على الحدث الزمان."[25] خلاصة هذا القول هي أن حركة جذع الماضي الأخيرة سببها شيئان: أولا، مشابهة الفعل الماضي للفعل المضارع المعرب في الخصائص التوزيعية، وثانيا، ثقل الماضي لدلالته على الحدث والزمان. الحجة الثانية واهية، لأن المضارع أيضا يدل على الحدث والزمان، ومع ذلك لم يبن على الفتح. والحجة الأولى غير ملائمة، لأنها في حقيقة الأمر تقيم الدليل على إعراب الماضي لا بنائه. فلا دليل إذن على أن حركة الفتح في الماضي حركة بناء، خاصة أن الصورة النمطية للبناء، كما نجدها في الاسم، هي الثبوت على صورة صرفية معينة في آخر الكلمة، والحال أن حركة جذع الماضي الأخيرة تتغير بحسب نوع الضمير المتصل الذي يؤثر في وجود حركة الجذع أو غيابها، ويؤثر في طبيعة هذه الحركة، كما رأينا في حالة الفعل المضارع في (1) مقارنة بـ(28). فالضم الموجود في (31)، مثلا، ليس حركة بناء ولكنه ناشئ عن اتصال جذع الماضي بالضمير المتصل الذي يأخذ صورة حركة مد، لذلك لا يمكنك أن تقول: *خَرَجَوا [*xarajauu].[26] كما أن السكون الذي يظهر مع ضمير المتكلم في (30أ) ليس حركة بناء للماضي ولكنه نتيجة لقواعد التأليف

23 ويوحي كلام النحاة أن البناء على الفتح هو الحالة القاعدية والحالات الأخرى طارئة بدخول الضمائر. يقول ابن عقيل (*شرح ابن عقيل*، ج. 1، ص. 38): "وهو مبني على الفتح [أي الماضي] نحو ضَرَبَ وانْطَلَقَ، ما لم تتصل به واو جمع فيضم، أو ضمير رفع متحرك فيسكن."

24 ينسب ابن الأنباري هذا الأصل إلى نحاة البصرة. انظر *الإنصاف في مسائل الخلاف*، ج. 2، ص. 534.

25 انظر شرح *ابن عقيل* (ج. 1، هامش ص. 38).

26 بالنسبة للنحاة، فإن بنية خرجوا المقطعية هي: ص ح ص ح ص + ح ص، وليست ص ح ص ح ص + ح ح (ص = ساكن؛ ح = حركة). بمعنى أن اللاحقة المتصلة بجذع الماضي حركة وساكن وليست حركة طويلة. وكيفما كان التصور، فإن الضم ليس حركة بناء ولكنه حركة مجانسة للواو، أو هو حركة ضم طويلة تدل على الضمير المتصل. ففي الحالتين معا الضم لا علاقة له ببناء الفعل بالمعنى المعجمي.

الصوتي (phonotactic rules)، التي تمنع توالي أربعة حروف متحركة في العربية.[27] فالمسألة، إذن، لا علاقة لها بالبناء بمفهومه المعجمي أو بالإعراب أو بالعمل، ولكنها مسألة صواتية متعلقة بالقيود والمبادئ الموضوعة على بناء الكلمة وعلى الإلصاق الصرفي، كما أوضحنا ذلك في خصوص الفعل المضارع.

لنعد الآن إلى الحالة التي يلتصق فيها جذع الماضي بمقطع يتكون من حركة قصيرة فقط، كما في (29أ). لاحظ أن هذه الحالة لا تختلف صوتيا عن الحالة الموجودة في (29ج) إلا في كمية الحركة، حيث اللاحقة الملتصقة بالجذع فتحة طويلة. وقد عدَّ النحاة هذه اللاصقة الحركية الطويلة ضميرا، في حين أنهم اعتبروا اللاصقة الحركية القصيرة في (29أ) مجرد علامة على البناء، أما الضمير فغائب. ويبدو أن السبب في الاختلاف في تصور هذه اللواصق رَسْمي. فامتلاك الحركات الطويلة لصورة خطية، مثل الألف في (29ج) والواو في (31)، جعل النحاة لا يتحرجون في اعتبارها ضمائر متصلة، في حين صعب عليهم أن يعدوا الحركة القصيرة المتصلة بآخر الجذع في (29أ)ضميرا متصلا. ويرجع السبب في هذا إلى أن الحركات القصيرة في تصورهم مرتبطة أساسا بالإعراب الناتج عن العمل، وإلا فهي للبناء. فلم ينتبه النحاة إلى أن الفتحة لاصقة ملتبسة صوتيا، فقد يكون محتواها النحوي هو الإعراب، كما في الأسماء المعربة، والوجه كما في الفعل المضارع، وقد يكون محتواها النحوي ضميري، كما في (29أ)، وقد لا يكون لها أي محتوى نحوي، كما هو الحال في الأسماء المبنية، مثل اسم الفعل هَيْهاتَ. فالفتحة في (29أ)، إذن، ضمير متصل دال على الشخص الثالث، المفرد، المذكر، بشكل مماثل للفتحة الطويلة التي تأخذ صورة الألف في (29ج) وتدل على الشخص الثالث، المذكر، المثنى. وبناء على هذا، تعد جذع الماضي، مثل المضارع، مبنيا على السكون في صورته المعجمية التي لم تخضع للعمليات الصرفية الإلصاقية، كما في (32)، أما ما يلتحق بالجذع من لواحق، فهي إما متصلات ضميرية أو حركات ناتجة عن إلحاق هذه المتصلات:

32) خَرَجْ

1.2.1 توزيع الفعل الماضي

يعد الفعل الماضي مبنيا في تصور النحاة ليس فقط لثبوته على صور صرفية معينة، بل لأن المعاني النحوية لا تتعاقب عليه. ويشير ابن عقيل إلى أن بناء الفعل الماضي، خلافا للمضارع، متفق عليه بين النحاة، كما جاء في قوله: "والمبني من الأفعال ضربان: (أحدهما) ما اتفق على بنائه، وهو الماضي."[28] غير أن هذا الزعم المتفق عليه، لا تدعمه المعطيات اللغوية في

[27] يقول ابن عصفور في *الممتع في التصريف*، ج. 1، ص. 69: "[...] لا يتوالى في كلامهم أربعة أحرف بالتحريك. ولذلك سُكِّنَ آخر الفعل في ضرَبْتُ، لأن ضمير الفاعل تنزَّل من الفعل منزلة جزء من الكلمة، فكرهوا لذلك توالي أربعة أحرف بالتحريك."

[28] شرح *ابن عقيل*، ج. 1، ص. 38.

الواقع. فقد لاحظ محيي الدين عبد الحميد، كما سبق، أن الماضي يملك خصائص توزيعية مماثلة للمضارع،[29] وبعض هذه المواقع التوزيعية محلات إعرابية كما يتضح من المقارنة بين الأمثلة الواردة في (33) و(34) والأمثلة الواردة في (35):[30]

33) أ. قد كان شَمَّرَ للصلاة ثيابه
ب. وإنّي لَتَعْرُوني لِذِكراكِ نَفْضَةٌ كما انتفضَ العصفورُ بَلَّله القَطْرُ
ج. مررت برجل قام
د. ما قال هذا أحدٌ
هـ. إنْ دخلَ دَخلْتُ

34) أ. كان يكتب الشعر
ب. انتفض العصفور يبلله القطر
ج. مررت برجل يقوم ولا يقعد
د. ما يقول هذا أحد
هـ. إنْ تدخُلْ أدخُلْ

35) أ. كان مُشَمِّراً للصلاة ثيابه
ب. انتفض العصفورُ مبللاً بالقطر
ج. مررت برجلٍ قائمٍ

فمن خلال هذه المعطيات، وبغض النظر عن اللواصق الصرفية الملتصقة بصيغة الفعل، نلاحظ أن الفعل الماضي، مثل المضارع، يقع في مواقع معمول فيها تستحق الإعراب. فالفعل الماضي شَمَّرَ في (33أ)، واقع في موقع خبر كان الذي يستحق النصب، كما يظهر ذلك في (35أ). والفعل الماضي *بَلَّلَ* في (33ب) واقع موقع الحال،[31] مثل الفعل المضارع في (34ب)، وهو

[29] في حقيقة الأمر، جل النحاة يرون أن الفعل الماضي يمكن أن يحل في موقع إعرابي، كما يشير إلى ذلك ابن الأنباري في *الإنصاف في مسائل الخلاف*، ج. 1، ص. 252، حيث يقدم أمثلة أخرى عن إعراب الفعل الماضي، وهي أمثلة لا يرفضها النحاة، ولكنهم يختلفون في تأويل بعضها.

[30] البيت الشعري الوارد في (33ب) هو لأبي صخر الهُذلي. انظر ابن الأنباري (م. ن.).

[31] حسب ابن الأنباري (م. ن.، ص. 253)، فإن تأويل فعل الأمر على الحال في (33ب) يعود إلى نحاة الكوفة الذين يقدمون الحجة التالية: "وأما القياس، فلأن كل ما جاز أن يكون صفة للنكرة نحو: مررت برجلٍ *قاعد*، وغلام *قائم*، جاز أن يكون حالا للمعرفة نحو: مررت بالرجل *قاعدا* وبالغلام *قائما*. والفعل الماضي يجوز أن يكون صفة للنكرة نحو: مررت برجل *قعد* وغلام *قام*، فينبغي أن يجوز أن يقع حالا للمعرفة نحو: مررت بالرجل *قعد* وبالغلام *قام*، وما أشبه ذلك." ويورد ابن الأنباري نقاشا طويلا بين الكوفة والبصرة في هذا الشأن. وبغض النظر عن الحجج التي يقدمها هذا الفريق أو ذاك، فإن ما يهمنا من المعطيات التي بين أيدينا هو أن الفعل الماضي يماثل توزيعيا الفعل المضارع والصفة في كثير من الحالات.

محل إعرابي يقتضي النصب، كما يتجلى ذلك في (35ب). والفعل الماضي *قام* في (33ج) يوجد في موقع الصفة، وهو موقع يقتضي الجر، كما يظهر ذلك في (35ج). ويقع الفعل الماضي *قال* في سياق النفي في (33د)، بشكل مماثل للفعل المضارع في (34د). ويقع الفعل الماضي *تدخل* في (33هـ) في سياق الشرط، مثل الفعل المضارع في (34هـ)، مع فارق واحد هو أن الفعل المضارع موسوم صرفيا بالوجه المعبر عنه بالجزم، في حين لا يوجد أثر صرفي للوجه على صيغة الماضي، لكن جميع النحاة يجمعون على أنه في محل جزم، وهذا يدل على أنه يحمل إعرابا/وجها مجردا. فالمواقع التركيبية المقدمة أعلاه، التي يَرِد فيها الفعل الماضي تبين أن هذا الفعل، مثل المضارع، تتعاقب عليه المعاني النحوية ويقع في المحلات المعمول فيها التي تقتضي الإعراب. وبناء على هذا، يتضح أن الفعل الماضي معرب وموسوم بالوجه، غير أن هذا الوسم يختلف عن وسم المضارع في أنه لا يملك أثرا أو تحققا صرفيا في الصيغة. ويمكن أن يتحقق الوجه في الماضي بعناصر خارج الصيغة يحددها السياق، كما في (36)، حيث يحمل الفعل وجه الدعاء، مثلما يحمله المضارع في (37):

36) سامحك الله

37) يسامحك الله

ويمكن أن يتحقق الوجه في الماضي بواسطة بعض الأدوات، مثل *لو* الدالة على التمني أو الإرادة في (38)، الموافقة لـ(39)، ومثل لام القسم في (40)، التي تدخل على المضارع كذلك في (41)،[32] ومثل أدوات التحضيض، هلّا وألّا في (42):

38) وددت لو حضر الآن

39) وددت لو يحضرُ الآن

40) إنّ زيدا لقام

41) إنّ زيدا ليقومنّ

42) أ. هلاّ كتمت السر

ب. ألاّ عدلت عن هذا القرار

ويُبين المثال (39) أن المضارع يمكن أن يماثل الماضي في عدم تحقق الوجه صرفيا والتعبير عنه بالأدوات فقط. فالوجه الإرادي أو وجه التمني الذي يحمله الفعل المضارع في (9أ) لا يختلف دلاليا عن الوجه الذي يحمله في (39)، فالفرق بين المضارعين صرفي فقط، كما أن الفرق بين الماضي في (33هـ) وفي (40) والمضارع في (34هـ) و(41) صرفي فقط. فعدم ظهور نون التوكيد على الماضي، وحركات الوجه بشكل عام، يعود إلى أن لاحقة الوجه لاحقة، ولواحق الماضي

[32] يبين ابن هشام أن اللام في (40) و(41) جواب لقسم مقدر، وليست لام الابتداء. انظر *مغني اللبيب*، ص. 305.

مخصصة للتطابق. ويدعم هذه الملاحظة سلوك حركات الوجه مع المضارع. فمعلوم أن لواصق المضارع التطابقية إما سوابق وإما صرفيات متقطعة (أي سوابق ولواحق)، وعندما يكون التطابق سابقة فقط، تظهر لاحقة الوجه الحركية على المضارع، كما في (1أ)، وعندما تكون متقطعة، كما في (2)، فإن حركة الوجه تغيب مطلقا، كما (5)، أو تحل محلها النون، كما في (2).

نخلص مما سبق إلى أن تركيب الفعل الماضي يمكن أن يتضمن إسقاطا وظيفيا للوجه، وعدم تحقق هذا الوجه يعود إلى الخصائص الصرفية التي يتميز بها صرف الفعل الماضي. ونبين في الفقرة الموالية أن الأمر كذلك يوسم بالوجه وأن الحديث عن بنائه هو أيضا ذو مظاهر صرف صواتية.

3.1 الأمر

لقد اختلف النحاة في إعراب وبناء الأمر.[33] وقد ذهب نحاة الكوفة إلى أنه معرب بالجزم، لأنه مشتق من المضارع. فالأصل في فعل الأمر *افْعَلْ* هو الفعل المضارع المجزوم *لِتَفْعَلْ*. فهو مولد إذن بواسطة حذف لام الأمر وحرف المضارعة من المضارع. أو بتعبير آخر، يمثل الأمر صورة جذع المضارع المعجمية غير المتصرفة. ولقد رفض البصريون هذا التحليل، فعدُّوا الأمر مبنيا على السكون، لأن الأصل في الأفعال البناء، والأصل في البناء السكون. لكن البصريين لم يعمموا هذا الأصل على باقي الأفعال، مثل الماضي الذي يبنى على السكون، ومع ذلك يعد مبنيا في الأصل على الفتح.[34]

ولا يبنى الأمر دائما على السكون، بل يبنى أيضا على الفتح، في مثل (43)، عند اتصاله بنون التوكيد الخفيفة أو الثقيلة:[35]

43) أ. حارِبَنْ العَدُوَّ
ب. حارِبَنَّ العَدُوَّ

وصورتا بناء الأمر على الفتح في (43) ليستا صورتين صرفيتين ثابتتين للجذع، ولكنهما ناتجتان عن قيد صوتي يمنع التقاء الساكنين، سكون الجذع وسكون لاحقة الوجه التأكيدي المعبر عنه بالنون. فبناء الأمر هنا يماثل حالات بناء المضارع والماضي الناتجة كذلك عن القيود الصوتية التي يجب أن يحترمها بناء الكلمة الصوتي عند التصاق اللواحق الضميرية أو غير الضميرية بالجذع. وهذا التصور يخالف رأي النحاة الذين تصوروا أن اللواحق الضميرية الحركية أو

[33] انظر *الإنصاف في مسائل الخلاف*، ج. 2، ص. 524.
[34] انظر مثلا ابن عقيل، في *شرح ابن عقيل*، ج. 1، ص. 38، حيث يعتبر أن الحالة المتجردة للماضي هي البناء على الفتح.
[35] انظر عباس حسن (1974: ج. 1، ص. 80-81) في تفاصيل حالات بناء الأمر.

الحركات الناتجة عن دخول هذه اللواحق هي جزء من بنية الجذع، سواء مع الماضي أو المضارع أو الأمر، لذلك عدُّوا هذه الحركات حركات بناء للصيغة أو الجذع.

بناء على ما تقدم، تَعُدُّ الحالة الصرفية المتجردة للأمر هي التي يكون الجذع فيها عاريا من أي لاحقة، أي هي الحالة التي سماها النحاة بناء على السكون، بغض النظر عن ما إذا كانت هذه الصورة الصرفية مشتقة من المضارع أم لا. وسنفترض في الفقرة 7.3 أن حالة السكون التي يكون عليها الأمر تعبر عن الوجه الأمري، كما في (44):

44) اشْرَبْ

ونخلص من خلال رصدنا لتوزيع اللواحق الصرفية للمضارع والماضي والأمر أن ما يسميه النحاة حركات إعراب وحركات بناء هو إما تحقيق صرفي للوجه وإما لواصق ضميرية وإما حركات تفرضها هذه اللواصق لأسباب صوتية متعلقة بقيود التأليف الصوتي الموضوعة على بناء الكلمة. ونقوم في الفقرة الموالية بتفحص ما يسمى بالوسم الإعرابي للأفعال في إطار بعض الأعمال التوليدية.

2. المَنْظُورِيَّة والوسم الإعرابـــي

يفترض مجموعة من اللسانيين التوليديين أن الفعل يحمل الإعراب، ومن ضمن هؤلاء فاب (1984) Fabb، وزاكونا (1982) Zagona والفاسي الفهري (1993)، وآخرون. ويقترح الفاسي الفهري التمييز بين نوعين من الإعراب، إعراب اسمي وإعراب فعلي. ويذهب إلى أن إعراب الفعل إعراب زمني تقوم بإسناده أدوات النفي، مـــثل لم ولن في (1)، اللتين نعيدهما في (45):

45) أ. لم يدخلْ

ب. لن يدخلَ

ويأخذ الإعراب الفعلي صورة متجردة غير موسومة تتمثل في الرفع الذي يظهر على المضارع في المثال (1)، الذي نعيده في (46):[36]

46) يدخلُ

[36] ويذهـــب بـــنمامون (1992) إلى أن العلامـــات الإعرابـــية الـــتي تظهر على الفعل المضارع تحقيق صرفي لإعـــراب يـــسنده الـــزمن للفعـــل ولـــيس أداة الـــنفي، وحجته في ذلك أن التحقق الصرفي لإعراب الفعـــل يختـــلف باخـــتلاف الـــزمن، رغـــم أن أداة النفي واحدة. غير أن هذه الملاحظة غير صحيحة، فالمعطـــيات الـــواردة في (45) و(46) تـــبين أن صـــرفية الإعـــراب تـــتأثر بـــنوع أداة النفي وبغياب أو حضور هذه الأداة.

ويطرح اقتراح الإعراب الزمني مجموعة من القضايا. فنلاحظ أن الواسم الإعرابي الزمني يسند إعرابات مختلفة، فمرة يسند النصب ومرة الجزم ومرة يأخذ معه الفعل إعرابا متجردا، وهذا اقتراح غير واضح. فإذا تأملنا مثلا إعراب الاسم نجده يختلف باختلاف الواسم الإعرابي، ويعكس هذا الاختلاف توزيعا تركيبيا مختلفا، في حين أن الفعل في (45) و(46) يحتل نفس الموقع التركيبي الذي هو موقع الصرفة، أو الزمن، كما سنبين ذلك فيما بعد. ونلاحظ كذلك أن اقتراح الإعراب الزمني لا يفسر لماذا نفس الواسم الإعرابي يسند نفس الإعراب إلى موضوعين مختلفين مقوليا. فالمركب الاسمي الفاعل يأخذ إعراب الرفع من الزمن، والفعل يأخذ إعراب الرفع الزمني من الزمن كذلك في (46)،[37] رغم أن الاسم يختلف عن الفعل في التوزيع وفي السمات التركيبية.

وهناك سؤال يطرح نفسه في إطار الأعمال التي اهتمت بالإعراب الزمني، وهو لماذا يحتاج الفعل إلى الإعراب؟ وتبني الأجوبة المقدمة على أن الفعل يشبه الاسم. ونعثر على أجوبة مختلفة في تحديد نوع المشابهة. والاقتراح الشائع الذي نجده عند زاكونا (1982) وفاب (1984) هو أن المشابهة محورية، وتدخل في إطار توسيع قيد المنظورية ليشمل الفعل.[38] ونتفحص في الفقرة الموالية قيد المنظورية الموسع وعلاقة الزمن بالأدوار المحورية.

1.2 المنظورية والزمن

تقترح زاكونا (1982) أن الزمن محمول ثنائي المحل، ولذلك فهو عنصر غير محيل، وموضوعاه هما اللذان يملكان خصائص إحالية.[39] وينتقي الزمن موضوعين: موضوع داخلي (الفضلة) ويمثله المركب الفعلي الذي يدل على زمن الحدث أو الزمن الإحالي، وموضوع خارجي يوجد في مخصص الصرفة، أو في مخصص الزمن في إطار صرفة مفككة. ويدل الموضوع الخارجي على زمن التقويم (evaluation time)، وهو مماثل لزمن التلفظ (speech time). وزمن الإحالة وزمن التقويم دوران دلاليان يسندهما المحمول الزمني. فكما أن الإعراب يجعل دور الاسم المحوري منظورا في الصورة المنطقية، فإن التخصيص الزمني الذي

[37] إن اعتبار إعراب الرفع في (46) إعرابا مستجردا لا يحل المشكل، لأن هذا الإعراب يبقى إعرابا زمنيا. فالتجرد لا يعني غياب الإعراب.

[38] يعتبر بنماموت (1992) أن المشابهة صرف تركيبية. فكما أن الإعراب يقدم مبررا صرفيا للنقل في إطار البرنامج الأدنوي، فإن الإعراب مبرر كذلك لنقل الفعل. ومن الناحية النظرية، لا يوجد مبرر للتوحيد بين موضوعين مختلفين في التوزيع وفي السمات. فالزمن (أو الإعراب الزمني) في الفعل سمة مؤولة في الصورة الصوتية، في حين أنه سمة غير مؤولة في الاسم في شومسكي (1995)، أو هو سمة مؤولة في الصورة المنطقية، كما نقترح في الفصل الأول. ولهذا فنقل الفعل يختلف عن نقل الاسم، فنقل الأول لمخصص الزمن وله تأثير في الصورة المنطقية، في حين أن نقل الثاني لمخصص الإعراب وله تأثير في الصورة الصوتية.

[39] انظر عرضا مفصلا ودقيقا لاقتراح زاكونا عند الأشهب (1995)، وانظر كذلك سطول (1998).

يسنده الزمن إلى موضوعه، المركب الفعلي، يجعل هذا الموضوع منظورا للتأويل الدلالي في الصورة المنطقية كذلك. وفي هذا الإطار، يقترح فاب (1984) توسيع قيد المنظورية وسحبه على الأفعال. وبناء على هذا، فإن الأفعال التي تسند دورا دلاليا تحتاج إلى الإعراب لكي تكون منظورة للتأويل الدلالي في مستوى وجيهة المعنى. ويعد فاب اللواصق التي تلتحق بجذع الفعل في الإنجليزية لواصق حاملة لسمة الإعراب. فلاحقة الحاضر s الحاملة لسمة الشخص والعدد تُحلل على أنها تحمل الإعراب كذلك. وتمشيا مع هذا الطرح، ذهب الباحثون الذين اهتموا بتركيب الفعل في العربية إلى أن لواحق المضارع الإعرابية تحقيق صرفي لإعراب زمني. ونبين في الفقرة الموالية مجموعة من الحجج المفندة لهذا الزعم.[40]

2.2 اللاتناظر الإعرابي

نوضح في هذه الفقرة أنه لا يوجد تناظر بين إعراب الاسم وبين ما يعد إعرابا للفعل، ونرجع انعدام التناظر إلى الافتراض التالي:

47) تحتاج الأسماء للإعراب ولا تحتاج المحمولات (الفعلية) له.

يلزم هذا الافتراض عن الافتراض الذي قدمناه في الفصل الأول والقاضي بأن وظيفة الإعراب تتمثل في تسويغ العمليات الاشتقاقية التركيبية وتوزيع المركبات الحدية، لا معاينة الأدوار الدلالية. فالأسماء تحتاج إلى الإعراب لتسوغ داخل العمليات الاشتقاقية التركيبية. ولا تحتاج الأفعال بوصفها أحداثا ومحمولات إلى الإعراب لأنه لا يلعب دورا في تسويغها وانتقالها أثناء الحوسبة. فالفعل باعتباره حدثا، يسوغ ويؤول في الصورة المنطقية بواسطة الزمن، ويسوغ باعتباره محمولا بواسطة علاقة الإسناد. ونقصد بالإسناد العلاقة البنيوية التي تربط موضوعا خارجيا (الفاعل) بمحمول بواسطة علاقة التحكم المكوني.[41] ونجد في شومسكي (1986أ) أن الذي يتطلب وجود علاقة الإسناد هذه هو مبدأ الإسقاط الموسع الذي يستوجب أن تتضمن كل جملة فاعلا. فلكي يسوغ المركب الفعلي، فإنه يحتاج إلى فاعل بنيوي.

ونوضح في الفقرة الفرعية الموالية أن ربطَ الإعراب أو التأويل/التسويغ الزمني بالصرفيات الحركية الملحقة بالفعل ربطٌ غير ملائم، ونوضح كذلك أن هذه الصرفيات لا تقوم بالدور الذي تقوم به صرفيات الاسم الإعرابية.

40 لسنا نناقش هنا اقتراح توسيع قيد المنظورية على الأفعال، معتبرين أن المشاكل التي يطرحها انطباق هذا القيد على الأسماء تصدق على الأفعال كذلك. انظر في هذا الأمر الفصل الأول.

41 تعرف رينهارت (1981) التحكم المكوني كالآتي:

تتحكم العجرة (node) أ في العجرة ب إذا وفقط إذا:

1) لا تشرف أ على ب ولا تشرف ب على أ

2) وأول عجرة متفرعة تشرف على أ تشرف على ب كذلك.

3.2 الدلالة الزمنية والإعراب

إن اقتراح زاكونا الذي بنيت عليه اقتراحات إعراب الفعل في العربية يقوم، كما رأينا على أن الحدث الذي يعبر عنه المركب الفعلي يحتاج إلى وسم زمني ليؤول في الصورة المنطقية. ويتجلى الوسم صرفيا في اللغة العربية بواسطة أدوات النفي التي تواردها لواحق إعرابية تلتصق بالفعل المضارع، كما رأينا. غير أن هذا الربط بين الإعراب والإحالة غير ضروري. فالإعراب سمة صرف تركيبية تقوم بتحريك الحوسبة، في حين أن الإحالة مفهوم ينتمي إلى الأنساق الخارجية التي تتواجه مع الصورة المنطقية. وحتى إذا افترضنا أن بعض الخصائص الإحالية يمكن اشتقاقها من التركيب، فإنه لا يوجد مبرر تصوري يربط الإعراب بالإحالة، أو يربط الإعراب بالأدوار الدلالية، كما رأينا في الفصل الأول.[42] بالإضافة إلى هذا، فإن إعطاء إعراب الفعل نفس الدور الذي يلعبه إعراب الاسم، مسألة تخفي فروقات عديدة. فتوزيع الاسم تلعب فيه المصفاة الإعرابية دورا أساسيا، في حين أن هذه المصفاة لا تلعب أي دور في توزيع الفعل. ونلاحظ أن هناك سمات تركيبية غير الإعراب هي التي تتحكم في توزيع الفعل، مثل الزمن والجهة والوجه والسمات الإنجازية، إلخ. وهذه السمات لا تتحكم في توزيع الاسم.

إن اختزال التأويل الزمني في إعراب الفعل يخفي كذلك الطابع المعقد لهذا التأويل. فصرفيات الزمن تخضع في تأويلها لعوامل عديدة لا يلعب الإعراب فيها أي دور، مثل علائق الحيز في الأزمنة المركبة أو المتوالية، والعلاقة مع بعض المقولات الوظيفية مثل الموجهات، والعلاقة مع الطبقات الجهية للأفعال (من حيث كونها دالة على الحالة أو العمل، أو ما إلى ذلك)، ونمط الجملة من حيث كونها مدمجة أو لا، ومن حيث كونها حالية أو نعتية، إلخ.

وعلاوة على ما سبق، يطرح ربط إعراب الفعل بالدلالة، سواء في صورة الإعراب الزمني أو في إطار المنظورية، مشاكل تجريبية عديدة. من ضمن هذه المشاكل أن بعض الأفعال الصُّرفية في العربية، مثل كان، تحمل الإعراب رغم أنها لا تملك مضمونا دلاليا ولا تعبر عن الحدث، كما هو الحال في (48):

48) أ. لم يكنْ زيد قادرا على المشي

ب. لن يكونَ زيد قادرا على المشي

وبالإضافة إلى هذا، نلاحظ أنه لا توجد علاقة مباشرة بين التأويل الزمني ونوع الإعراب الذي يحمله الفعل. ففي بعض الحالات، يحمل الفعل نفس الإعراب لكن بتأويل زمني مختلف، كما في (49) و (50):[43,44]

[42] انظر مثلا عمل سطول (1998) الذي يرصد فيه علائق الربط الإحالي بين الزمن وموضوعاته بالأدوات التركيبية دون اللجوء في هذه الأدوات إلى مفهوم الإعراب.

[43] في إطار افتراض إعراب زمني للفعل، لن يكون هناك معنى لعدم اعتبار الماضي موسوما بالإعراب الزمني المجرد. وبناء على ذلك، فإن الماضي في (49) سيكون معربا كذلك.

49) أ. ... بعد أنْ قام
ب. ... بعد أنْ يقومَ

50) أ. إن تنصرفْ أنصرفْ
ب. لم ينصرفْ
ج. لتنصرفْ

ففي (49)، يحمل الفعل الماضي والمضارع نفس الإعراب، في حين أن تأويلهما الزمني مختلف. فالأول دال على المضي أو القبلية، بينما الثاني دال على الاستقبال. ويحمل الفعل المضارع في جميع الأمثلة في (50) إعراب الجزم بالرغم من أن إحالته الزمنية مختلفة وملتبسة. ففي (50أ) يدل الفعل على الاستقبال، وفي (50ب) يدل على المضي، وفي (50ج) تلتبس دلالته الزمنية بين الحاضر والمستقبل.

وهنالك حالات معاكسة للحالات التي رأيناها، بحيث يحمل الفعل نفس الإحالة الزمنية، لكن بإعراب مختلف، كما في (51) و(52):

51) أ. تمنيت أن تكونَ هنا
ب. وددت لو تكونُ هنا

52) أ. لم يحضرْ
ب. ما حضرَ

فالفعل *كان* في الجملتين المدمجتين في (51) يحمل إعرابين مختلفين، النصب والرفع تباعا، لكنه يقيم نفس العلاقة الزمنية مع الجملة الدامجة بحيث توجه دلالة التمني زمن الفعل المدمج نحو

[44] يقترح بنماموت (1992) تعميما مفاده أن الأفعال توسم إعرابيا فقط عندما لا تحمل الزمن. ويقوم هذا التعميم على أن المضارع لا يحمل الزمن. ويلزم عن هذا أن يتوزع المضارع بشكل مختلف عن الأشكال الموسومة زمنيا، غير أن المعطى (49أ) يفند هذا التعميم، حيث يحل في موقع النصب، مثل المضارع في (49ب). ويفند المعطى (49أ) كذلك الزعم القاضي بأن المصدري *أن* صورة صرفية للزمن غير المتصرف في العربية. وتقدم المعطيات الواردة في (50) مثالا مضادا لاقتراح بنماموت (1992) القاضي بأن إعراب المضارع في (50ب) يسنده الزمن الذي تمعجمه أداة النفي *لم*. ففي بنية الشرط في (50أ) يحمل المضارع الجزم الذي يحمله في (50ب) دون وجود معجمة للزمن، بالنفي أو بغيره. ويحمل المضارع الجزم في (50ج) دون أن تكون هناك معجمة للزمن. ولا شيء في (50ج) يدل على أن لام الأمر تمعجم الزمن، لأنها لا تحمل أي تخصيص زمني. فهي تحقيق صرفي لسمة الأمر الإنجازية المولدة في المصدري، كما سنبين ذلك لاحقا في هذا الفصل. ودلالة الآن والاستقبال الزمنية التي يحملها الفعل في (50ج) لا تأتي من لام الأمر أو من الإعراب الزمني، ولكنها تأتي من تفاعل صيغة المضارع مع الوجه الأمري. فحدث الأمر يأتي مباشرة بعد وقت التلفظ، لذلك فهو يمتد من الآن إلى الاستقبال، وهذا هو السبب في عدم توارد الأمر مع الماضي في العربية. ومن هنا، فما تبينه (50ج) هو أن الجزم وجه يتفاعل مع الزمن ولا يحققه، كما لا يحقق الإعراب.

الاستقبال. ورغم أن الفعل في (52) يحمل إعرابا مختلفا، فإنه يحمل نفس التأويل الزمني المتمثل في الماضي المستمر إلى الحاضر.

وتوجد بعض العناصر الصُّرفية التي تغير الإحالة الزمنية دون أن يكون لهذا التغيير أو الوسم الزمني تأثير إعرابي:

53) أ. يستمعُ الرجل الآن إلى المحاضرة

ب. سوف يستمعُ الرجل إلى المحاضرة

فرغم أن الموجه سوف وجه الإحالة الزمنية للحدث في (53ب) نحو الاستقبال، مقارنة بالجملة (53أ)، فإن لاحقة الفعل الإعرابية لم تتغير صرفيا.

تبين المعطيات المقدمة أعلاه أن الاقتراحات التي تماثل إعراب الفعل بإعراب الاسم، بشكل من الأشكال، غير كافية نظريا وتجريبيا. وتوضح المعطيات كذلك أن ما يسمى بإعراب الفعل يعبر عن سلوك تركيبي غريب مقارنة بإعراب الاسم. فمن الناحية البنيوية، نلاحظ أن موقع النصب في الاسم ليس هو موقع الرفع،[45] بحيث كلما اختلف الإعراب اختلف الموقع التركيبي، في حين أنه في حالة الفعل نلاحظ أن أسيقة تركيبية وتأويلية مختلفة تحمل نفس الإعراب، ونفس السياق التركيبي والتأويل الزمني يحمل إعرابا مختلفا. فلا يوجد تناظر بين الإعراب والتأويل الزمني من جهة، وبين الإعراب والموقع التركيبي من جهة أخرى.[46] فما قدمناه في هذه الفقرة يدل على أن ما يسمى إعرابا في الفعل ليست له وظيفة التسويغ والتوزيع التي يقوم بها إعراب الاسم، وهذا الأمر يجعله خارج مجال النظرية الإعرابية التي تتمثل وظيفة الإعراب فيها في تسويغ العمليات الاشتقاقية وتحريكها. وهذه الخلاصة تدعم الافتراض (47) الذي يجعل الأفعال في غير حاجة إلى الإعراب. ولهذا، فإن ما سمي بإعراب في الفعل هو تحقيق صرفي لمقولة الوجه، كما بينا سابقا. وسنمثل للخصائص الشجرية لهذه المقولة في نهاية هذا الفصل. ونبين في الفقرة 4.3 أن سمة الزمن داخل الصرفة هي المسؤولة عن نقل الفعل في التركيب الظاهر في العربية وليس الإعراب. وتساهم هذه السمة في شيئين، تأويل الحدث واشتقاق الرتبة فعل فاعل مفعول، كما بين ذلك الفاسي الفهري (1987، 1990 و1993). وقبل ذلك نقدم مجموعة من الحجج التي تدل على انتقال الفعل في التركيب الظاهر.

[45] انظر الفصل الأول.

[46] هذا السلوك التركيبي الغريب لإعراب الفعل، مقارنة بإعراب الاسم، يبين عدم صحة اقتراح بنماموت (1992)، القاضي بأن الإعرابين متشابهين في الدور التركيبي المتمثل في إعطاء مبرر صرفي لنقل الفعل. وضرورة تقديم مبرر صرفي لنقل الفعل لا يتطلب أن يكون هذا المبرر هو الإعراب.

3. نقل الفعل

تشترك اللغات الطبيعية في طبقة محدودة من السمات الفعلية التي تحددها خصائص النحو الكلي، مثل الزمن والجهة، وغيرهما. وتتوزع هذه السمات داخل طبقة محدودة من المقولات الوظيفية التي يخضع إسقاطها أساسا للمبادئ الوجيهية،[47] ولبعض القيود الموضوعة على الحوسبة. غير أن اللغات الطبيعية تختلف في نقل الفعل لفحص هذه السمات في شيئين: أ) فيما إذا كان النقل يتم أثناء الحوسبة من التعداد إلى نقطة التهجية أو يتم في الصورة المنطقية (أي في التركيب الخفي حيث تتوحد اللغات)؛[48] ب) وفي المحطات التركيبية التي يستقر فيها الفعل قبل التهجية في التركيب الظاهر.

1.3 النقل الظاهر والنقل الخفي

لقد بين الفاسي الفهري (1987، 1990 و1993) والرحالي والسرعلي (1997) وآخرون، أن الفعل في العربية يصعد في التركيب الظاهر بشكل مماثل لما يحدث في الفرنسية، كما بين ذلك بولوك (1989):

54) الفقهاء يقولون عادة ما لا يفعلون

55) Jean embrasse souvent Marie

ماري غالبا يقبل جون

'جون يقبل عادة ماري'

ويعد رائز الظرف من الحجج التي دأبت كثير من الأعمال على تقديمها لتأكيد النقل في التركيب الظاهر. وعليه، فوجود الفعل في (54) و في (55) قبل الظرف الناعت للمركب الفعلي دليل على أن الفعل انتقل من داخل المركب الفعلي إلى مقولة وظيفية معينة تعلو الظرف الملحق بالمركب الفعلي.

وخلافا للعربية والفرنسية، تعد الإنجليزية من نمط اللغات التي لا يصعد الفعل المعجمي فيها في التركيب الظاهر، لأن الفعل لا يتقدم على الظرف، كما يتجلى ذلك من لحن الجملة (56ب):

56) أ. John always eats apples

التفاح يأكل دائما جون

'يأكل جون دائما التفاح'

[47] انظر التفاصيل في الفصل الثاني من هذا البحث.

[48] ينبني نموذج المبادئ والوسائط والبرنامج الأدنوي على افتراض أنه توجد لغة واحدة في الصورة المنطقية. ويقع مجال توسيط اللغات في الحوسبة من التعداد في اتجاه الصورة الصوتية. ويعد المكون الصواتي الذي يقع بين التهجية والصورة الصوتية مجال النقائص (imperfections) والاختلاف.

ب. *John eats always apples

وكيفما كان المستوى الذي يتم فيه نقل الفعل، فإن اللغات تشترك في أن النقل يتم لضرورة صرفية. بمعنى أن الفعل يصعد لفحص سمة صرفية معينة، وذلك انسجاما مع الافتراض الأدنوي القاضي بأن النقل بشكل عام يحكمه مبدأ الملاذ الأخير. وعليه، فإن صعود الفعل في العربية والفرنسية مبرر بضرورة فحص سمة الزمن الصرفية. وفي إطار صيغة البرنامج الأدنوي المقدمة في شومسكي (1992)، يكمن الفرق بين اللغات من نمط العربية واللغات من نمط الإنجليزية في أن سمة الزمن الفعلية في الأولى قوية، ولذلك يصعد الفعل في التركيب الظاهر، بينما سمة الزمن الفعلية في الثانية ضعيفة، لذلك يصعد الفعل (أو تصعد سمته فقط حسب شومسكي (1995)) في التركيب الخفي، وذلك بموجب مبدأ الإرجاء الذي يُعد النقل الخفي أقصد من النقل الظاهر.

وفي إطار التصميم الجديد للبرنامج الأدنوي القائم على التخلص من المبادئ التي تملك خاصية النظر إلى الأمام لصالح الاكتفاء بالمبادئ التي تملك خاصية "محلية القرار" (local determinability)،[49] فقد أصبح من الضروري الاستغناء عن مبدأ الإرجاء. وفي إطار العملية طابق أصبح من الممكن الاستغناء عن مفهومي القوة والضعف اللذين كانا يبرران وجود مبدأ الإرجاء. وهكذا يمكن رصد الفرق بين نقل الفعل في العربية والإنجليزية كالآتي: يبحث المسبار/الزمن في العربية عن الهدف الذي يحمل السمة الفعلية [+ف] التي توافقه/تماثله، وبما أن الهدف الذي يحمل السمة الموافقة هو الفعل، فإنه يصعد إلى الزمن ليطابق سمته بسمة المسبار وبعد توافق السمتين يتم محوهما. أما في الإنجليزية، فإن سمة الهدف غير نشيطة، وبما أن هذه السمة تحتاج في جميع الحالات إلى التوافق لكي تُمحى ويتقاطع الاشتقاق، فإن العملية طابق ستنطبق على مسافة بعيدة دون حاجة إلى صعود الفعل. وبناء على هذا، فإن الفرق بين العربية والإنجليزية سيكون في الطريقة التي تنطبق بها العملية طابق لا في طبيعة السمة. ففي العربية يحصل التطابق بالنقل وفي الإنجليزية يحصل التطابق على مسافة بعيدة.

2.3 محطات نقل الفعل

تختلف المحطات التي ينتقل إليها الفعل من لغة إلى أخرى بالنظر إلى الخصائص الصرفية للمقولات الوظيفية في هذه اللغات. وبالنسبة للغة العربية، فقد بين الفاسي الفهري (1987، 1990 و1993) أن الفعل في اللغة العربية ينتقل في التركيب الظاهر ويستقر في الصرفة (أي الزمن ثم التطابق)، كما في (57ب)، ولا يتعداها إلى المصدري بدليل أن هذا الموقع يمكن أن يملأ بأداة مصدرية تسبق الفعل، كما في (49):

57) أ. ضحك الرجل

ب. [م تط [تط ضحك ع [م ز الرجل ن [ز ث ع [م ق ث ن [ف ث ع]]]]]]

[49] انظر شومسكي (1996 و1998) وكوليتر (1997).

وفي إطار البنية الوظيفية التي اقترحناها في الفصل الثاني، سيصعد الفعل إلى الزمن فقط، أما التطابق فيمكن الاستغناء عنه واشتقاقه من العلاقة الشجرية بين مخصص الزمن ورأسه.

وتشترك العربية في خاصية الصعود إلى الصرفة/الزمن دون المصدري مع بعض اللغات ذات الرتبة ف فا مفع، مثل الإرلندية التي أوضح بوباجيك وكارني (1992) Bobaljik and Carnie أن الفعل فيها لا يتجاوز الصرفة في صعوده، كما تبين ذلك الجملة (58ب) التي تمنع فيها الأداة *go* الفعل من الصعود إلى المصدري:

58) أ. Chonaic Séan an madras
رأى ماض-سيان رفع-ال كلب
'رأى سيان الكلب'

ب. Ceapaim [go bhfaca sé an madras]
ظن-حاضر-كان أن رأى-ماض هو ال كلب
'أظن أنه رأى الكلب'

وفي مقابل العربية والإرلندية، توجد لغات تُصَعِّد الفعل إلى المصدري. وتمثل اللغات الجرمانية هذا النمط، كما تبين ذلك الهولندية والألمانية في (59) و(60)، وكثير من اللغات الإسكندنافية:[50]

59) أ. Weer Kust Jan Marie
أيضا قبّل يان ماري
'أيضا قبّل يان ماري'

ب. *Weer Jan Kust Marie

60) Wie oft sagt sie dir hätte er angerufen?
كم غالبا قالت هي أنت مساعد-فعل هو نادى
'كم مرة قالت إنها كانت نادت عليك'

يوضح المثال (59أ) أن الجمل البسيطة التي يرأسها ظرف جملي، مثل *Weer*، يجب أن يحتل فيها الفعل المرتبة الثانية التي تعد موقعا للمصدري. وفي الحالة التي يستقر الفعل فيها في الزمن، كما في (59ب) حيث يوجد الفاعل في مخصص الزمن، فإن الجملة تعد لاحنة. وتبين الجملة الألمانية (60) أنه عندما يصعد مركب استفهامي إلى مخصص المصدري فإن ذلك يؤدي إلى صعود الفعل إلى رأس المصدري، فيحتل المرتبة الثانية في الجملة، كما في الهولندية، لـــذلك تعرف هذه اللغات بـ **verb second languages**. وتأخذ الجملة البسيطة والجملة الرئيسية في البنى المركبة في هذه اللغات البنية الآتية:[51]

[50] الأمثلة الهولندية مأخوذة من زفارت (1993) Zwart وهايدر (1986) Haider.

[51] يحيل م ص عـلى مركـب مـتحول يـرد قبل المصدري ويمكن أن يكون ظرفا، كما في (59)، ويمكن أن يكون مركبا استفهاميا، كما في (60).

61) مص ف فا مفع

وتشتق الرتبة الموجودة في (61) بصعود الفعل إلى المصدري.[52] وقد قام كثير من الباحثين بتعميم هذا التحليل على اللغة العربية واللغات الصلتية (Celtic Languages). فقد ذهب مورازوكي (1992) إلى أن الرتبة ف فا مفع في هذه اللغات مشتقة بواسطة صعود الفعل إلى المصدري. وذهب بنمامون وعون وسبورتيش (1994) إلى أن الرتبة المذكورة في العربية مشتقة بصعود الفعل إلى مقولة وظيفية تعلو الزمن، وهذه المقولة إما مركب مصدري وإما مركب بؤري (Focus Phrase). وندافع في الفقرة 4.3 عن افتراض الفاسي الفهري (1987؛ 1990 و1993) القاضي بأن الرتبة ف فا مفع في اللغة العربية مشتقة بواسطة صعود الفعل إلى الصرفة/الزمن التي لا يتجاوزها إلى المصدري. ونبين في الفقرة 6.3 تبعا للرحالي والسو علي (1997) أن صعود الفعل إلى المصدري في التركيب الظاهر مقصور على الجمل الأمرية غير المنفية والخالية من لام الأمر. أما بالنسبة للمقولات الوظيفية التي تعلو الزمن في البنية الوظيفية المقترحة في الفصل الثاني والمعادة هنا في (62)، فإن الفعل لا يصعد إليها ويكتفي فيها بموافقة سماته بواسطة العملية طابق على مسافة بعيدة، كما سنرى بالنسبة للوجه في الفقرة الأخيرة:

62) مصدري> (وجه>) (موجه>) (نفي>) (موجه>) (وجه>)
زمن> ف

وقبل تفحص الدور الذي تلعبه هذه البنية في التمثيل للسمات الفعلية النشيطة التي تشغل العملية طابق التي تحرك الفعل، نقدم في الفقرة الموالية مجموعة من الحجج التي تدل على أن الفعل يطابق سمته الزمنية بالنقل قبل التهجية.

3.3 رَوَائِزُ نَقْلِ الفعل

لقد قدم الفاسي الفهري (1993) مجموعة من الحجج التي تدل على صعود الفعل في التركيب الظاهر. ونجمل هذه الحجج إضافة إلى حجج أخرى في نوعين: حجج صرفية تتعلق بلواصق الزمن والتطابق والمتصلات الضميرية، وأخرى توزيعية تتعلق بتوزيع الفعل مع الأسوار العائمة (floating quantifiers) والظروف والموجهات. ونقدم في الأخير حجة نظرية داخلية على نقل الفعل تتعلق بنظرية المركبات.

1.3.3 حُجّتان صَرْفِيّتان

1.1.3.3 الزمن والتطابق

تستند الحجة الصرفية التي يقدمها الفاسي الفهري (1993) لصالح نقل الفعل إلى أن مكوني الصرفة، الزمن والتطابق، في اللغة العربية يأخذان صورة الصرفية المربوطة. وبناء على مصفاة لاسنيك (1981) الصرفية التي تشترط التصاق الصرفيات المربوطة في البنية السطحية

[52] انظر دين بسطن (1989)، Den Besten.

بعامل صرفي، فإن الفعل في العربية يضطر إلى الصعود إلى الزمن والتطابق لتفادي خرق هذه المصفاة. وبناء على هذه الحجة، فإن المعطيات تبين أن الفعل يتجاوز في صعوده الظاهر الصرفة إلى الموجه، كما يبين ذلك التمثيل الوارد في (63ب):

63) أ. سوف يُسَافِر

ب. [م م و [م و سوف [م تط [تط يُـــ+ [م ز [ز سافِر [م ف [ف، ث ع]]]]]]]

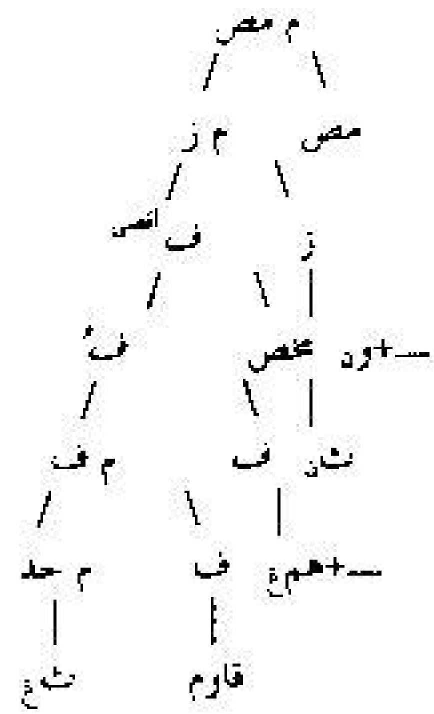
ففي (63ب) سيصعد الفعل إلى رأس الزمن ثم إلى التطابق ليلتصق تفاديا لمصفاة لاسنيك الصرفية.[53]

2.1.3.3 الـــمُتّصِلاتُ الضّمِيرية

قدمنا في الرحالي والسوعلي (1997)، حجة صرفية أخرى لصالح صعود الفعل في اللغة العربية تتعلق برتبة الفعل مع اللواصق الضميرية. فقد بين كين (1991، 1994) أن اللواصق الضميرية تولد في مواقع أصلية تحت إسقاط أقصى، ثم تنتقل لتلتحق بمقولة وظيفية ملائمة. وبناء على هذا، فإن ورود الفعل قبل اللواصق الضميرية، كما يحدث في العربية في جملة مثل (64)، دليل على أن الفعل ليس في موقعه الأصلي داخل المركب الفعلي، كما يدل على ذلك التمثيل المقدم في (65):

64) أ. قاوموهم

65)



[53] في إطار تأويل معين للبرنامج الأدنوي قائم على أن العمليات الصرفية، مثل الإلصاق وترتيب اللواصق تتم في المكون الصرافي بعد التهجية، فإن الحجة المقدمة في (63) يمكن أن تفقد قوتها. أضف إلى هذا أن التنقل إلى المقولات الوظيفية غير مبرر بالإلصاق، بل بالعملية طابق التي هي عملية توافق ومحو للسمات، لا للإلصاق. انظر الفاسي الفهري (1996) في تصور آخر يقوم على اشتقاق العمليات الصرفية الإلصاقية بالقواعد التركيبية.

يصعد الفعل من الإسقاط المعجمي إلى الفعل الخفيف الذي يعلوه ليطابق/يفحص سمة النصب الفعلية التي توافق سمة النصب التي يحملها الفعل الخفيف، ويصعد الضمير المفعول إلى نفس الإسقاط لمطابقة/فحص سمته الإعرابية الاسمية. وهناك يتصل الضمير بالفعل ويصعدان معا إلى الزمن ليفحص الفعل سمة الزمن. وفي إسقاط الزمن يتصل الفعل بالضمير الفاعل. ويصعد الضمير الفاعل إلى الزمن لفحص إعراب الرفع. وفي هذا التحليل، فإن صعود الفعل أو المتصلات إلى المقولات الوظيفية لا يتم لأجل الإلصاق أو تفادي مصفاة لاسنيك، ولكنه يتم لغاية فحص السمات الملائمة لكل عنصر. وبحكم أن المتصلات رؤوس،[54] فإن فحص سماتها الإعرابية لا يتم بالنقل إلى موقع المخصص، ولكنه يتم عبر الدمج (incorporation) في المقولة الوظيفية الملائمة، على غرار ما يقترحه بيكر (1988).[55]

ويقدم التحليل المقدم أعلاه حجة نظرية أخرى لصالح صعود الفعل في التركيب الظاهر. ولتوضيح هذه الحجة، دعنا ندمج الجملة (64) في جملة مركبة مثل (66):

66) يريد أن يقاوموهم

فهنا سيتم اشتقاق الجملة *يقاوموهم* بنفس الطريقة التي تشتق بها الجملة (64). ويوضح التمثيل (65) المقدم لـ (64) أن صعود الضمير المفعول إلى الفعل الخفيف لفحص الإعراب يجبر الفعل المعجمي على الصعود إلى الفعل الخفيف لكي يأخذ الضمير إعراب النصب، بحكم أن الفعل المعجمي هو المخصص معجميا بإسناد النصب، أما الفعل الخفيف فيقدم الموقع التركيبي الملائم ليتم فحص هذا الإعراب. ولا يمكن أن يؤجَّل صعود الفعل لفحص سمته الفعلية الإعرابية في مستوى الصورة المنطقية، لأن ذلك سيؤدي إلى استمرار الحوسبة بسمة غير محذوفة في هذا المستوى، وسينتج عن ذلك سقوط الاشتقاق.

لقد أصبحت الاشتقاقات التركيبية في شومسكي (1998، 1999) تتم بمراحل (derivation by phase). ويخضع النقل داخل المراحل لقيد السلكية القوية (stronger cyclicity condition) الذي يصوغه شومسكي (1998: 20) كالآتي:

67) *قيد السُّلكية القوية*

يعد رأس المرحلة "عاطلا" بعد اكتمالها، لذلك لا يمكنه أن يحرك عملية أخرى.

[54] في إطار نظرية شومسكي (1995) عن بنية المركبات العارية (bare phrase structure)، يعد المتصل وضعا مركبيا مزدوجا، فهو إسقاط أقصى ورأس، وهذا ما يسمح له تقنيا أن ينتقل من موقع أقصى إلى موقع الرأس.

[55] يميز بيكر (1988) بين نوعين من الوسم الإعرابي. وسم يتم بواسطة العامل أو في المخصص بالنسبة للفاعل، ووسم يتم عبر الدمج في المقولة العاملة والواسمة للإعراب.

يعني القيد (67) أن المرحلة الاشتقاقية عندما تكتمل لا يمكن للعمليات الخارجة أن تبلغ داخلها. ويضم اشتقاق (66) ثلاث مراحل:[56] المرحلة الأولى مكونة من المركب الزمني والمرحلة الثانية مكونة من المركب المصدري الذي ترأسه أن، كما يوضح ذلك التمثيل الوارد في (68)، والمرحلة الثالثة مكونة من المركب الفعلي الخفيف، الذي يأخذ العنوان أ في التمثيل (69):

68) [م ز يريد [م مص أن [أ]]]

69) [أ يقاوموهم]

لنفترض أنه بعد اكتمال المرحلتين الواردتين في (68) ضُمَّت المرحلة (69) إلى الموقع أ الوارد في (68)، وذلك قبل صعود الفعل المعجمي إلى الفعل الخفيف نحو سمته الإعرابية. فبعد عملية الضم بين (68) و(69)، ستكون المرحلة قد اكتملت دون محو سمة غير مؤولة في الصورة المنطقية. وبموجب القيد (67) لا يمكن للفعل أن يصعد لمحو السمة غير المؤولة، ومن ثمة سَيَؤُول الاشتقاق إلى السقوط. وبناء على هذا، فإن السبيل الوحيد لإنقاذ الاشتقاق هو أن ينتقل الفعل قبل انتهاء المرحلة لفحص سمته. فهذا التحليل يبين أن الفعل في العربية ينتقل قبل التهجية.

2.3.3 حُجَجٌ توزيعية

1.2.3.3 الأسوار العائمة

لقد بين الفاسي الفهري (1993) أن الأسوار العائمة في اللغة العربية تشكل رؤوسا للمركبات الاسمية التي تسوِّرها.[57] وتتوزع هذه الأسوار مع الفعل على النحو التالي:

70) أ. قرأ الناسُ كلُّهم الرسالة

ب. الناسُ قرؤوا كلُّهم الرسالة

[56] يقترح شومسكي (1998) اختيارين للمرحلة:

أ) المرحلة قضوية (propositional)

ب) المرحلة متقاطعة (convergent)

ولأسباب تجريبية وأخرى متعلقة بالتعقيد الحاسوبي وبعملية القرار، يرشح الاختيار الأول القاضي بأن المرحلة ذات محتوى قضوي. وبناء على هذا، يقترح شومسكي (1998) أن المركب المصدري والمركب الفعلي الخفيف يشكلان مرحلتين اشتقاقيتين مستقلتين. وقد بينا في الفصل الثاني أن الجمل التصريحية غير موسومة، ولذلك لا تحتاج إلى إسقاط للمصدري. وعليه، فإن هذه الجمل ستضم مرحلة واحدة يرأسها المركب الزمني، باستثناء إذا أسندت إلى المصدري سمة موسومة. وبغض النظر عن تحديد ماهية المرحلة، فإن عنونة المرحلة الأولى في (68) بالمركب الزمني أو المصدري لا يؤثر هنا في الحجة.

[57] يشير الفاسي الفهري إلى أن هذه الأسوار تتصرف مثل الرؤوس الاسمية في التعريف والتنكير وفي الحلول في موقع رأس بنية الإضافة. انظر الأمثلة في الفاسي الفهري (1993).

وعلى افتراض أن المركب الاسمي الفاعل والسور الذي ينعته مولدان في مخصص المركب الفعلي، فإن الجملة (70أ) تدل على أن الفعل انتقل من موقعه داخل المركب الفعلي إلى موقع وظيفي يعلوه. وتعزز الجملة (70ب) هذا الافتراض. فالمركب الاسمي المتقدم يملك خصائص الموضع من جهة أنه يتسبب في ظهور التطابق الغني المتصل بالفعل، وفي أنه مربوط داخل الجملة بضمير عائد متصل بالسور. وعليه، فإن السور المرفوع يكون هو فاعل الجملة.[58] وبناء على افتراض كورودا (1988) Kuroda القاضي بأن الفاعل المحوري يولد في مخصص المركب الفعلي، فإن وجود الفعل في (70) قبل السور الفاعل، علامة واضحة على أن الفعل منتقل من خارج المركب الفعلي.

2.2.3.3 الظروف

يقدم توزيع الفعل مع الظروف في الأدبيات التي اهتمت بنقل الفعل حجة على ما إذا كان هذا الفعل ينتقل في التركيب الظاهر أم لا. وإذا تأملنا بعض الظروف التي تنعت المركب الفعلي، مثل *كثيرا*، فإننا نلاحظ أن الفعل يمكن أن يتقدم عليها، كما في الجملة (71):

71) أكل زيد كثيرا الدجاج

وسواء أكان الظرف ملحقا بالمركب الفعلي أم مولدا في مخصص مقولة وظيفية تعلو المركب الفعلي، فإن حلول الفعل في رأس الجملة دليل على أنه منتقل من داخل المركب الفعلي. وقد بينا في الرحالي والسوعلي (1997) أن الظرف في (71) ينعت المركب الفعلي وليس الجملة، بدليل أنه لا يحل في الموقع الذي تحل فيه عادة ظروف الجملة، مثل *طبعا*، كما يتجلى ذلك من المقارنة بين (72أ) و(72ب):

72) أ. طبعا، أكلنا الدجاج

ب. *كثيرا، أكلنا الدجاج

وقد بين الفاسي الفهري (1997) أن الظرف *كثيرا* ينتمي إلى ظروف الكيفية، وهذا النوع من الظروف يقع في حيز الظروف المتعلقة بالمتكلم، مثل *طبعا* في (73أ). ولا تقع الظروف المتعلقة بالمتكلم في حيز ظرف الكيفية، كما يوضح ذلك لحن الجملة (73ب):

58 يستدل الفاسي الفهري (1993) على أن المركب الاسمي المتقدم في (70ب) لا يمكن أن يكون منتقلا من بنية مماثلة لبنية النعت بناء على أن هذا النوع من البنى لا يسمح بالنقل، كما يدل على ذلك لحن الجملة (أ.ب):

أ) أ. جاء الولد الجميل

ب. *الولد جاء الجميل

ويرجح هذا السلوك الذي تسلكه بنى النعت أن يكون المركب الاسمي المتقدم مولدا أصلا في مكانه وأن الفاعل هو السور.

73) أ. طبعا لم يكن الرجل أبدا يأكل كثيرا
ب. *كثيرا لم يكن الرجل أبدا يأكل طبعا

فالمعطى (71) يؤكد أن الفعل لا يوجد في مكانه الأصلي وأنه منتقل فوق الظرف.

3.2.3.3 الــمُوَجِّهات

يقدم توزيع الموجهات مع الفعل في العربية حجة إضافية على انتقال الفعل. فالموجهات الحرفية، مثل قد وسوف تملك القدرة على جذب الفعل إليها لمتاخمتها، ولذلك يُجبر الفعل على الانتقال في التركيب الظاهر فوق الفاعل وفوق أي مركب آخر داخل الجملة ليجاور الموجه. وقد عبرنا في الرحالي والسوعلي (1997) عن هذه الملاحظة بالقيد الموجود في (74):

74) أ. *موجه مص ف
ب. موجه ف مص

ويرصد هذا القيد لحن الجمل (أ) التي تقابلها الجمل السليمة في (ب) في الأمثلة التالية:

75) أ. *سوف زيد يسافر
ب. سوف يسافر زيد
76) أ. *سوف غدا يسافر زيد
ب. سوف يسافر زيد غدا
77) أ. *قد زيد يسافر
ب. قد يسافر زيد

وينطبق القيد (74) على مقولات وظيفية أخرى، مثل أدوات النفي الموجه والمصدري أنْ، كما تبين ذلك الأمثلة الواردة في (78) و(79):

78) أ. لم يقرأ الرجل البارحة كتابا
ب. *لم الرجل يقرأ البارحة كتابا
ج. *لم البارحة يقرأ الرجل كتابا
79) أ. ... أنْ يقرأ الرجل غدا كتابا
ب. *... أنْ الرجل يقرأ غدا كتابا
ج. *... أنْ غدا يقرأ الرجل كتابا

وبناء على هذا، يمكن إرجاع القيد (74) إلى قيد عام نسميه قيد التجاور الوظيفي الذي نقدم له الصياغة التالية:

80) *وظ[+ف] مص وظ[+ف]
وظ[+ف] وظ[+ف] مص

يبين قيد التجاور الوظيفي أن بعض المقولات الوظيفية التي تملك خصائص فعلية، مثل المصدري والموجه والنفي، تنزع إلى تكوين مركب وظيفي (functional complex) مع الفعل.[59] وتبرز المعطيات التي رأيناها أن بناء المركب الوظيفي يتم بالوسائل التركيبية قبل الوصول إلى الصورة الصوتية، وذلك بصعود الفعل الإجباري قبل التهجية.

3.3.3 الانتقاء وبنية المركبات

يقدم البرنامج الأدنوي حجة نظرية تدعم زعمنا القاضي بأن الفعل يصعد في العربية قبل التهجية. ففي إطار المقترحات المقدمة في شومسكي (1998)، أصبح من الممكن إعادة صياغة فرضية كوبودا (1988)، التي تقول بوجود الفاعل في مخصص المركب الفعلي (VP-Internal Subject Hypothesis)، على نحو مبرر نظريا. فقد سبق أن رأينا أن بنية الفعل المتعدي أصبحت هي المقدمة أسفله:

81) كتب الرجل رسالة

82)



---

[59] لاحظ مثلا أن المصدري إنّ لا ينطبق عليه القيد (80)، لأن هذا المصدري ينتقي مركبا حديا، كما يتضح ذلك من المفارقة بين الجملتين التاليتين:

أ) إن الرجلَ يعلم الخبر

ب) *إنّ يعلم الرجلُ الخبر

ويمكن أن يشمل المركب الوظيفي أكثر من مقولة وظيفية متحققة معجميا، كما في الجملتين التاليتين:

ج) قد لا يسافر الرجل

د) أتمنى أن لا يسافر الرجل

وتحدد رتبة هذه المقولات الوظيفية القيود التي رأيناها في الفصل الثاني.

لم يعد بناء المركبات الموضوعات (arguments) خاضعا للخطاطة التركيبية س-خط التي استغني عنها لصالح نظرية عارية للمركبات، ولكنه أصبح خاضعا لعملية الضم الخالص (Pure Merge). ويخضع ضم الموضوعات للمبدأ المحوري الذي يقترحه شومسكي (1998: 16) كالتالي:

83) الضم الخالص في الموقع المحوري تتطلبه (وتختص به) الموضوعات.

وقد أصبحت عملية الضم مبررة نظريا بالانتقاء.[60] فضم الفعل مع المفعول في (82) يقتضيه انتقاء الفعل له. ووجود الموضوع الخارجي يقتضيه الفعل الخفيف، باعتبار أن التمثيل البنيوي الاعتيادي لهذه المقولة الوظيفية يقتضي وجود موضوع خارجي في مخصصها. وفي إطار هذه الهندسة الجديدة لبنية الموضوعات لا يمكن أن تنطبق في بنية متعدية العملياتُ الحاسوبية على بنية يُضمُّ فيها الفاعل مع الفعل أولا، كما في (84)، وبعد ذلك يضم المفعول إليهما، وذلك بسبب عدم وجود علاقة انتقائية بين الفعل والفاعل:

84) م ف

كتب الرجلُ

وبناء على هذا، فإن وجود الفعل في الرتبة قبل الفاعل في (81)، يوضح أنه منتقل إلى المكان الموجود فيه، وليس مضموما ضما خالصا في ذلك المكان لعدم وجود ما يبرر ذلك.

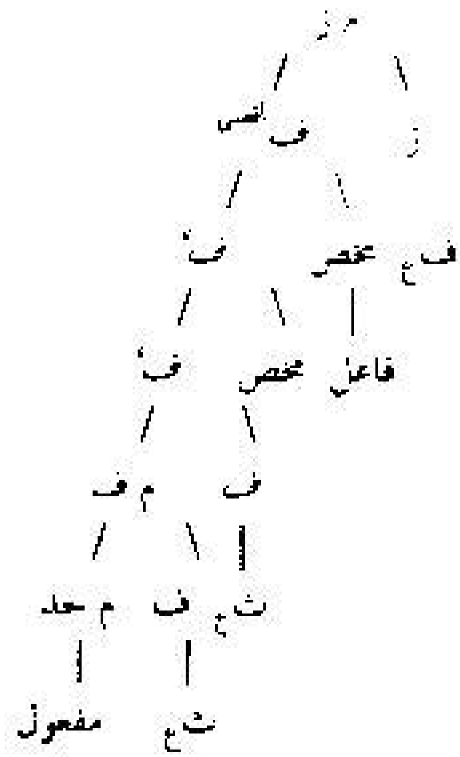
فمن خلال الحجج النظرية والتجريبية التي قدمناها، يتبين أن الفعل في اللغة العربية ينتقل في التركيب الظاهر.

4.3 الصعود إلـــى الزمن

الاستدلال على نقل الفعل وتحديد المواقع الوظيفية التي ينتقل عبرها يساهم في رصد اشتقاق رتبة المكونات في اللغات الطبيعية وفي تحديد الوسائط التي تحكم هذه الرتبة أو الرتب. وكما أشرنا سابقا، فقد ذهب الفاسي الفهري (1987، 1990، 1993) إلى أن الرتبة ف فا مفع في اللغة العربية ناتجة عن صعود الفعل إلى الصرفة، وهو صعود نعده، في إطار الاقتراحات الواردة في الفصل الثاني، صعودا إلى الزمن، نمثل له بالبنية المجردة المقدمة في (85):

[60] انظر الفصل الثاني في تحديد مفهوم الانتقاء.

85)



ففي (85)، ينتقل الفعل أولا إلى رأس المركب الفعلي الخفيف، ويستقر في نهاية الاشتقاق في رأس الزمن ولا يتجاوزه إلى المصدري. والزمن المسقط في (85) له وضع صرف تركيبي أساسا، رغم أنه يملك مضمونا دلاليا. ففي إطار البرنامج الأدنوي، يعد الزمن مقولة وظيفية ذات سمة مؤولة، وتوجد هذه السمة في النحو بموجب أنها تقدم "أمرا" (instruction) في مستوى وجيهة الصورة المنطقية التي تتواجه مع أنساق الفكر والتصور. فالزمن مبرر داخل النحو وجيهيا. وتعد سمة الزمن المؤولة سمة تركيبية مجردة لا ترتبط بالفعل في المعجم، لأن مبادئ النحو الكلي تتنبأ بها وتحددها. فالفعل باعتباره حدثا يحتاج إلى الزمن لكي يؤول دلاليا في مستوى وجيهة المعنى. ويُسنَد الزمن إلى الفعل في التعداد. وترتبط سمة الزمن التركيبية صرفيا بالفعل المتصرف. وتولد صرفيات الزمن ملتصقة بالفعل في المعجم، وتفحص وتسوغ في التركيب في رأس المركب الزمني قبل التهجية أو في الصورة المنطقية. غير أن التناظر الحاصل بين السمة المجردة والصرفية المحققة لها ليس ضروريا في التركيب، لأن ما يوجد في المقولات الوظيفية هو السمات المجردة وليس الصرفيات المعجمية.[61] وبالنسبة للغة العربية، ننطلق من اقتراح الفاسي الفهري (1993 و2000) الداعي إلى أن صرفيات الفعل ترمز الزمن وأن النظام الزمني العربي مبني على زمن موسوم هو الماضي. ويعبر الماضي عن علاقة زمنية هي القبلية، كما في (86):

86) قرأ الرجل كتابا البارحة

[61] لا يقول هذا التصور الصرف تركيبي أي شيء عن المضمون الدلالي للزمن ولا عن التعقيد الحاصل في التأويل الزمني. ولمزيد من التفاصيل انظر الفاسي الفهري (1993، 2000)، والمراجع الموجودة هناك، وانظر كذلك جحفة (2000).

ويذهب الفاسي الفهري (1993 و2000) إلى أن صرفية المضارع تحمل الزمن، إلا أنه زمن غير موسوم. وتساهم عناصر عديدة في تأويله، منها جهة الوضع. فالفعل المضارع يـخاف في (87) الدال على الحالة لا يقبل دلالة الاستقبال في (87ب)، في حين يقبلها الفعل يـكتب في (88ب):

87) أ. يخاف الرجل الموت
ب. *يخاف الرجل الموت غدا

88) أ. يكتب الرجل الرسالة
ب. يكتب الرجل الرسالة غدا

ولا يتأثر الفعل الماضي بهذه الخصائص الجهية، فتقول في الجملتين السابقتين معا:

89) أ. خاف الرجل الموت
ب. كتب الرجل الرسالة

وهذا يدل على أن صيغة الفعل الماضي موسومة بالزمن في استقلال عن الجهة.

4.4.3. افتراض ثنائية الصرفة/الزمن

يلزم عن افتراض حمل صرف الفعل للزمن في العربية أنّ الجمل المركبة التي تتضمن فعلا مساعدا، مثل كان في (90)، جمل ثنائية الصرفة أو الزمن، كما يقترح ذلك الفاسي الفهري (1993)، بمعنى أن الجملة (90)، تملك إسقاطين للزمن، واحد يشرف على الفعل المساعد، والآخر يشرف على الفعل المعجمي، كما يبين ذلك التمثيل المجرد المقدم في (91):

90) كانت تغني

91) [م ز [م ف [م ز [م ف ...

وهناك أدلة عديدة تدعم افتراض ثنائية الزمن وتبين أن الفعل المساعد والفعل المعجمي يحملان معا الزمن،[62] ولذلك يتطلبان إسقاطين مستقلين لفحصه.

أولا، نلاحظ أن الفعل المعجمي والفعل المساعد يمكن أن يأتيا معا في صيغة الماضي. وقد أوضحنا سابقا أن صيغة الماضي موسومة زمنيا، كما في (92):

92) كنت قرأت الكتاب سابقا

[62] لا يتفق جميع الباحثين حول هذا الافتراض. فبنمامون (1992) مثلا يذهب إلى أن الفعل المساعد هو المُخصَّص بالزمن، لذلك يُولَّد تحته، في حين أن الفعل المعجمي يوجد في المركب التطابقي (أو المركب الجهي حسب شلونسكي (1997)) الذي يُولَّد تحت الزمن. وبناء على هذا، فإن الجملة (90) المقدمة أعلاه تأخذ التمثيل التالي:
i) [م ز [ز كانت [م ط [ط تغني [م ف [ف ث ع]]]]]]

ثانيا، نجد أن الفعل المعجمي يمكن أن يسبقه ظرف يدخل عادة على الجملة أو المركب الزمني وليس على المركب الفعلي، كما في (93):

93) كان قلما يقرأ الروايات

والذي يؤكد أن الفعل *يقرأ* يوجد في المركب الزمني لا المركب الفعلي هو أن ظروف الكيفية، مثل *كثيرا* و*جيدا*، التي تنعت المركب الفعلي لا يمكنها أن تحل بين الفعل المساعد والفعل المعجمي في (93)، كما يوضح ذلك لحن (94) في مقابل (95):

94) أ. *كان كثيرا يقرأ الروايات
ب. *كان جيدا يفهم الفلسفة

95) أ. كان يقرأ كثيرا الروايات
ب. كان يفهم جيدا الفلسفة

ويبين التقابل الحاصل بين (94) و(95) من جهة، وبين (94) و(93)، من جهة أخرى، أن الفعل المعجمي في الجمل المركبة في العربية لا يوجد في إسقاط المركب الفعلي وأنه يصعد إلى إسقاط الزمن على نحو مماثل للفعل في الجمل البسيطة التي لا تتضمن فعلا مساعدا.

ثالثا، لقد أوضحنا في السابق أن الموجهات في اللغة العربية تملك خصائص زمنية.[63] وتنتج هذه الخصائص عن دلالة الموجه التي تعبر عن موقف المتكلم من الحدث من حيث الاحتمال والشك واليقين، إلخ. ولكي تتحقق هذه المعاني، تحتاج إلى أن تتحيز في زمن معين. وإذا تأملنا الموجه سوف نجد أنه يحمل معنى التسويف والوعد.[64] ولحصول هذا المعنى يجب أن يكون الحدث حاملا لزمن الاستقبال، بدليل عدم صحة الجملة (96أ) في مقابل الجملة (96ب):

96) أ. *سوف قرأت الكتاب
ب. سوف أقرأ الكتاب

ومثلما ترد هذه الموجهات مع الأزمنة البسيطة ترد كذلك مع الأزمنة المركبة، فتحل بين الفعل المساعد والفعل المعجمي وتفرض نفس الخصائص الانتقائية الزمنية، كما في (97):

97) أ. كان سوف يقرأ الكتاب

وقد بين الفاسي الفهري (1993) عدم صحة مثل هذه الاقتراحات التي يجمعها افتراض أحادية الصرفة في الجمل المركبة زمنيا.

[63] انظر الفاسي الفهري (1993)، وانظر كذلك الفصل الثاني.

[64] يذهب المرادي في *الجنى الداني*، ص. 59، إلى أن من النحاة من يعد سوف مختلفة عن السين في أنها أبلغ دلالة على التسويف منها. ويقول الزجاجي عن سوف في كتابه *حروف المعاني*، ص. 5: "سوف: تنفيس وعدة منه، قبل سوفه." ويذهب ابن هشام في *مغني اللبيب*، ص. 184، إلى أن السين مماثلة لسوف.

ب. *كان سوف قرأ الكتاب

فوجود الفعل المعجمي تحت إشراف الموجه سوف الذي ينتقي زمن الاستقبال يدل على أن هذا الفعل ليس عاريا من الزمن.

نستخلص من توزيع الظروف والموجهات أن البنيات المركبة من فعل مساعد وفعل معجمي بنياتٌ ثنائية الزمن. ونستخلص كذلك أن الفعل ينتقل إلى الزمن في التركيب الظاهر في الأزمنة البسيطة وفي الأزمنة المركبة. ونبين في الفقرة الموالية أن هذا الصعود يتم كذلك في الجمل المنفية.

2.4.3 الزمن والنفي والأدنوية

لقد أشرنا في الفصل الثاني إلى أن بعض أدوات النفي في اللغة العربية تملك خصائص موجهية ووجْهية وزمنية. وبناء على الخاصية الأخيرة، يذهب بنمامون (1992) وأوحلا (1993) إلى أن الفعـــل المضارع في الجملة (98أ) غير مخصــــص بالزمن. ويُعدُّ حرفا النفــــي *لن* و*لم* في (98ب،ج)، في تحليل الباحثين، صورتين متزمنتين للحرف *لا* :

98)أ. لا يقرأ الرجل الكتب
ب. لن يقرأ الرجل الكتب
ج. لم يقرأ الرجل الكتب

ويقترح بنمامون وأوحلا أن النفي في (98) يصعد ليندمج في الزمن في حين أن الفعل يقتصر على الصعود إلى التطابق في بنية مماثلة لـــ(99):

99) [م ز [م نفي [م تط [م ف [ف، ف

ويعلو في هذه البنية الزمنُ النفي والتطابق. والحجة على رتبة الزمن قبل التطابق صرفية تتمثل في أن لاصقة الزمن تسبق لاصقة التطابق، كما تدل على ذلك الجملة (100)، حيث تسبق السين ياء المضـــارع، باعتبار أن السين تحقق الزمن:

100) ســـ+يقرأ الرجل الكتب

لكن الباحثين لا يقدمان الدليل على أن السين تحمل الزمن. وقد بينا أن معنى الاستقبال في جمل مثل (100) ليس سمة يحملها الموجه ولكنه ناتج عن دلالة التسويف والوعد التي يحملها هذا الموجه، كما في (96ب)، والتسويف والوعد معنيان يتطلبان التحقق في المستقبل. فالمضارع ملتبس في العربية بين قراءة العادة والحاضر والمستقبل، كما في (101)، ودخول الموجه هو الذي يغلب قراءة الاستقبال:

101) يقرأ الرجل الكتب

ويقترح بنمامون (2000) تحليلين منفصلين للمعطيات الواردة في (98)، واحد يخص أداة النفي *لا* في (98أ)، والآخر يخص *لن* و*لم* في (98ب،ج)، بناء على اختلاف خصائص هذه الأدوات التوزيعية والمقولية.

ويبني تحليل بنمامون (2000) على أن سمات الزمن موزعة بين النفي والفعل. فالفعل في (98ب، ج) يحمل فقط السمة [+ف]، بينما يحمل النفي السمة [+زمن]، أما الزمن فمخصص بالسمتين معا. ولتفادي الأدنوية يصعد الفعل أولا للتضام (merger) مع النفي،[65] وبعد ذلك يصعد النفي والفعل معا إلى الزمن في (99)، الأول لفحص سمة الزمن والثاني لفحص السمة [+ف].

أما بالنسبة لأداة النفي لا في (98أ)، فيزعم بنمامون (2000) أنها غير مخصصة بالزمن وأنها تحمل السمة الاسمية [+حد]. وترد هذه الأداة النافية مع الزمن الحاضر. ويفترض بنمامون أن هذا الزمن لا يتضمن السمة [+ف]، لذلك فإن التضام بين الفعل والنفي في البنية (98أ) لا يتم لغرض فحص سمة زمنية ولكن لضرورة فحص السمة [+حد] التي يحملها تطابق الفاعل الموجود في الفعل. ويُخصَّص الزمن في حالة أداة النفي لا بسمتين: [+حاضر، +حد] ويصعد النفي والفعل في (99) لفحص الحد لا الزمن. ونوضح في الفقرة الموالية أن هذا التحليل غير ملائم.

3.4.3 تحليل أدنوي بدون أدنوية

يقوم اقتراح تقدم الزمن على النفي شجريا وعدم صعود الفعل إلى الزمن في التحليل المقدم في (99) على حجتين، تتمثل الأولى في أن نقل الفعل عبر النفي يؤدي إلى خرق الأدنوية، لذلك يستقر الفعل في التطابق أو يتضام مع النفي. وتتمثل الحجة الثانية في اعتبار الفعل المضارع غير حامل للزمن في (101). ونتفحص هنا الحجة الأولى، أما الحجة الثانية، فيوجد في الفقرة 1.4.3 ما يكفي من الأدلة لبيان عدم صحتها.

يلاحظ، أولا، عن اقتراح تقديم الزمن على النفي أنه لا يدعمه برهان تجريبي. ومن الناحية النظرية، لا شيء يمنع النفي من أن يعلو الزمن، كما في (62). أما الحجة النظرية المستندة إلى الأدنوية المقدمة لصالح الاقتراح المزعوم، فإنها تسقط بمجرد تغيير رتبة الزمن والنفي الواردة في (99) لصالح تلك المقدمة في (62). بالإضافة إلى هذا، فإن امتلاك النفي لخصائص زمنية لا يستدعي أن يعلوه الزمن. على العكس من ذلك، فإن الرتبة: نفي>زمن، تجعل اشتقاق الجمل الواردة في (98) أكثر اقتصادا، فلا يحتاج الفعل للقيام بخطوة غير مبررة، مثل الانتقال إلى النفي للتضام معه لتفادي الأدنوية.

ويطرح التحليل المقترح في (99)، مشاكل نظرية أخرى. فنلاحظ أولا أن صعود الفعل إلى الزمن في التركيب الظاهر غير مبرر. فسمة الفعل في الزمن سمة مؤولة، ولذلك يمكن

[65] يعرف ردزي (1990) قيد الأدنوية، كالآتي:
أ) تعمل أ في ب إذا لا توجد ج بحيث
أ. ج عامل محتمل لـ ب
ب. وتتحكم ج مكونيا في ب ولا تتحكم مكونيا في أ.

للفعل عبر العملية طابق على مسافة بعيدة أن يوافقها بسمته في الصورة المنطقية. ونفس الشيء ينطبق على النفي. فصعوده في التركيب الظاهر لفحص سمة الزمن المؤولة غير مبرر، بحيث يمكن أن يتم توافق سمة النفي والزمن عبر العملية طابق في الصورة المنطقية لا بواسطة النقل.

ثانيا، نلاحظ أن صعود النفي للزمن لفحص السمة الزمنية ليس له أي تأثير في الصورة المنطقية، لأن النفي لا يعبر عن الحدث. وفي إطار القيود الوجيهية الموضوعة على تصميم اللغة الأمثل، فإن هذا النوع من العمليات غير مسموح به. في حين أن الحدث الذي يعبر عنه الفعل سيبقى دون تأويل زمني، وبذلك لن يتقاطع الاشتقاق. ولا يمكن للسمة الزمنية أن تتسرب إلى الفعل بعد تضامه مع النفي، لأن هذا التضام يتم في نقطة التهجية في اتجاه الصورة الصوتية وليس قبل التهجية أثناء الحوسبة في اتجاه الصورة المنطقية. وبنية النحو في البرنامج الأدنوي مصممة بشكل لا يجعل الوجهات تقرأ بعضها البعض.

ثالثا، نلاحظ أن صعود الفعل إلى النفي للتضام مع النفي يخرق مبدأ الجشع. فلا الهدف/الفعل يتضمن سمة توافق المسبار ولا المسبار/النفي يملك سمة توافق سمة في النفي. ومن الناحية الصرفية، لا يملك حرف النفي خاصية الصرفية المربوطة التي تتطلب الالتصاق الصرفي، فضلا عن أن مثل هذا الالتصاق يمكن أن يتم في الصورة الصوتية.

ويقوم الاقتراح المتقدم في (99) على افتراض آخر لتبرير صعود النفي إلى الزمن وهو أن الزمن الجملي يحتاج الى أن يعجم. غير أن هذا الزعم تعترضه بعض المعطيات الموجودة في الفاسي الفهري (1993: 164) التي تبين أن النفي الموجه لا يقبل الورود في الجمل الاسمية، كما في المثال التالي:

102) *لن زيد مريض

ولا تصح مثل هذه الجمل إلا بدخول فعل الرابطة *كان*، كما في (103):

103) لن يكون زيد مريضا

فلو صح أن النفي هو الذي يقوم بعجمة الزمن وفحصه بدل الفعل، لصحت الجملة (102)، غير أن وجوب ظهور الرابطة في (103) لحمل الزمن يبرهن على أن النفي ينتقي الزمن ويوجهه ولا يعجمه. وسلوك النفي الموجه يشبه سلوك باقي الموجهات، التي تتميز بكونها لا تملك القدرة على حمل الزمن أو معجمته، كما يدل على ذلك لحن الجملتين (104) المتضمنتين للموجه والعاريتين من الرابطة، في مقابل سلامة الجملتين (105) المتضمنتين للفعل:

104) أ. *سوف زيد مريض

ب. *قد زيد مريض

105) أ. سوف يكون زيد مريضا

ب. قد يكون زيد مريضا

فوجود فعل الرابطة في (105) يقوم بوظيفية صرفية تركيبية محضة، وهي تحقيق الزمن وفحصه، بدليل أن هذا الفعل لا يدل على الحدث ولا مضمون دلالي له. وهذا يؤكد بالطبع أن الموجهات، وضمنها بعض أدوات النفي، لا تحقق الزمن صرفيا.

1.3.4.3 الانتقاء الزمني

لقد بينا في الفصل الثاني أن رتبة المقولات الوظيفية تخضع في جزء كبير منها للانتقاء، وبينا أن أدوات النفي بوصفها موجهات فإنها تنتقي سمة زمنية تفرضها دلالة التوجيه التي تحملها. والتحقيق البنيوي الاعتيادي لهذه السمة هو مقولة الزمن، ولهذا السبب اقترحنا أن يتحكم النفي مكونيا في الزمن لا العكس. وبناء على هذا، فإن اشتقاق الجملة (98ج) سيكون مماثلا لاشتقاق البنية المجردة المقدمة في (85)، حيث يصعد الفعل إلى الفعل الخفيف وإلى الزمن، مع فارق واحد هو أن بنية (98ج) ستتضمن إسقاطين وظيفيين آخرين، هما الوجه والنفي، كما في (106):[66]

106) [م نفي [نفي، لم [م موجه [موجه موجه(-توقعي)] [[م وجه [وجه، وجه [م ز [ز، يقرأ ...

ويخضع النفي مثل باقي الموجهات إلى قيد التجاور الوظيفي المقترح في (80). فلا يمكن الفصل بين النفي والفعل، كما يدل على ذلك المثالان الواردان في (107):

107) أ. *لا الرجلُ يقرأ الكتب

ب. *لن الرجلَ يقرأ الكتب

ج. *لم الرجلُ يقرأ الكتب

ويمكننا أن نشتق قيد التجاور الوظيفي من عملية الضم (Merge) التي تتم في التركيب.[67] فبما أن هذه العملية مبررة في جزء منها بالانتقاء،[68] فإن النفي لا يقبل الضم إلا مع المقولات التي

[66] دلالة التوجيه التي يحملها حرف النفي *لم* هي عدم الاستغراق، ولذلك يدل على الماضي المنتهي، أو ما يسميه ابن هشام (*مغني اللبيب*، ص. 367) بالانقطاع. ويختلف هذا الحرف النافي عن حرف النفي *لمّا* الذي يدل على استغراق النفي، ولهذا يقول ابن هشام: "جاز *لم يكن ثم كان* ولم يجز *لما يكن ثم كان*، بل يقال *لما يكن وقد يكون*." ويرجع هذا الفرق بين *لما* و *لم* إلى دلالة الأولى على *المتوقع*. فالمنفي بالأولى يُتوقع ثبوته، خلافا للثانية. وفي تقدير النحاة، فإن الفرق بين أداتي النفي آت من أن الحرف *لما*، خلافا للحرف *لم*، مواز للحرف الموجه *قد* في الإيجاب (انظر شرح *كافية ابن الحاجب*، ج. 2، ص. 251؛ وانظر كذلك *مغني اللبيب*، صص. 365-370). ولهذا، فعندما تقول:

أ) لمّا يأت

فإن النفي يدل على الماضي المستمر إلى الآن، وكأنك قلت:

ب) لم يأت بعد

فتتوقع قدوم الشخص. ونلاحظ هنا مرة أخرى أن اختلاف المعنى الموجه هو الذي يؤدي إلى اختلاف التأويل الزمني.

[67] الضم التركيبي تحويل معمَّم لا يقتضي امتزاج العنصرين المضمومين.

[68] الضم "غير الخالص" أو الضم بالنقل، مبرر بفحص السمات.

بنتقيها، وبما أن هذه المقولات تملك سمات فعلية يصعد الفعل لفحصها، فإن النفي لا يقبل إلا الفعل فضلة له.

ويمكن إرجاع لحن الجمل الموجودة في (107) إلى قيد السلكية القوية المقدم في (67). فقد اقترحنا أن صعود الفعل إلى الزمن، في غياب مصدري موسوم، يشكل مرحلة اشتقاقية.[69] وعليه، فإن المرحلة الاشتقاقية الأولى في (107) ستكتمل بصعود الفعل إلى الزمن. وبعد ضم المركب فعل+زمن مع النفي، يصبح الرأس الزمني عاطلا، فلا يمكن نقل أي عنصر إلى مخصصه. وبناء على هذا، لا يمكن نقل الفاعل إلى مخصص الزمن في (107)، لأن العملية طابق لا يمكنها أن تنطبق بحكم عطالة الرأس الوظيفي. وهذا التحليل المقترح لمنع الجمل (107) ينطبق بشكل مماثل على الجمل الموجودة في (75)-(77).

2.3.4.3 لا النافية

نقترح في هذه الفقرة أن لا النافية تخضع لنفس التحليل المقدم للنفي الموجه في (106). وعليه، فالفرق بين أدوات النفي الواردة في (107) ليس فرقا في البنية الشجرية، ولكنه فرق في التأويل الزمني وفي سمتي الوجه والموجه اللتين تفتقر إليهما لا.

1.2.3.4.3 الخصائص الزمنية

تتميز لا النافية بأنها لا توارد الفعل الماضي، كما تبرز ذلك الجملة (108):

108) *لا قرأ الرجل الرسالة

وهذا يدل على أن لا النافية تملك خاصية زمنية، بشكل مماثل للنفي الموجه. غير أن ما يميز هذه السمة هو أنها غير موسومة، مثل زمن الفعل المضارع، ولذلك نلاحظ أن تأويلها الزمني يتلون بتأويل المضارع الزمني، كما توضح ذلك المعطيات التالية:[70]

[69] انظر الهامش 56.

[70] تختلف لا في البنيات العادية، مثل (109ب)، عن لا المكسورة مع العطف. فهذه الأخيرة تكون عاملة عمل ليس، كما في قول المتنبي في (أ)، ويجوز الفصل بينها وبين الفعل ودخولها على الجملة الاسمية، كما في (ب)، و يجوز أن تدخل على الماضي، كما في قول النابغة الهذلي في (ج) (انظر مغني *اللبيب*، صص. 316-320):

أ) إذا الجودُ لم يُرزق خلاصا من الأذى   فلا الحمدُ مكسوبا ولا المال باقيا

ب) "لا الشمسُ ينبغي لها أن تدرك القمر، ولا الليلُ سابقُ النهار." (يس 63: 40)

ج) "كيف أُغرِمُ من لا شرب ولا أكل، ولا نطق ولا استهل."

ولن نهتم في هذا المقام بتفحص خصائص لا النافية المكررة.

109) أ. يشرب الرجل القهوة (الآن/غدا)
ب. لا يشرب الرجل القهوة (الآن/غدا)

فمن مقارنتنا للجملة (109أ) بالجملة (109ب)، نلاحظ أن حرف النفي لم يغير القراءات الزمنية المختلفة للفعل المضارع. فعدم قبول لا النافية للماضي، من جهة، وعدم اختلاف تأويلها الزمني عن تأويل المضارع، من جهة أخرى، يبين أنها مخصصة بزمن المضارع غير الموسوم، ويوسم هذا الزمن وفاقا لخصائص السياق التركيبي الزمنية التي يتفاعل في تحديدها الموجه والوجه والجهة والظرف، إلخ. فالموجه سوف الذي ينتقي الزمن المستقبل يجعل اللام نافية للمستقبل في (110)، ومساوية للحرف لن في (111):[71]

110) سوف لا يتفق معنا أحد

111) لن يتفق معنا أحد

والذي يدل كذلك على أن اللام النافية تملك خصائص زمنية، مثل النفي الموجه في (98ب،ج)، هو أن دخولها على الجمل الاسمية يؤدي إلى ظهور الفعل كان ليمعجم الزمن الذي تفرضه اللام، كما تبرز ذلك الجمل الموجودة في (112):

112) أ. هند في البيت الآن
ب. *لا هندٌ في البيت الآن
ج. لا تكون هند في البيت الآن

فهذه المعطيات تؤكد أن اللام النافية لها خصائص زمنية تتمثل في انتقائها للزمن غير الموسوم، وهذا يجعلها شجريا، مماثلة للنفي الموجه، في تحكمها مكونيا في الزمن. وبناء على هذا، فإن الذي يصعد لفحص سمة الزمن في (109ب) هو الفعل وليس حرف النفي. ولا يمكن في هذا الضرب من البنى أن يتم فحص الزمن بصعود سمته إلى النفي، لأن صيغة البرنامج الأدنوي المقترحة في شومسكي (1998) تمنع نقل السمات. ونبين في الفقرة الموالية أن صعود الفعل إلى الزمن في غير البنى الأمرية لا يتلوه صعود إلى المصدري.

[71] يقدم المثال (110) حجة مضادة لملاحظة بنهامون (2000) القاضية بأن لا تستعمل فقط في سياق الزمن غير الموسوم الذي هو الزمن الحاضر، كما في:
أ) الطلاب يدرسون
لكن هذه الجملة، في الواقع، ليست مثالا جيدا للزمن الحاضر. فالجملة (أ) لا تحمل قراءة زمنية واحدة، بل إنها ملتبسة بين ثلاث قراءات، قراءة العادة، وقراءة الحاضر والمستقبل، بدليل قبول هذه البنيات للظرفين الموجودين في (109أ).

5.3 ضد الصعود إلى المصدري (في غير البنى الأمرية)

1.5.3 قاعدة النقل إلى المصدري وتنميط اللغات

نعثر في الأدبيات التي اهتمت برصد رتبة المكونات في اللغات من نمط ف فا مفع، على افتراضين لاشتقاق هذه الرتبة. الافتراض الأول نجده عند الفاسي الفهري (1987)، وينبني على أن الرتبة المذكورة مشتقة بصعود الفعل إلى الصرفة/الزمن، كما رأينا ذلك في الفقرة 4.3. وقد عُمِّم هذا الاقتراح على لغات أخرى، مثل الإرلندية، كما في بوباجيك وكارني (1992)، ومكلوسكي (1996) McCloscky. والافتراض الثاني ينبني على أن الرتبة ف فا مفع مشتقة بواسطة صعود الفعل إلى الزمن ثم إلى المصدري. وقد اقترح هذا الافتراض سبروت (1985) Sproat بالنسبة للغة الغالية، ومورازوكي (1992) للعربية واللغات الصلتية. ونمثل لهذا الاقتراح بالتمثيل الآتي:

113) [م مص [م ز [م ف فا [ف، ف مفع]]]]

وقد اقترح عون وبنمامون وسبورتيش (1994) (عبس، فيما بعد) أن انتقال الفعل من الزمن في العربية يكون إلى مقولة وظيفية، قد تكون المصدري وقد تكون مركبا بؤريا F(ocus) Phrase). ونقدم فيما يلي مجموعة من الحجج على عدم صحة الافتراض الثاني، ومنها حجج نجدها في الفاسي الفهري (1993) والرحالي والسوعلي (1997).

2.5.3 الصعود إلى المصدري في اللغات الجرمانية

اقترحت قاعدة الصعود إلى المصدري في الأدبيات التوليدية لرصد ظاهرة تقدم الفعل على الفاعل والمفعول في اللغات الجرمانية في الجمل الرئيسية. وهذا التقدم مرتبط باحتلال مركب معين مخصص المصدري، مثل الظرف في الجملة (59)، واسم الاستفهام في الجملة (60)، والمركب الاسمي الفاعل في (114):

114) Jan kust altijd Marie
ماري دائما يُقَبِّل يان
'يقبّل دائما يان ماري'

وقد اقترح دين بسطن (1989) أن سبب صعود الفعل إلى المصدري في اللغات الجرمانية وفي الهولندية على الخصوص، يرجع إلى امتلاك المصدري السمة [+زمن]. وبتعبير أدنوي، يصعد الفعل إلى المصدري لفحص سمة الزمن. واللغات التي تملك هذه القاعدة، تتميز بخاصية عامة تتمثل في أن الفعل لا يصعد في الجمل المدمجة نظرا لأن موقع المصدري يكون مشغولا، كما تبين ذلك الجملة (115) المأخوذة عن زفارت (1993)، حيث يمكث الفعل في مكانه بعد المفعول والفاعل:

115) Piet zei dat Jan Marie Kust
قبّل ماري يان أن قال بيت
'قال بيت إن يان قبّل ماري'

ويتبين من معطيات اللغات الجرمانية أن صعود الفعل إلى المصدري تترتب عنه خصائص توزيعية تمس رتبة المكونات. وفي إطار تحليل مقارن، نتوقع أن تملك العربية توزيعا رتبيا مماثلا، إذا كانت تملك فعلا قاعدة الصعود إلى المصدري. لكن المعطيات تسير عكس ذلك. فالفعل في العربية في الجمل الرئيسية في البنى المركبة وفي الجمل البسيطة يحتل صدر الجملة دون أن يكون مسبوقا بمركب ما، كما في (116):

116) أ. يحب الرجل الموسيقى

ب. يحب الرجل أن يتعلم الموسيقى

علاوة على ذلك، فإن الفعل في العربية لا يمكث في مكانه عندما يعجم المصدري بأداة مصدرية، كما يحصل ذلك في الجملة المدمجة في (117)، خلافا لما يحصل في الهولندية:

117) يحب الرجل أن يتعلم جيدا الموسيقى

فعلى الرغم من أنّ /أنْ تحتل موقع المصدري في الجملة المدمجة، فإن ذلك لم يمنع الفعل من أن ينتقل من داخل المركب الفعلي إلى موقع قبل الظرف جيدا. فافتراض نقل الفعل إلى المصدري في العربية دون امتلاك هذه اللغة للخصائص الناتجة عن هذا الصعود، كما يحدث ذلك في اللغات الجرمانية، يبدو افتراضا غريبا. ونبين في الفقرتين الفرعيتين المواليتين عدم صحة هذا الافتراض في البنى الاستفهامية والخبرية.

3.5.3 البنى الاستفهامية

لقد حاول عبس (1994) مقارنة صعود الفعل إلى المصدري في العربية بما يحدث في اللغة الإنجليزية التي تملك بعض خصائص اللغات الجرمانية. فمعلوم أن الفعل المساعد في الاستفهام التصديقي في الإنجليزية يصعد إلى المصدري، كما في (118ب):

118) أ. He has bought a car

سيارة اشترى فعل-مساعد هو

ب. Has he bought a car?

وعلى غرار ما يحدث في (118ب) اقترح عبس أن الفعل في العربية في الاستفهام التصديقي يصعد هو كذلك إلى المصدري، والدليل على ذلك أن همزة الاستفهام لاصقة مربوطة، يصعد الفعل لربطها صرفيا، كما في (119) التي تأخذ البنية (120):

119) أقرأ الرجل الرسالة؟

120) [م مص [مص· أ+قرأ‌ع [م ز الرجل‌ن [ز· ث‌ع [م ف ث‌ن [ف· ث‌ع الرسالة]]]]]]

فرتبة المكونات في اللغة العربية في هذا التحليل تنتمي إلى اللغات ذات النمط فا ف مفع. وفي الاستفهام تلجأ العربية إلى قاعدة قلب الفاعل والفعل (**subject-verb inversion**). أما في الجمل الخبرية، فيصعد الفعل إلى رأس المركب البوري الذي يعلو الزمن.

إن الحجة الصرفية المقدمة لصالح صعود الفعل في الجمل الاستخبارية لا تبدو مقنعة بما يكفي. فربط اللاصقة بالفعل يمكن أن يتم في الصورة الصوتية. وعليه، فإن الجملة (119) لا تقدم الدليل على أن النقل يجب أن يتم في التركيب قبل التهجية. وهناك معطيات تدل على أن هذا النقل لا يتم فعلا في التركيب، بحيث يجوز الفصل بين الفعل وأداة الاستفهام بمركب حدي أو بمركب حرفي، كما في (121):

121) أ. أزيد قرأ الرسالة؟

ب. أ في الدار حصل ما حصل؟

يضاف إلى هذا أن المصدري في الاستفهام التصديقي يمكن أن يملأ بأداة استفهام لا تملك خاصية الصرفية المربوطة، مثل *هل* في (122):

122) هل قرأ الرجل الرسالة؟

ففي هذه الجملة لا يوجد مبرر لانتقال الفعل إلى المصدري.

ونجد في الفاسي الفهري (1993) معطى آخر يبين أن الفعل لا يصعد في الاستفهام:

123) ألا يأتي زيد؟

فوجود أداة النفي بين أداة الاستفهام والفعل في (123) يدل على أن الفعل لا يوجد في موقع المصدري. ولا يوجد مبرر يستوجب صعود الفعل إلى النفي وإلى المصدري للالتصاق بالهمزة.

وكما لا يصعد الفعل في الاستفهام التصديقي، فإنه لا يصعد في الاستفهام المركبي. فعندما يصعد مركب استفهامي إلى مخصص المصدري في اللغات الجرمانية، كما في (60)، يواكبه صعود الفعل إلى المصدري. غير أن مركبات الاستفهام في العربية يمكنها أن تصعد إلى مخصص المصدري دون أن يواكب ذلك صعود الفعل إلى المصدري، كما تدل على ذلك الجمل الآتية:[72]

124) أ. لماذا زيد قرأ الرسالة؟

ب. متى زيد قرأ الرسالة؟

ج. متى لا يخرج من البيت؟

[72] للإشارة، فإن جملا مثل (124) غير ممكنة في اللغات التي يصعد فيها الفعل إلى المصدري. فعندما يصعد اسم استفهام إلى مخصص المصدري في الهولندية، لا يمكن أن يتلوه الفاعل، كما يبرز ذلك من لحن الجملة (أ.ب) المأخوذة عن زفارت (1993):

أ) أ. Waroom kust Jan Marie

ماري يان قبّل لماذا

'لماذا قبل يان ماري'

ب. *Waroom Jan kust Marie

ويبدو أنه يمكن إنقاذ افتراض صعود الفعل إلى المصدري في الجملة المدمجة في (117) وفي الاستفهام في (121) و(124)، بتبني اقتراح فيكنر Vikner (1995) القاضي بأن بعض اللغات الجرمانية التي يصعد الفعل فيها في الجمل المدمجة تملك مركبا مصدريا مكررا (recursive CP)،[73] تحتل فيه الأداة المصدرية الرأس الأعلى ويحتل الفعل الرأس الأسفل. وبناء على هذا سيكون حرف الاستفهام في (121) في رأس المصدري الأعلى والفعل في رأس المصدري الأسفل، وسيكون اسم الاستفهام في (124) في مخصص المصدري الأعلى، وسيكون الفعل والمركب الذي يسبقه في إسقاط المصدري الأسفل، كما يوضح ذلك التمثيلان التاليان:

125) [مص [مص أ [م مص زيد [مص قرأ [م ز الرسالة]]]]]

126) [م مص لماذا [مص مص [م مص زيد [مص قرأ [م ز ...]]]]

والنقطة الضعيفة في هذا الاقتراح أنه لا يبرر لماذا يصعد الفعل إلى المصدري الأسفل، كما أنه لا يفسر لماذا لم تنطبق قاعدة قلب الفاعل والفعل في (126) ليصعد الفعل إلى المصدري الأعلى؛ علما أن هذا النقل إن تمَّ، فإنه يمكن تبريره بضرورة فحص السمة [+استفهام] المخصِّص بها المصدري الأعلى. أضف إلى هذا أن وجود أداة النفي الفاصلة بين الفعل واسم الاستفهام في (124ج) يبرز أن الفعل لا يوجد في موقع المصدري بدليل لحن الجملة (127ب):

127) أ. يريد أن لا يخرج

ب. *يريد لا أن يخرج

فأداة النفي لا، مثل باقي أدوات النفي الجملي لم ولن ولَمّا، لا تأخذ المصدري فضلة لها.

4.5.3 البنى الخبرية

لقد بين الفاسي الفهري (1993) أن الفعل في العربية في الجمل الخبرية لا ينتقل إلى المصدري بحجة أنه يمكن أن تفصل بينه وبين المصدري عناصر وظيفية عديدة، كما في (128):

128) أ. أريد أن لا يأتي

ب. زعم أن قد لا يأتي

فوجود النفي والموجه، إلى جانب المصدري، قبل الفعل في (128) يدل على أن الفعل لا يوجد في موقع المصدري. و يمكن افتراض أنه في بنية مكررة للمصدري يتضام الفعل والنفي والموجه ويصعد المركب كله إلى المصدري. غير أن هذا التحليل لا يستقيم من أوجه عدة. أولا، لا يوجد مبرر للتضام وللصعود؛ وثانيا، يمكن أن يُسبَق الفعل والنفي بظرف يختص بالجملة لا بالمصدري، كما في الجملة التالية:

129) زعم أنه قلما لا يأتي الرجل

[73] انظر وطنبي (1992) Watanabe.

وقد بينا في الرحالي والسوعلي (1997) أن الظروف الجملية، مثل *كثيرا ما* و*غالبا ما*، لا تسمح بتقل الفعل فوقها، كما يدل على ذلك لحن الجملتين المقدمتين في (131):

130) أ. كثيرا ما يقول زيد هذا
ب. غالبا ما يقرأ الرجل كتب الفلسفة

131) أ. *يقول كثيرا ما زيد هذا
ب. *يقرأ غالبا ما الرجل كتب الفلسفة

ونلاحظ أن هذا النمط من الظروف لا يقبل للمركب المصدري حيزا له، كما في الجمل التالية:

132) أ. *كثيرا ما إن هندا في الدار
ب. *غالبا ما إن هندا في الدار

133) أ. أظن أنه كثيرا ما يصوم الناس في شعبان
ب. *أظن كثيرا ما أنه يصوم الناس في شعبان

وتؤكد هذه خاصية أخرى وهي أن الفعل لا يصعد إلى المصدري لا في الجمل البسيطة أو الرئيسية ولا في الجمل المدمجة.

وإلى جانب البرهان الذي تقدمه الظروف الجملية لصالح عدم انتقال الفعل إلى المصدري، يقدم توزيع الجمل الملحقة برهانا آخر ضد هذه العملية. فالجمل التي تتصدرها *عندما* و*لمّا* تلتحق بموقع فوق إسقاط الصرفة قبل الفعل عندما تنتقل، كما يحصل ذلك في الجُمل الآتية:

134) أ. سافر لما خرج
ب. لما خرج سافر

135) أ. يصمت عندما تتكلم
ب. عندما تتكلم يصمت

ويتميز هذا النمط من الجمل الملحقة بنفس الخاصية التي تتميز بها الظروف الجملية، وهي أنها لا تقبل الإلحاق إلى المصدري، كما في الجمل الآتية:

136) أ. إنه لما خرج سافر
ب. *لما خرج إنه سافر

137) أ. إنه عندما تتكلم يصمت
ب. *عندما تتكلم إنه يصمت

فرفض الجمل الملحقة الالتحاق بالمصدري يبين أن الفعل في الجمل (134) و(135) لا يمكن أن يكون في إسقاط المصدري.

إن الاقتراحات التي قدمناها عن تصميم الجملة الأمثل في الفصل الثاني تجعلنا نتوقع لماذا لا يصعد الفعل إلى المصدري في الجمل الخبرية/التصريحية. فقد قلنا إن التصريح هو الحالة غير الموسومة للجملة. ويتم تأويل هذه الحالة بالتجرد، لذلك لا يسقط المصدري في هذا الضرب من الجمل. وفي غياب وجود إسقاط وظيفي للمصدري، فإن الفعل يستقر في إسقاط الزمن.[74]

1.4.5.3 الصعود إلى البؤرة في الجمل الخبرية

ذهب عبس (1994)، كما أسلفنا، إلى أن الرتبة ف فا مفع في الجمل الخبرية مشتقة بواسطة صعود الفعل إلى البؤرة. والمشكل الذي يطرحه هذا الاقتراح هو أنه يجعل الرتبة المذكورة موسومة، والحال أن الرتبة الأصلية غير الموسومة في العربية هي التي يتصدر فيها الفعل الجملة.[75]

نجد في العربية، بالفعل، بعض البنيات التي يحصل فيها تبئير بعض المكونات، مثل المفعول في (138):

138) الرسالةَ قرأت

ويمكن أن نفترض في هذه البنية أن الفعل صعد إلى رأس البؤرة، كما في (139):

139) [م بو الرسالة [بو، قرأت [...

ويمكن اعتبار الداعي لصعود الفعل في (139) هو ضرورة فحص السمة الفعلية [+بؤرة]، كما أن مبرر صعود المركب الحدي لمخصص البؤرة سيكون فحص السمة الاسمية [+بؤرة]. لكننا نلاحظ أنه في هذه الحالات التي يبدو فيها صعود الفعل إلى البؤرة مبررا، تبين المعطيات الواردة في (140) أن هذا الصعود لا يتم، على الأقل في التركيب الظاهر:

140) أ. الكتابَ في الدار قرأت
ب. الكتاب البارحة قرأت
ج. الكتاب لم أقرأ

74 السؤال الذي يمكن أن يطرح في هذا الصدد هو لماذا يصعد الفعل في اللغات الجرمانية إلى المصدري في الجمل التصريحية رغم أن هذه الجمل غير موسومة إنجازيا؟ ويجد الجواب نفسه في أن إسقاط المصدري في هذه اللغات لا يرجع إلى السمة الإنجازية ولكن إلى امتلاكه سمة الزمن الموسومة التي يصعد الفعل نحوها.

75 يذهب النحاة و البلاغيون العرب إلى أن الأصل في الفعل أن يتصدر الجملة. والجمل التي يتقدم فيها الفاعل أو المفعول الفعل جمل موسومة لأن فيها تقديم، والتقديم عناية (انظر عبد القاهر الجرجاني في *دلائل الإعجاز*). والتفسير النظري الذي يقدمه النحاة لاحتلال الفعل موقع الصدارة في الجملة هو أن الفعل عامل، والأصل في العامل أن يتقدم معمولاته، أي الفاعل والمفعول. ويذهب الفاسي الفهري (1982 و1985) كذلك إلى أن الرتبة ف فا مفع هي الرتبة غير الموسومة في اللغة العربية.

فوجود الفعل مفصولا عن البؤرة بالمركب الحرفي والظرف والنفي في (140)، يدل على أن الفعل لا يوجد في رأس البؤرة. وعدم صعود الفعل إلى البؤرة في الجمل التبئيرية حيث يبدو أن هناك مبررا للصعود، يبين أن الفعل لا يصعد في الجمل التصريحية العادية إلى البؤرة حيث لا يوجد مبرر لذلك.

6.3 الأمر والصعود إلى المصدري

تنقسم اللغات في تعاملها مع بنيات الأمر إلى قسمين: لغات يتميز فيها فعل الأمر بتركيب خاص، مثل الإغريقية المعاصرة والإسبانية، ولغات يتصرف فيها فعل الأمر مثل الأفعال العادية، كما في اللغة الإغريقية القديمة واللغة الصربية-الكرواتية. وسنبين في الفقرات الموالية أن اللغة العربية تنتمي إلى الطبقة الثانية من اللغات. ولقد أوضحنا في الرحالي والسوعلي (1997) أن بنى الأمر تملك السمة [+أمر]. وبما أن هذه السمة تعبر عن القوة الإنجازية للجملة، فإن مكانها هو رأس المصدري، وذلك وفاقا لما هو مقترح في شومسكي (1995). ولفحص هذه السمة، يصعد فعل الأمر إلى المصدري في التركيب الظاهر. وسنظهر كيف أن الصعود إلى المصدري هو الذي يفسر تفرد فعل الأمر بخصائص تركيبية وصرفية خاصة تجعله مختلفا عن الفعل في الجمل غير الأمرية.[76]

1.6.3 خصائص صرف تركيبية وتوزيعية مختلفة

يتميز فعل الأمر من الفعل الماضي والمضارع بأن صيغته في الإثبات تختلف عن صيغته في النفي، كما يتضح ذلك في (141):

(141) أ. اقرأ

ب. لا تقرأ

ففي الإثبات يأخذ فعل الأمر الصيغة الصرفية اِفْعَلْ، التي نسميها بالأمر الخالص. وتتميز هذه الصيغة صرفيا بأنها مشتقة من صيغة المضارع المجرد من سابقة الشخص. وتعود لاصقة الشخص إلى الأمر في حالة النفي، فيأخذ صيغة المضارع الاعتيادية في نحو (141ب). وفي الحالتين معا يوسم الفعل بالوجه الأمري الذي يتحقق صرفيا في صورة الجزم.

ويتميز فعل الأمر من الماضي والمضارع كذلك بأنه يأخذ في حالة الإثبات صورتين صرفيتين، الصورة اِفْعَلْ كما في (141أ)، وصورة المضـــارع في حالة التصاقه بلام الأمـــر في (142):

[76] انظر ريفيرو وترزي (1995) Rivero and Terzi في اقتراح مماثل لمعالجة تركيب الأمر في الإسبانية والإغريقية المعاصرة.

142) لِتقرأْ

ومن المقارنة بين (141) و(142) نلاحظ أن وجود الحروف الوظيفية، مثل لام الأمر والنفي، يؤدي إلى ظهور صيغة المضارع أو سابقة الشخص، على وجه التدقيق. بمعنى آخر، يوجد توزيع تكاملي بين اللام والنفي وبين الأمر الخالص.

ويختلف فعل الأمر الخالص من الفعل الماضي والمضارع بأنه لا يقبل البناء لغير الفاعل، ويتميز الأمر المنفي بنفس الخاصية، والحالة الوحيدة التي يقبل فيها الأمر هذا البناء هي التي يتحقق فيها بواسطة اللام، كما تبين الأمثلة الواردة في (143):[77]

143) أ. *أُعْطَ الكتابَ

ب. *لا تُعطَ الكتابَ

ج. لِتُعطَ الكتابَ

ويتميز الأمر في صوره المختلفة بأنه لا يقبل الورود في الأسيقة المدمجة بواسطة المصدري، كما يتضح ذلك في (144):[78]

[77] وكما ينفرد الأمر المتحقق بلام الأمر بخاصية البناء لغير الفاعل، فإنه ينفرد كذلك بالتصرف إلى جميع الشخوص، المتكلم والمخاطب والغائب، كما في (أ)، وذلك خلافا للأمر الخالص والأمر المنفي اللذين يردان فقط مع الشخص الثاني أو المخاطب:

أ) أ. لأقرأ الكتابَ

ب. لتقرأ الكتابَ

ج. ليَقرأ الكتابَ

أشكر الزميل عبد الرزاق التوراتي على تنبيهي إلى هذه الخصائص التي يتميز بها الفعل المتصل بلام الأمر.

[78] في إحدى مناقشات جزء من هذا الفصل، أمدني بعض الزملاء ببعض المعطيات التي نقدمها كالتالي:

أ) أ. ناديت أنْ اقرأْ

ب. آمُرك أن اقرأْ

ظاهريا، تبدو هذه المعطيات مضادة للملاحظة التي تقضي بأن بنيات الأمر لا تأتي في سياق المصدري. لكن على افتراض أن هذه المعطيات توجد في العربية المعاصرة، فإنها لا تنتمي إلى الحالات النمطية للدمج بالمصدري، كما هو الحال مع أفعال الظن وأفعال الإرادة. ولذلك فإن هذه البنيات تحتاج إلى تحليل خاص. لاحظ مثلا أنها لا تقبل، دون خلاف، الفعل المتصل بلام الأمر، كما في (ب):

ب) *ناديت/آمرك أن لتدخلْ

بالإضافة إلى هذا، فإن اللغات التي يملك فيها الأمر تركيبا خاصا، مثل العربية المغربية، لا تقبل بنى مثل (أ)، كما يدل على ذلك لحن (ج)، كما لا تقبل بنى مثل (144)، كما في (د):

ج) *سمعتك باش دخُل

يجب أن أدخُل

144) أ. *يريد أنْ اقرأ/لا تقرأ/لتقرأ
ب. *أظن أنّ الرجل اقرأ/لا تقرأ/لتقرأ

ويجد هذا التوزيع التكاملي بين الأمر والمصدري تفسيره في أن الأمر يتميز بصعوده إلى المصدري، غير أن وجود عنصر معجمي آخر في هذا الموقع يمنعه من الصعود، وبذلك تبقى سمة الأمر الإنجازية بدون فحص، فيسقط الاشتقاق. والصعود إلى المصدري في البنى الأمرية هو الذي يفسر كذلك السبب في عدم ورود فعل الأمر في المواقع التي تمنع الفعل "التصريحي" من الصعود إلى المصدري. فالأمر لا يقبل التوارد مع الموجهات، مثل *قد* وسوف في الجملتين التاليتين:

145) أ. *قد اقرأ/لا تقرأ/لتقرأ
ب. *سوف اقرأ/لا تقرأ/لتقرأ

ولا يقبل الأمر التوارد مع الظروف من نمط *قلّما* التي تأخذ المركب الزمني حيزا لها، كما في (146):

146) *قلما اقرأ/لا تقرأ/لتقرأ

ويماثل توزيع الأمر مع الموجه والظرف الجملي توزيع الاستفهام التصديقي مع هذه العناصر. فعندما يكون المصدري مملوءا بحرف استفهامي، فإن الموجه والظرف يردان بعد المصدري، ولا يمكنهما أن يحلا في مكان قبله، كما يدل على ذلك الفرق بين الجملتين الواردتين في (147) و(148):

147) أ. أسوف تقرأ الكتاب؟
ب. *سوف أتقرأ الكتاب؟

148) أ. أكثيرا ما تقرأ هذا الكتاب؟
ب. *كثيرا ما أتقرأ هذا الكتاب؟

فالموجه والظرف الجملي لا يقبلان المصدري فضلة لهما، وهذا هو السبب الذي يفسر لحن الجمل الواردة في (145) و(146) ولحن الجملتين (147ب) و(148ب).

2.6.3 المصدري والتوزيع التكاملي

لقد لاحظنا أن بنيات الأمر تقدم نوعين من التوزيع التكاملي: توزيع بين بنيات الأمر والمصدري المتحقق معجميا، وتوزيع بين الأمر الخالص والأمر باللام وبالنفي. ويمكن تفسـير

د) *بغيت باش دْخُل
أريدُ أن أدخُلَ

التوزيع الأول في أن المصدري المملوء يمنع الفعل من الصعود، لأسباب تتعلق بالفحص، كما بينا. ويكمن تفسير التوزيع الثاني كذلك في التفاعل بين الفحص والصعود إلى المصدري. فالجملة (142) مخصصة بالسمة [+أمر]، والفعل المضارع فيها يملك سمة الوجه الأمري فقط دون سمة الأمر الإنجازية التي لا تدل عليها صيغته، خلافا لصيغة الأمر الخالص الموسومة صرفيا بسمة الأمر. والمضارع في (142) لا يمكنه أن يفحص السمة [+أمر]، على افتراض أنها أسندت إليه في التعداد، لأنه سيضطر لتجاوز حاجز لام الأمر خارقا بذلك قيد الأدنوية أو قيد الربط الأدنوي. فلا سبيل إذن لفحص سمة الأمر بالنقل، لذلك يتم فحصها بالضم عبر دمج لام الأمر في المصدري لإنقاذ الاشتقاق من السقوط. وتتنافس لام الأمر وفعل الأمر الخالص في فحص نفس السمة الإنجازية، ولا يمكن إلا لواحد منهما أن يفوز بعملية الفحص، كما يدل على ذلك لحن الجملة الآتية:

149) *لِاقرأ

فدخول لام الأمر وفعل الأمر الخالص إلى التعداد لفحص السمة [+أمر]، يجعل إحدى الوحدتين تفوز بعملية فحص السمة المتنافس عليها، وتبقى سمة الوحدة الثانية دون فحص، وهذا يؤدي إلى سقوط الاشتقاق في الصورة المنطقية. والذي يدل على أن لام الأمر وفعل الأمر الخالص يحتلان موقع المصدري هو عدم جواز دخول النفي عليهما، كما في الجملتين التاليتين:

150) أ. *لا اقرأ

ب. *لا لتقرأ

ومن خصائص أدوات النفي أنها لا تأخذ المصدري فضلة لها، لذلك فإن وجودها في (150) يمنع الفعل من الصعود إلى المصدري، لأن في هذا الصعود خرقا للأدنوية. ومن ثمة، تبقى سمة الأمر بدون فحص، فلا يتقاطع الاشتقاق في الصورة المنطقية. فالسبب في عدم توارد لام الأمر والأمر الخالص يكمن إذن في أنهما يتنافسان معا في الصعود إلى المصدري نحو نفس السمة.

لنتأمل الآن بنية الأمر الموجودة في (141ب)، التي تأخذ التمثيل الآتي:

151) [م مص [مص، مص[+أمر] [م نفي [نفي، لا [م وجه [وجه، وجه[+جزم] [م ز [ز، تقرأ ...

لقد اقترحنا أن سمة الأمر يتم فحصها في التركيب الظاهر إما بالضم بواسطة اللام وإما بواسطة نقل فعل الأمر الخالص إلى المصدري، غير أن هذه السمة لا يمكن أن تفحص بالضم في (151)، لأن لام الأمر لا توارد النفي، ولا يمكن فحصها بنقل الفعل إلى المصدري، لأن الفعل المضارع غير موسوم بسمة الأمر. وإذا افترضنا أن هذه السمة تسند إلى الفعل المضارع في التعداد، فإن هذا الفعل لا يمكنه فحصها نظرا لوجود حاجز النفي الذي يمنع عادة الفعل من الصعود إلى المصدري. ومن هنا، يبدو أن الطريق الملائم لفحص سمة الأمر في (151) هو صعود النفي إلى المصدري. ويُقوّي هذا الافتراض أن اللام النافية في بنيات الأمر موسومة بالأمر، وذلك خلافا للام النافية في البنى التصريحية، ولذلك سماها النحاة العرب القدماء لا الناهية. وتتميز هذه اللام بأنها تشبه لام الأمر في إسنادها للوجه. وبناء على هاتين الخاصيتين، تكون لام النهي هي

المرشحة للفوز بعملية فحص سمة الأمر في (151)، وذلك بصعودها إلى المصدري. وهذا الصعود هو الذي يفسر التوزيع التكاملي بين لام النهي ولام الأمر، من جهة، كما توضح ذلك الجملة (152)، وبين لام النهي و الأمر الخالص، من جهة أخرى، كما توضح ذلك الجملة (150أ):

152) *للا تقرأ

يفسر الصعود إلى المصدري في بنى الأمر التوزيع التكاملي القائم كذلك بين غياب تطابق الشخص مع الأمر الخالص وظهوره مع لام الأمر ولام النهي. فعندما لا يصعد الفعل في بنية الأمر إلى المصدري، يسترجع لاصقة تطابق الشخص، وعندما يصعد يفقدها. وهذه خاصية متوقعة. فالأمر موسوم بالتجرد بسمة الشخص الثاني، والفعل عندما يصعد إلى المصدري لفحص سمة الأمر يصبح حاملاً لهذه السمة بالتجرد، ولا يحتاج إلى أن يوسم بها صرفيا أو يفحصها، لأن السمات المتجردة لا تنطبق عليها العمليات الحاسوبية.[79] وعندما لا يصعد الفعل إلى المصدري لفحص سمة الأمر، كما في (141ب) و(142)، فإنه يفحص تطابق الشخص في الزمن مثلما يحصل مع الأفعال العادية في غير بنيات الأمر.

تستعمل إذن بنيات الأمر استراتيجيتين لفحص سمة الأمر الإنجازية التي تُخصِّص المصدري. فَحصٌ بالضم، ويكون بواسطة لام الأمر؛ وفحص بالنقل، ويكون بواسطة لام النهي وبواسطة فعل الأمر الخالص. وبما أن جميع العناصر الفاحصة المذكورة تتنافس في فحص نفس السمة، فإن التوزيع التكاملي بينها يصبح أمرا طبيعيا. فدخول عنصرين من هذه العناصر أو دخولها مجتمعة إلى التعداد يجعل أحدها يفحص سمته الإنجازية، ويجعل الآخر يستمر في الاشتقاق بسمة غير مفحوصة، فيؤدي ذلك إلى عدم التقاطع.

يؤكد التحليل الذي قدمناه أن سمة المصدري الإنجازية هي المسؤولة عن اشتقاق الخصائص المتميزة لتركيب الأمر، لذلك فإن الأمر إسقاط للمصدري وليس للوجه فقط. فقد يبدو للوهلة الأولى أن لام الأمر في الجملة (142) تحتل موقع الوجه لا المصدري. لكن هذا الاقتراح يبدو ضعيفا لسببين.[80] أولا، لأن توزيع لام الأمر لا يماثل توزيع لواصق الوجه في العربية. فالوجه، كما رأينا في الفقرة الأولى، لاحقة لها صورة حركية في حالة النصب والرفع، وصورة غير حركية في حالة الوجه التأكيدي، وصورة الصرفية الفارغة في حالة الجزم، في حين أن لام الأمر تحتل موقع السابقة وهو موقع لا تحتله الوجوه. ثانيا، نلاحظ أن موقع الوجـــه في الأمر تحتله صرفية الجزم الفارغة التي توارد اللام. ولا يمكن أن تكون اللام والجزم معا يعبران عن الوجه، لأن الوجه عادة لا يعبَّر عنه بصرفية متقطعة، كما أنه لا معنى لأن يُعبَّر عن نفـــس

---

[79] انظر الفصل الثاني.

[80] انظـــر الـــرحالي والمـــسوعلي (1997)، كذلـــك في الاســـتدلال عـــلى كون الأمر ليس وجها من الناحية التصورية ومن الناحية الصرف تركيبية.

الوجه بصورتين مختلفتين في نفس الجملة، اللام والفعل المجزوم.[81] ومما يدعم أن لام الأمر لا تحقق الوجه، هو أن الفعل في الجملتين الواردتين في (141) يحمل الوجه الأمري في غياب اللام.

ونستنتج من هذا أن الخصائص المميزة لبنى الأمر تحددها خصائص المصدري، ومنها السمة الإنجازية، لا سمة الوجه. فالمصدري هو الذي يفسر التوزيع التكاملي في بنى الأمر ويحدد نوع المقولة المنتقلة إليه.

7.3 الصعود إلى الوجه

لقد بينا في الفقرة الأولى أن ما سمي إعرابا في المضارع هو في الواقع وجه. والمعطيات التي قدمناها في الفقرة السابقة تؤكد هذا الزعم. فقد لاحظنا أن بنى الأمر الخالص والأمر الوارد للفعل المضارع تشترك جميعها في حملها للوجه الأمري المعبر عنه بالجزم. وقد عدَّ النحاة العرب القدماء هذا الوجه إعرابا في الفعل المضارع، لكنهم لم يذهبوا المذهب نفسه في الأمر الخالص. ويبدو أن السبب في هذا يرجع إلى أسباب عاملية. ففي الأمر الخالص لا يوجد عامل للجزم، أما في حالة المضارع، فالجزم مبرر بالعاملين اللفظيين، لا الناهية ولام الأمر. لكن رغم هذا الاختلاف العاملي، فإننا نرى أن الجزم في الأمر الخالص وفي المضارع يعبر عن معنى واحد هو الأمر. ولهذا فما يبدو إعرابا في المضارع هو في الواقع وجه يعبر عن موقف المتكلم من الجملة التي ينجزها في عالم الخطاب. بتعبير آخر، إن الجزم في (141) و(142) تعبير سمة الأمر الإنجازية، وليس تعبيرا عن علاقة عاملية، كما يظهر ذلك فعل الأمر الخالص.

لنتفحص الآن المستوى الذي يفحص فيه الوجه. فمن خلال تحليلنا لبنية الأمر الخالص في (141أ) يبدو أن سمة الوجه تفحص في التركيب الظاهر، كما تدل على ذلك البنية الشجرية التالية:

153) [م ص [مص، اقراع [م وجه [وجه، ث ع [م ز [ز، ث ع ...

يوضح التمثيل (153) أن الفعل في طريقه إلى المصدري ينتقل إلى الوجه ليطابق سمته. والسؤال الذي يطرح في هذا الصدد هو معرفة ما إذا كان هذا الصعود الظاهر خاصا بفعل الأمر، مثلما هو الحال مع المصدري، أم أنه صعود يشمل جميع البنى، أمرية كانت أم غير أمرية.

[81] ويمنع عملية الفحص إمكان التعبير عن سمة واحدة بصورتين مختلفتين مع نفس الكلمة، لأنه في هذه الحالة، ستسند للفعل في التعداد سمة الوجه التي سيقوم بمحوها أثناء الحوسبة. وسيتضمن التعداد كذلك لام الأمر التي ستكون موسومة بالوجه في المعجم وليس في التعداد. وعليه، ستحتاج لام الأمر لأن تفحص كذلك سمتها المعجمية الملازمة. وبما أن الفعل قام بفحصها، فإن اللام ستحتفظ بموضوع تركيبي غير مشروع (أي السمة غير المفحوصة)، وبذلك لن يتقاطع الاشتقاق في مستوى الصورة المنطقية.

يتبين من البنية (151)، أن الصعود الظاهر إلى الوجه في بني الأمر مقصور على الأمر الخالص. فالفعل المضارع في هذه البنية لا يصعد إلى المصدري، ولذلك لا يوجد ما يدل على أنه يصعد إلى الوجه في التركيب الظاهر. وهناك من المعطيات ما يبين أن الفعل غير الأمري لا يصعد قبل التهجية إلى الوجه، كما في الجملتين الآتيتين:

154) إنْ لم يجدْ الأول فسيستعنْ بالثاني

155) أريد أنْ لا يقرأ أحد هذا الكتاب

ففي (154) يحمل فعل الشرط الوجه الشرطي المعبر عنه بالجزم، وهذا الوجه مماثل للذي يسنده حرف النفي لم. ويحمل الفعل في (155) الوجه الإرادي المعبر عنه بالنصب. وفي كلتا الحالتين لا يمكن أن ينتقل الفعل في التركيب الظاهر ليطابق ويمحو السمة الوجهية. ففي (154) تتضمن جملة الشرط حاجز النفي الذي يمنع صعود الفعل. وفي (155) يمنع حاجز النفي كذلك الفعل من الصعود إلى الوجه الذي ينتقيه المصدري. فالجملتان (154) و(155) تبينان أن محو سمة الوجه في غير الأمر الخالص يتم عبر العملية طابق على مسافة بعيدة في الصورة المنطقية، ولا يتم بالنقل. ويرجع انفراد الأمر بصعود الفعل إلى الوجه قبل التهجية إلى التركيب الخاص الذي يتميز به الأمر.

وتوجد بعض المعطيات التي يبدو أنها تفند افتراض عدم صعود الفعل إلى الوجه قبل التهجية في غير الأمر، تتمثل في حالة الوجه التأكيدي الذي تمثله الجملة التالية:

156) سوف يقرأنّ الكتاب

فهذا المثال يقدم حجة صرفية على صعود الفعل إلى الوجه في التركيب الظاهر، بدليل التصاقه بنون التوكيد. لكننا إذا سلمنا بصحة افتراض أن العمليات الإلصاقية تتم في الصورة الصوتية في المكون الصرافي، فإن صعود الفعل في (156) سيكون في البنية الصوتية، وبذلك تسقط الحجة الصرفية التي تقدمها هذه الجملة.

4. خلاصة

نخلص من هذا الفصل إلى أن الإعراب بمعناه الصرف تركيبي لا يلعب أي دور في تركيب الفعل في العربية. ولقد أوضحنا أن ما عُدَّ إعرابا في الفعل هو علامة دالة على الوجه الذي يملك خصائص دلالية وتركيبية مختلفة عن الإعراب. فأبرزنا من خلال دراستنا لتوزيع الفعل أن الأنماط الفعلية الثلاثة، الماضي والمضارع والأمر، تتميز جميعها بحملها لسمة الوجه/الإعراب، رغم الاختلافات التركيبية القائمة بينها. فمثلا، رغم اختلاف توزيع الأمر عن المضارع، فإنهما يشتركان في حمل نفس الوجه الدال على الطلب والمتحقق في صورة الجزم. وهذا غير متوقع في النظرية الإعرابية التي تقتضي أن يعكس الإعراب الاختلافات التركيبية التوزيعية. وقد لاحظنا أن الوجه أو "الإعراب الفعلي" يفقد أهم خاصية يتميز بها الإعراب الصرفي الإسمي وهي تسويغ وتحريك الاشتقاقات التركيبية المسؤولة عن توزيع وترتيب/نقل العناصر المعربة. وهذا يعزز الافتراض الذي طرحناه والقاضي بأن الأفعال لا تحتاج إلى الإعراب. وقد دافعنا في هذا الفصل عن أن السمات الأساسية التي تلعب الدور الهام في تحريك

حوسـبة الفعـل هي السمات الإنجازية التي تخصص المصدري والسمات الزمنية التي تخصص إسـقاط الـزمن. وتقوم السمات الأولى باشتقاق رتبة الفعل الذي يصعد إلى المصدري في بنى الأمر ذات التركيب الخاص، وتقوم الثانية باشتقاق رتبة الفعل الذي يكتفي بالصعود إلى الزمن في البنى غير الأمرية. فاختلاف تركيب الفعل في العربية ناتج عن اختلاف نشاط سمات المصدري أو الزمن، ولا يلعب الوجه و النفي دورا أساسيا في هذا الاختلاف.

الفصل الرابع

إعرابُ الرَّفْعِ ومَوْقِعُ الفاعل والـمَوْضِع

نتفحص في هذا الفصل الافتراض الذي دافعنا عنه في الفصل الأول والذي يقضي بأن النظرية الإعرابية هي التي تفسر الخصائص السطحية للموضوعات. وفي هذا الإطار، نبين أن خصائص مقولة الزمن الإعرابية هي التي تقوم بتحديد موقع الفاعل وموقع الموضع (topic) في اللغة العربية.

وضمن هذه المقاربة الإعرابية، نَدافع في الفقرة الأولى، عن افتراض الفاسي الفهري (1981) وجورجين أيوب (1982)، الذي يتبنى على أن الاسم المتقدم في الرتبة: مركب حدي> فعل، ليس فاعلا، أي أنه لا يحتل موقعا موضوعا (A-position). ونبين من خلال مجموعة من الحجج التوزيعية والإحالية والإعرابية أن الاسم المتقدم يملك خصائص الموضع الذي يتميز بكونه موقعا غير موضوع (A'-position).[1]

ونخصص الفقرة الثانية لدراسة موقع الفاعل، ونقترح وسيطا إعرابيا نسميه وسيط الرفع، يقوم برصد توزيع هذا الموقع. وعليه، سنبين أن الفاعل في العربية لا يتقدم على الفعل. ويرجع ذلك إلى أن سمة الرفع الإعرابية التي يتضمنها الزمن تُمحى إما بواسطة الدمج، في حالة الفاعل الضميري، وإما بواسطة العملية طابق على مسافة بعيدة، في حالة الفاعل غير الضميري. وهذا يعني أن مخصص الزمن ليس موقعا للفاعل في التركيب الظاهر. وسنعمم هذا التحليل على اللغات العمْلية في الفقرة الخامسة. ونقدم في الفقرة الثالثة تصورا للفاعلية يقوم على ما يمكن تسميته بالفاعلية الموزعة، التي تعني أن سمات الفاعل لا يمكن اشتقاقها من موقع تركيبي واحد. وتقوم سمة الإعراب، ضمن خصائص الفاعلية الموزعة، بتحديد الرتبة "السطحية" للفاعل. ونتفحص في الفقرة الرابعة تراكيب الفاعل الفارغ في العربية. ونقدم مجموعة من الحجج التي تدعم تحليل الدمج القائم على أن التطابق الغني المدمج في الفعل هو الفاعل، كما بين الفاسي الفهري (1990 و1993)، وليس هو المقولة الفارغة ضم. وسنبين كيف يمكن اشتقاق هذا الاقتراح من الوسيط الإعرابي.

[1] دافعنا عن هذا الاقتراح في الرحالي (1996)، الذي يعد هذا الفصل صيغة معدلة له.

1. المموْضَعُ والفاعل المُقَدَّم

لقد عرفت بداية السنوات التسعين مجموعة من الافتراضات الجديدة عن الرتبة في اللغة العربية، نجدها مقترحة في شومسكي (1992) والفاسي الفهري (1993) وعبس (1994). ويوحد هذه الافتراضات أن العربية لغة مزدوجة الرتبة، أي أنها تملك الرتبة ف فا مفع، كما في اللغة الإرلندية ولغة الولش في (2) و(3) تباعا، وتملك الرتبة فا ف مفع، كما في الإنجليزية في (5):[2]

1) قرأ الأطفال الكتاب

2) Darllend y plant y llyfr
كتاب ال أطفال ال ماض-قرأ

3) Chuirfead Eoghan isteach ar an phost sin
عمل ذاك على في أوين شرط-وضع
'يطلب أوين ذاك العمل'

4) الأولاد قاموا

5) The children came yesterday
البارحة جاء أطفال ال
'جاء الأطفال البارحة'

يشتق عبس الرتبة المقدمة في (1) من الرتبة المقدمة في (4) بواسطة صعود الفعل إلى البؤرة أو المصدري، كما رأينا في الفصل الثالث،[3] ويُرجع الفاسي الفهري وشومسكي الفرق بين الرتبتين إلى سمات التطابق الاسمية، مع فارق في التحليل. فحسب شومسكي، يملك التطابق في العربية سمتين اسميتين: سمة قوية وأخرى ضعيفة. ففي حالة السمة القوية، يصعد الفاعل إلى مخصص التطابق في التركيب الظاهر ليفحص سمته، وبذلك نحصل على الرتبة (4)؛ وفي حالة السمة الضعيفة، يمكث الفاعل في مخصص الزمن، وبذلك نحصل على الرتبة (1)، ولا يصعد الفاعل إلى مخصص التطابق إلا في الصورة المنطقية.

وبترك الإطار النظري جانبا، فإن هذا الاقتراح ينسجم مع اقتراح نحاة الكوفة القاضي بأن الفاعل في العربية يمكن أن يتأخر عن عامله، كما في (1)، ويمكن أن يتقدم عليه عامله، كما في (4). ويتميز موقف نحاة الكوفة بأنهم يجوزون نقل الفاعل بدون نسخة ضميرية أو تطابق يعود عليه كما في (6ب):

6) أ. قام الأولاد
ب. *الأولاد قام

[2] الجملة (2) مأخوذة من روفري (1991) والجملة (3) مأخوذة من هيل ومكلوسكي (1984).

[3] انظر الفصل الثالث في الحجج المقدمة ضد هذا التحليل.

أمــا نحـــاة البصرة، فلم يجوزوا الجملة (6ب)، وذهبوا إلى أن الاسم المتقدم في (4) مبتدأ، وواو الجماعة، الضمير المتصل، هو الفاعل. ويستند البصريون في تحليلهم هذا على أصل نحوي مفاده أن حكـــمَ الفاعل التأخرُ عن رافعه الذي هو الفعل.[4] ودون الدخول في مناقشة مواقف النحاة القدمـــاء وفي مناقشـــة الجوانب النظرية لاقتراح شومسكي (1992)، فإننا سنركز في الفقرتين الفرعيـــتين المواليـــتين على تفحص اقتراح الفاسي الفهري (1993) نظرا لغنى وغزارة المعطيات والحجج التي يتضمنها، مقارنة بالطروحات الأخرى. ونتفحص أساسا معطيات الفاعل المقدم، مدافعين عن موقف البصريين القاضي بأن الفاعل في العربية لا يتقدم.

2.1 خصائص إحالية

يبني تحليل الفاسي الفهري (1993) للفاعل، على أن المركب الحدي الذي يسبق الفعل في الجمل المماثلة لـــ(4) فاعل منتقل من مخصص المركب الفعلي إلى مخصص التطابق، كما يبين ذلك التمثيل التالي:

7) [م تط الأولادع [تط، قاموا[م ز ث ع[ز، ثن [م ف ث ع [ف، ثن]]]]]

ولا يمكـــن لأي مركـــب حدي فاعل أن يسبق الفعل. فالمركبات الحدية النكرة لا يمكنها أن تتصدر الجملة، كما في (8)، في حين يمكنها أن تحل بعد الفعل، كما في (9):

8) *أحدٌ رَقَص معها

9) رقص أحدٌ معها

ولمـــنع جمل مثل (8)، اقترح الفاسي الفهري (1993) أن يكون الفاعل المقدم ذا إحالة ضعيفة، عـــلى الأقـــل. والمقصود بالإحالة الضعيفة، أن يكون حاملا لسمة التخصيص (**specific**) أو العموم (**generic**) أو مربوطا بسور، كما في الجمل (10)-(12) تباعا:[5]

10) بقرةٌ تكلمت

11) لا جندَ يستطيعون دخول المعركة

12) كلُّ رجل يحترم هذا

ويذهـــب الفاســـي الفهري إلى أن الموضع، الذي هو عنصر مفكك (**dislocated**) إلى اليمين، يخـــتلف عـــن الفاعل في أنه ينبغي أن يكون ذا إحالة قوية، بمعنى أن يكون معرفا. وفيما يلي صياغة لهذا القيد (الفاسي الفهري (1993: 29)):

13) ينبغي أن يكون سابق الضمير ذا إحالة قوية.

[4] انظر شرح ابن عقيل، ج. 1، صص. 462-466.

[5] الأمثلة مأخوذة من الفاسي الفهري (1993: 28).

وبناء على القيد (13)، فإن الجملة (14) تعد سليمة في حين تعد الجملة (15) لاحنة:[6]

14) هذه المرأةُ احترمها
15) *؟كلُّ رجلٍ أحترمه

خلاصة القول أن المركبات الحدية المرفوعة التي تسبق الفعل تنقسم إلى قسمين: المركبات الحدية الفواعل الممثل لها في (10)-(12) وغير الخاضعة للقيد (13)، والمركبات الحدية التي تحتل موقع الموضع الممثل لها بالجملة (14) والخاضعة للقيد (13). ونبين فيما يلي أن المركبات الحدية الواردة في (10)-(12) و(14) تشترك في الخصائص التسويرية وفي الخضوع لقيد إحالي واحد، هو قيد التخصيص، بالمعنى الذي تقترحه إنش (1991)، ونحيل على هذا الزعم بفرضية الموضع، في مقابل فرضية الفاعل المقدم المقترحة في الفاسي الفهري (1993).

1.2.1 الموضع وقيد التخصيص

تقدم العربية معطيات عديدة تبين أن المركبات الحدية التي تسبق الفعل تشترك في جملة من الخصائص الإحالية، بغض النظر عن ما إذا كان المركب المتقدم مربوطا داخل الجملة بضمير الفاعل أو ضمير المفعول، كما تؤكد ذلك الجمل التالية:[7]

[6] تعد الجملة (15) سليمة في تأويل المركب كلّ رجل على التخصيص. فهذه الجملة تماثل بعض أنماط الجمل التي يدخلها شينكوي (1991) في إطار ما يسميه بتراكيب تفكيك المتصل إلى اليسار (clitic left dislocation) (يحيل اليسار إلى اتجاه كتابة الخط اللاتيني) في اللغة الإيطالية. فقد أظهر شينكوي (1991) أن الأسوار العارية (bare quantifiers) المفككة إلى اليسار عندما تستعمل استعمالا إحاليا (أي عندما يكون للمتكلم شخص ما أو شيء ما في ذهنه) وعندما تُسوِّر مركبا اسميا، فإنها ينبغي أن تُربط بضمير عائد:

أ) Molte letters, lui *(le) butta via
بعيدا رمى (هم) هو رسائل كثير
'كثيرٌ من الرسائل، رماها بعيدا'

ولا يمتنع توارد الضمير المتصل مع الأسوار العارية سوى في حالة استعمالها غير الإحالي.

[7] هذا الشطر الشعري مقتطع من بيت شعري لأحمد شوقي مأخوذ من ديوانه *الشوقيات*. والبيت الشعري الكامل هو كالآتي:

أ) علموه كيف يجفو فجفا ظالم لاقيت منه ما كفى

وقد أشار الفاسي الفهري في إحدى مناقشاته لهذا البحث أن الجملتين الواردتين في (16) و(17) مركبان حديان لجملة اسمية. لكن هناك بعض الروائز التي تبين أن المثالين المذكورين يملكان أيضا تأويلا تركيبيا جُمليا، وهو الذي يهمنا هنا. فالمثالان معا يقبلان دخول المصدري الجُملي *أنّ* عليهما كما في (ب) و(ج):

ب) أظن أن صديقا من أصدقائي راسلته البارحة
ج) أظن أن ظالما لاقيت منه ما كفى

فوجود المصدري الجُملي في (ب) و(ج) يؤكد أننا أمام جملة لا أمام مركب حدي. بالإضافة إلى هذا، فإن الجملتين (16) و(17) تُقرآن بوقف بعد المركبين *صديق* و*ظالم*. ويدل الوقف على أن الاسمين المتقدمين يكونان مركبا مستقلا عن الجملة التي تليهما ويحتلان موقع الموضع الذي هو موقع خارجي.

16) صديقٌ (من أصدقائي) راسلته البارحة

17) [...] ظالمٌ لاقيت منه ما كفى

18) "وطائفةٌ قد أهمَّتْهُم أنفسُهم" [قرآن]

19) لا أحدَ يحترمُه الناسُ في هذا البلد

20) كلُّ امرأة تُعجبها الزينة

ففي الجملة (16)، يرتبط الموضع *صديق* داخل الجملة بالضمير المفعول. والموضع هنا ليس معرفة، ولكنه يحمل تأويل التخصيص، بمعنى أن المتكلم كتب رسالة إلى صديق محدد في ذهنه. ويحمل الموضع *ظالم* في (17) تأويل التخصيص، بمعنى أن المتكلم يعاني من ظلم حبيب معين لا من ظلم مطلق الناس. ويحمل الموضع *طائفة* في (18) تأويل التخصيص، بمعنى أن الموضع يحيل على فرد معلوم في عالم الخطاب الذي يشترك فيه المتكلم والمستمع.[8] ويرد الموضع المربوط بالضمير المفعول في (19) و(20) مسورا بالنفي وبالسور الكلي، كما هو حال المركب الحدي المربوط بالضمير الفاعل في (11) و(12). فالمعطيات الواردة في (16)-(20) تبين أن الموضع وما يُعدُّ فاعلا مقدما يتصرفان بشكل مماثل فيما يخص سمة التخصيص والتسوير. وتبين هذه المعطيات كذلك أن الموضع في العربية لا يتطلب أن يكون بالضرورة معرفا، سواء أكان مربوطا بالضمير الفاعل، كما في (10)-(12) أم بالضمير المفعول، كما في (16)-(20). وخلافا للمقيد المقدم في (13)، نقترح أن التعميم الذي يرصد خصائص الموضع الإحالية هو التالي:[9,10]

21) ينبغي أن يكون الموضع، على الأقل، مُخصَّصا أو مُسوَّرا.

وتقدم العربية المغربية دليلا عبر لغوي (across linguistic) على أن الموضع لا يتطلب أن يكون بالضرورة معرفا، فيمكن أن يكون دالا على التخصيص، كما في (22)، أو مسورا، كما في (23) و(24):

[8] انظر في هذا التأويل *شرح ابن عقيل*، ج. 1، ص. 217.

[9] تتبع دمرداش (1989) النحاة القدماء في زعمهم أن الموضع والضمير العائد عليه ينبغي أن يشتركا في سمة التخصيص وفي سمات التطابق. ويلتقي هذا الزعم مع جزء من التعميم المقدم في (21)، لكن دمرداش لا تقبل جملا مثل (16)، ويرجع هذا التضارب بين الزعم والمعطيات إلى أن مفهوم التخصيص غير معرف لديها. ويتضح هذا في أنها تشترط أن يشترك الضمير وسابقه في سمة التخصيص، والحال أن السمة الإحالية الملازمة للضمائر هي التعريف. وسنوضح فيما سيأتي كيف يمكن استخلاص التخصيص من التعريف.

[10] يضع النحاة القدماء قيدا عاما على المبتدأ النكرة (الموضع في تحليلنا)، يتمثل في ضرورة حصول الفائدة. ويدخل التخصيص والعموم والتسوير ضمن الخصائص التي تسوغ الابتداء بالنكرة. لمزيد من التفاصيل انظر *شرح ابن عقيل*، ج. 1، صص. 216-227.

22) راجل، شافوه الناس لْبارح تيموت (ماشي مْرا)
رجل رآه الناس البارحة يموت لا امرأة
23) حتّى حد ما شكّينا فيه
لا أحد ما شككنا فيه
24) كل واحد تَيْعجبو راسو
كل واحد يعجبه رأسه

فمعطيات العربية المعاصرة والعربية المغربية تقيم الدليل التجريبي على أن الموضع لا يتطلب أن يكون بالضرورة معرفا.[11] غير أن هذه المعطيات تثير مسألة تتعلق بكيفية إمكان تفسير وجود علاقة التشارك الإحالي بين الضمير والموضع رغم أن الضمير مُعرَّف والموضع مُخصص. وهذا يقودنا إلى تحديد مفهوم التخصيص.

2.2.1 التعريف والتخصيص

نقوم في هذه الفقرة بتحديد مفهوم التخصيص الوارد في (21)، وذلك بناء على تصور إنتش (1991) للتخصيص القائم على نظرية هايم (1981) Heim عن دلالة المركبات الاسمية النكرة والمعرّفة.[12] ويرجع الفرق بين التعريف والتنكير في هذه النظرية إلى قيدين: قيد العَهْدية (familiarity) وقيد الجِدَّة (novelty). ويرتبط قيد العهدية بالتعريف على النحو الآتي: "إن الوظيفة الأساسية للتعريف هي الإشارة إلى أن المرجعَ المقصود لمركب اسمي مرجعٌ معهود لدى الجمهور."[13] فقيد العهدية يتطلب أن يكون مرجع المركب الاسمي المعرف قد سبق إدراجه في مجال الخطاب.[14] وبتعبير آخر، فإن المركبات الاسمية المعرفة يجب أن يكون لها سابق

11 نجد في الفاسي الفهري (1993: 30) معطيات تبين أن الفرنسية والإنجليزية تشترطان أن يكون الموضع معرفا، في حين أنهما لا تشترطان ذلك في الفاعل الذي يتقدم فيهما الفعل. ويبين الفرق بين العربية المعاصرة والعربية المغربية، من جهة، وبين الفرنسة والإنجليزية، من جهة أخرى أن قيد التعريف على الموضع ليس قيدا كليا. وقد أشار رويلند ومولن (1987) Reuland and Meulen إلى أن توزيع المركبات الاسمية النكرة والمعرفة يختلف بشكل كبير في تراكيب مختلفة عبر اللغات.

12 تلتقي هذه النظرية مع ما يعرف بنظرية الصدق والتمثيل الدلالي المقترحة في كامب (1981) Kamp.

13 يعود هذا النص إلى كريستوفرسن (1939) Christophersen، وهو مأخوذ من هايم (1982: 298).

14 وهذا يعني حسب هايم (1982)، أن النكرة يجب أن لا تكون مُقرَّنة (coindexed) بأي مركب اسمي يسبقها في الصورة المنطقية. وعلاقة الاقتران في هذا التصور خاصية صورية للصورة المنطقية ولا علاقة لها بالمستوى التداولي (pragmatic level). وبناء على هذا، تقول هايم (1982: 300): "يعد مركب اسمي "معهودا" أو "جديدا" داخل النص، إذا اقترن أو لم يقترن بمركب اسمي آخر يسبقه في النص."

(antecedent) في عـالم الخطـاب، في حين أن المركبات الاسمية غير المعرفة لا تتطلب ذلك. وتقترح إنش (1991: 7) رصد هذا الفرق بين المعرفة وغير المعرفة بناء على الصياغة التالية:

25) كل [م س أ] <ح، ز> يؤول باعتباره أ(ص ن)
وص ن ⊆ ص ز إذا كان م س <ح، ز> جمعا،
{ص ن} ⊆ ص ز إذا كان م س <ح، ز> مفردا.

تفـترض إنـش أن زوج القرينتين يرتبط بجميع المركبات الاسمية. وتمثل القرينة الأولى مرجع المركـب الاسمي وتحدد سمته التعريفية. وتحمل القرينة الثانية سمة تعريفية كذلك، فتقوم بإسناد سمـة التخصـيص إلى المركب الاسمي الذي يؤول باعتباره مربوطا بخطاب سابق. وبناء على الصـياغة المقدمـة في (25)، إلى جانب قيدي العهدية والجدة، فإنه يمكن تحديد سمة التخصيص كالآتي: يعد مركب اسمي مخصصا إذا كان مجموعة فرعية لـ ص ز في (25)، ويشترط في القرينة ز أن تحمـل السـمة [+معـرفة] وأن يكون المرجع الحامل لهذه السمة موجودا سلفا في مجال خطاب سابق، حسب ما يقتضيه قيد العهدية. وفي مقابل ذلك، يعد مركب اسمي غير مخصص إذا كانـت القرينة ز تحمل السمة [-معرفة]، أي نكرة، فيكون مرجع المركب الاسمي الحامل لهـذه السـمة خاضعا لقيد الجدة الذي يشترط أن لا يكون هذا المرجع مربوطا بالخطاب (D-linked)،[15] أي أن يكـون جديدا. فالمركبات الاسمية المخصصة في هذا التحليل تدخل ضمن طبقة المعارف باعتبار أن مرجعها يجب أن يكون واردا في خطاب سابق. أما المركبات الاسمية غير المخصصة، فإنها تدخل ضمن طبقة النكرات التي تتميز بكون مرجعها غير معهود، أي غير مـربوط خطابـيا. ويكمن الفرق الوحيد بين المركبات المعرفة والمركبات المخصصة، حسب إنـش، في طـبيعة الـربط. فبينما يجب أن يكون مرجع المعرفة مماثلا لسابقه في عالم الخطاب السابق، فإن مرجع المركبات الاسمية المخصصة يحتاج فقط إلى أن يكون عنصرا ضمن المجموعة التي تمثل سابقه. وبتعبير آخر، فإن المعارف تربط علاقة تماثل مع سوابقها، في حين أن المركبات المخصصة تربط علاقة تضمن (inclusion) مع سوابقها، كما يتجلى ذلك من الصياغة المقدمة في (25).

لـنُعد الآن إعـادة صـياغة التحلـيل السابق بافتراض أن المعرفة (definite) والنكرة المخصصة (specific indefinite) والنكرة المحضة (non-specific indefinite) يمكن تعريفها بناء على زوج من السمات التالية: [±معهود] و[±جديد]. وبناء على هذا،ستحصل على الأنماط التالية:[16]

[15] نسـتعمل هـنا الـربط الخطـابي (discourse linking) بـالمعنى الموجـود عند يرتسكي (1987)، الذي يميز المركـبات الاسـتفهامية أيّ (which-phrases) مـن بـاقي المركـبات الاستفهامية بناء على أن الجواب الـناجم عـن الـنمط الأول مـن المركـبات يـتم انـتقاؤه مـن مجموعة من الأفراد يعلمها المتكلم والمستمع.

[16] يوجـد إمكـان مـنطقي رابـع هـو: [+معهود، +جديد]، وهو إمكان غير موجود، لأنه يقتضي أن يكون الاسم معرفة ونكرة في نفس الوقت.

26) أ. المعرفة: [+معهود، -جديد]
ب. النكرة المخصصة: [+معهود، +جديد]
ج. النكرة المحضة: [-معهود، +جديد]

ونخلص من هذا التصنيف إلى أن التخصيص نمط إحالي مزدوج من جهة أنه يقع بين التعريف والتنكير. وهذا المظهر المزدوج هو الذي يفسر جواز التشارك الإحالي بين الموضع الحامل لسمة التخصيص والضمير المعرف في الجمل (16)-(18) و(22)، لأنهما معا يشتركان في السمة [+معهود]. ونعني بالموضع المخصص في الجمل (16)-(18) و(22) أنه مربوط بعالم الخطاب الذي يعلمه المتكلم والمستمع.

ونستنتج من هذه الفقرة الفرعية أن المفهوم الملائم الذي يرصد خصائص الموضع الإحالية هو التخصيص وليس التعريف.

3.1 خصائص توزيعية

نفحص في هذه الفقرة خصائص الموضع التوزيعية، ونبين أن الموضع سواء أكان يربط موقع الفاعل (الموضع الفاعل، فيما بعد)، كما في الجملة (4) المعادة في (27)، أم موقع المفعول (الموضع المفعول، فيما بعد)، كما في الجملة (16) المعادة (28)، فإنه يسلك نفس السلوك البنيوي:

27) الأولاد قاموا
28) صديقٌ (من أصدقائي) راسلته البارحة

ونقترح أن المركبين الحديين الأولاد وصديق يُضمّان في آخر مرحلة من مراحل الاشتقاق التركيبي مع المصدري ويكونان بذلك مخصصه، كما يبين ذلك التمثيلان التاليان:

29)


30)


ويتميز موقع المخصص الوارد في (29) و(30) بكونه موقعا غير موضوع. فالموضع هنا يتصرف مثل المركبات التي تحمل خصائص تسويرية كأسماء الاستفهام التي تحتل موقع مخصص المصدري

كذلك.[17] ويشترك الموضع وأسماء الاستفهام في خاصية بنيوية تكمن في أنهما يتصرفان مثل العوامل (operators) التي تربط متغيرا في الصورة المنطقية، الضمير بالنسبة للموضع والأثر بالنسبة لاسم الاستفهام.[18]

من بين الخصائص التوزيعية التي يشترك فيها الموضع الفاعل والموضع المفعول أنهما يمكن أن يسبقا اسم الاستفهام الذي يحتل رأس المصدري ويمكن أن يتلواه، كما في (31) و(32) تباعا:

31) أ. الأولاد هل قاموا؟
ب. الكتابُ هل قرأته؟

32) أ. أرجلٌ جاء أم امرأة؟
ب. أطفال فلسطين قتلوه البارحة بالرصاص؟

ويتميز الموضع الفاعل والموضع المفعول بأنهما يمكن أن يردا في سياق المصدري أنّ الدال على الإثبات، كما في (33)، أو في سياق المصدري الشرطي إنْ، كما في (34):

33) أ. ظننت أنّ الأولاد قاموا
ب. ظننت أنّ الكتاب قرأته

34) أ. إنْ هندٌ جاءت فقُلْ لها الحقيقة
ب. إنْ هندا رأيتها فكلّمها

ويرد الموضع الفاعل والموضع المفعول كذلك قبل المصدري الشرطي، كما في (35):

35) أ. هندٌ إنْ جاءت فقُلْ لها الحقيقة
ب. هندٌ إنْ رأيتها فكلّمها

تظهر المعطيات (31)-(35) خاصية مميزة يتصف بها الموضع في العربية، وهي أن موقعه مع المصدريات اختياري.[19]

[17] ويشترك الموضع في هذه الخاصية البنيوية مع البؤرة في (أ) التي تخضع حسب شومسكي (1977) لعملية نقل مماثلة لنقل الاستفهام الذي ينقل مركبا استفهاميا إلى مخصص المصدري. ويماثل موقعُ مخصص المصدري موقعَ المحصرة موضع (Top) الذي تشرف عليه ج-خطان (ج") بمصطلح شومسكي (1977):
أ) الكتابَ قرأت.
فالفرق بين البؤر في (أ) وبين التفكيك في (29) و(30) يكمن في أن الأولى تنتج عن عملية نقل في حين أن الثانية تولد في القاعدة أو تضم إلى المصدري أثناء الاشتقاق التركيبي. ويرجع هذا الفرق البنيوي إلى أن البنى الأولى تخضع لقيود الجزر (island conditions) في حين أن الثانية لا تخضع لذلك. ولمزيد من التفاصيل عن هذه البنى في العربية، انظر الفاسي الفهري (1981) وأيوب (1982)، وعفال (1992أ).

[18] انظر عفال (1992أ)، وانظر كذلك شينكوي (1990) في تحليله لبعض بنى التفكيك في الإيطالية التي يكون الموضع فيها مسورا فيحتاج إلى ضمير متصل يتصرف مثل متغير في الصورة المنطقية.

[19] انظر الرحالي (1996) في رصد هذه الخاصية الاختيارية.

1.3.1 الإفلاتُ من القيود المَحلِّيَّة

تتميز بنى التفكيك بخاصية معروفة تكمن في عدم احترامها للقيود المحلية الموضوعة على النقل، خلافا للبنيات التبئيرية،[20] كما يظهر من الفرق الحاصل بين الأمثلة التالية:

36) أ. هندٌ متى رأيتها؟
ب. كتابٌ في الفلسفة، أعرف الرجل الذي ألفه
37) أ. *هندا متى رأيت؟
ب. *كتابا في الفلسفة أعرف الرجل الذي ألف

يرجع لحن الجملتين الواردتين في (37) إلى أن العنصر المُبَأَّر انتقل فوق اسم الاستفهام في (37أ) وانتقل في (37ب) من خارج جملة الصلة التي يرأسها مركب اسمي. والنقلان معا غير مسموح بهما بموجب قيد جزيرة الاستفهام (*wh*-island constraint) وقيد المركب الاسمي المعقد، تباعا. أما في (36)، فرغم أن الموضع مربوط بنسخة ضميرية منه في جملة الاستفهام في (36أ) وفي المركب الاسمي المعقد في (36ب)، فإن نحوية الجملة لم تتأثر بهذين المجالين المحليين. والإفلات من القيود المحلية يدعم الافتراض القاضي بأن الموضع غير منقول إلى الموقع الذي يوجد فيه.

لنتأمل الآن تراكيب الموضع الفاعل في علاقتها مع قيود المحلية:

38) أ. الطلبةُ ماذا قرؤوا؟
ب. الطلبةُ أعرف الكتاب الذي قرؤوه

تبين الجملتان الواردتان في (38) أن الموضع الفاعل يسلك سلوك الموضع المفعول في عدم احترامه للقيود المحلية، فالجملة (38أ) تخرق قيد جزيرة الاستفهام وتخرق الجملة (38ب) قيد المركب الاسمي المعقد، على غرار ما يقع في (36). وهذا يبين أن المركب الحدي المتقدم في (38) غير منتقل من داخل المركب الفعلي إلى الموقع الذي يوجد فيه.

2.3.1 الحَسَّاسيةُ لقَيْد جزيرة الـمَوْضع

من المعروفَ أنَّ الموضع في كثير من اللغات يخلق جزيرة أمام نقل الموضوعات.[21] وتملك بنيات الموضع في العربية كذلك حساسية تجاه نقل الموضوعات، كما تبرز ذلك الجملة (39ب) و(40ب):[22]

[20] انظر روس (1967)، والفاسي الفهري (1981).

[21] انظر روشمت (1989) Rochemont.

[22] يرجع لحن الجملتين الواردتين في (39) و(40)، في تحليل النحاة القدماء، إلى أن المفعول به المتقدم منفصلٌ عن الفعل العامل فيه بالاسم المرفوع الذي يعمل فيه الابتداء. ومن ثمة، فإن هاتين الجملتين تخرقان المبدأ العاملي الذي يقضي بعدم جواز الفصل بين العامل ومعموله بعامل أجنبي.

39) أ. الرجلُ تصفح الجريدةَ
ب. *؟الجريدةَ الرجلُ تصفح
40) أ. هندٌ أعطيتها الكتابَ
ب. *؟الكتابَ هندٌ أعطيتها

وخلافاً للاسم المتقدم في (39أ)، نلاحظ أن الفاعل في العربية لا يخلق مجالا مغلقا أمام النقل، كما تبين ذلك الجملة (41ب):

41) أ. تصفحَ الرجلُ الجريدةَ
ب. الجريدةَ تصفح الرجلُ

فمن المقارنة بين الجمل الواردة أعلاه، يتضح أنه لا يوجد تواز في الخصائص التوزيعية بين الفاعل المتأخر وبين ما يُفترض أنه "فاعل متقدم"، ويتضح كذلك أن هذا الأخير يسلك سلوك الموضع.

توضح الأمثلة التي سقناها إلى حد الآن أن تراكيب الموضع الفاعل تشترك مع تراكيب الموضع المفعول في نفس التوزيع البنيوي التركيبي. ويقيم هذا التوازي البنيوي، إلى جانب الخصائص الإحالية المشتركة، الحجة لصالح معالجة تركيبية موحدة للمركبات الحدية المتقدمة.

وتبين هذه المعالجة على أن هذه المركبات مواضع تحتل موقع مخصص المصدري لا مخصص الزمن أو التطابق. ونلخص الخصائص العامة للموضع في أنه:

42) أ. يدل على الأقل على الخصوص أو يكون مربوطا بسور،
ب. يولد/يُضَمّ في موقع غير موضوع،
ج. يربط داخل الجملة التي يسبقها، بضمير عائد في موقع المفعول، أو بالتطابق الغني الضميري في موقع الفاعل،
د. يحمل إعراب الرفع، الذي يعد إعراب تجرد، في حالة غياب إعراب موسوم.[23]

2. موقع الفاعل

1.2 تَوْسيطات مختلفة

يرتبط مَوقع الفاعل بمشكل تحديد رتبة مكونات الجملة. ونجد في الأعمال التوليدية القبل والبعد أدنوية مقاربات عديدة ومتنوعة لاشتقاق وتوسيط الاختلافات الرتبية. ففي إطار

[23] نشير هنا إلى أن النحاة يوردون في باب الاشتغال أمثلة عديدة يحمل فيها الموضع إعراب النصب، رغم غياب واسم إعرابي ظاهر، كما في:
أ) هندا رأيتها
لن نعالج هذه المعطيات في هذا الفصل، ونكتفي بالإحالة على دراسة للموضوع موجودة في الفاسي الفهري 1985. وانظر الفصل الأول في خصوص إعراب التجرد.

نظرية المبادئ والوسائط اقترحت كوبمان (1984) وترافس (1984) وسبروت (1985) والفاسي الفهري (1987)، بناء على عمل سابق لإمندز (1980)، أن الفرق بين اللغات ذات الرتبة فا ف مفع واللغات ذات الرتبة ف فا مفع يرجع إلى وسيط اتجاه إسناد الإعراب في كل نمط على حدة. وقد اقترح أوحلا (1988) أن الفرق بين النمطين اللغويين المذكورين يرجع إلى الفرق في رتبة الزمن والتطابق في هذه اللغات.[24] واقترحت شانك (1990) Chung أن الفرق بين الرتبتين: فا ف مفع وف فا مفع يرجع إلى خصائص نظرية س-خط (X-bar theory). فبينما يوجد مخصص الصرفة في الرتبة الأولى في الفرع الأيسر للمركب الصرفي، فإن المخصص في الرتبة الثانية يوجد في الفرع الأيمن للمركب الصرفي في البنية العميقة. وتشتق الرتبة السطحية ف فا مفع بإنزال الفاعل من مخصص الصرفة وإلحاقه إلى يسار إسقاط يحمل السمة [+ف]، كما يحصل مثلا في لغة الشامورو (Chamorro). وذهب روفري (1991) Rouveret إلى أن السبب في عدم وجود الرتبة فا ف مفع في اللغات ذات الرتبة ف فا مفع، كما في لغة الولش، يكمن في أن هذه اللغات لا تملك مخصصا للتطابق.[25،26]

2.2 وسيط الرفع

تقوم معظم التحاليل المقدمة أعلاه لتوسيط رتبة المكونات على أن البنية الشجرية للغات الطبيعية غير موحدة، في حين أن كين (1994) برهن على أن هذه البنية موحدة وتملك الرتبة الكلية التالية: مخصص-رأس-فضلة، وتُشتق التنوعات الرتبية داخل وعبر اللغات بواسطة النقل إلى اليمين. نتبين في هذا الفصل افتراض كين ونتبنى كذلك، تبعا لبورر (1983) وللفاسي الفهري (1993) وشومسكي (1992)، الافتراض القاضي بأن مجال التوسيط والاختلاف هو السمات الصرفية التي تُسْقَط تركيبيا في المقولات الوظيفية. وفي هذا الإطار اقترح الفاسي الفهري (1990 و1993) أن تناوب الرتبة في العربية بين ف فا مفع وفا ف مفع يعود إلى الخصائص الصرفية للتطابق. فعندما يكون التطابق فقيرا، نحصل على الرتبة الأولى، وعندما يكون التطابق غنيا، نحصل على الرتبة الثانية. والذي يضبط الرتبتين معا هو ما يسمى بمقياس التطابق.[27] وأرجع شومسكي (1992) التناوب الرتبي في العربية إلى السمات الاسمية للتطابق. وبمصطلحات أدنوية، فإن هذه السمات تتميز اختياريا بكونها إما قوية وإما ضعيفة.[28] ففي

[24] انظر الفصل الثاني في هذا الأمر.

[25] انظر أمون (1990) في تطبيق هذا التحليل على اللغة العربية.

[26] ينبني اقتراح روفري على تحديد طبيعة نمط الموقع التركيبي (موقع موضوع أو غير موضوع) وعلى الطبيعة الصرفية للتطابق (التطابق الغني أو التطابق الفقير). وبناء على ذلك، ذهب روفري إلى أن مخصص التطابق في الولش موقع غير موضوع، في حين أن موقع الزمن موقع موضوع، ولذلك يستقر الفاعل في مخصص الزمن وينتقل الفعل إلى رأس التطابق.

[27] انظر تعريف هذا المقياس في الفقرة 1.3.2.

[28] قوة أو ضعف سمة التطابق في الاقتراح الأدنوي لا يرتبط بغنى أو فقر صرفيات التطابق. وهذا التصور ناتج عن افتراض أن المقولات الوظيفية تتضمن السمات المجردة ولا تتضمن اللواصق

حالــة القـــوة، سينتقل الفاعل إلى مخصص التطابق لفحص السمة الاسمية في التركيب الظاهر، وبذلك نحصل على الرتبة فا ف مفع؛ وفي حالة الضعف، سيفحص الفاعل سمة التطابق الاسمية في التركيــب الخفي، ونحصل بذلك على الرتبة ف فا مفع. وبناء على الحجج المقدمة في الفقرة الســابقة الــتي تبين أن الاسم المتقدم في الرتبة فا ف مفع موضع في موقع غير موضوع وليس فاعلا، كنا قد قدمنا في الرحالي (1996) الاقتراح التالي:

43) أ. سمات التطابق الاسمية ضعيفة

ب. فحص إعراب الرفع مستقل عن التطابق

وفي إطار المقترحات المقدمة عن البنية الوظيفية للجملة، التي بينا أنها لا تتضمن إسقاطا للتطابق، وفي إطار نظرية فحص الســمات التي أصبحت مختزلة في العملية طابق، فإننا نعيد صياغة المقترح الوارد في (43) في صورة وسيط نسميه وسيط الرفع ونصوغه كالآتي:

44) *وسيط الرفع*

تمحي سمة الرفع الإعرابية:

أ. إما بواسطة العملية طابق على مسافة بعيدة،

ب. وإما بواسطة الدمج.

ويرصـــد هذا الوسيط الرتبة السطحية للفاعل غير الضميري والضمــيري في الجملتــين (45أ) و(45ب) اللتين تأخذان التمثيل الوارد في (46) و(47)، تباعا:

45) أ. نام الطلبة

ب. ناموا

46) [م ز [ز، نام غ [م ف الطلبة [ف، ث غ]]]]

47) [م ز [ز، [نام[وا]] ع] غ [م ف ث ع [ف، ث غ]]]]

تمثل البنية (46) الاقتراح الوارد في (44أ) وتمثل البنية (47) الاقتراح الوارد في (44ب). ففي (46) يصعد الفعل إلى الزمن لفحص سمة الزمن الفعلية، في حين يفحص الفاعل سمة إعراب الرفع المرتبط بالزمن بواسطة العملية طابق على مسافة بعيدة. أما في (47)، فيصعد الضمير الفاعل إلى الزمن ليمحو إعراب الرفع من خلال الاندماج في الفعل.

ويــبين التمثيلان الواردان في (46) و(47) أن اشتقاق الرتبة ف فا مفع في العربية لا يرتبط فقط بسمات الفاعل الصرفية، ولكنه يرتبط أيضا بسمة الفعل الزمنية التي يصعد الــفعل

الصــرفية. وهــذا التصــور يجعــل اقــتراح شومسكي غير مفيد، لأنه لا يوضح لماذا تملك العربية هذه الخاصــية الاختــيارية ولا تملكهــا الإنجليزية. ويتميز اقتراح شومســكي كذلك بالدائرية، فالعربية تملــك الرتــبة فــا ف مفــع لأن الــتطابق فــيها قــوي، والتطابق قوي في العربية، لأنها تملك الرتبة المذكورة.

إلى الـــزمن لفحصـــها قبل التهجية.[29] ولذلك فإننا نحتاج إلى تدعيم الاقتراح الوارد في (44) بالاقتراح التالي:

48) تنطبق العملية طابق على سمة الزمن الفعلية بواسطة النقل.

ويــبرز الاقتراحان الواردان في (44) و(48) أن اشتقاق الرتبة الموجودة في (45) مرتبط بسمات الفعل وسمات الفاعل، والعنصر الذي يوحد بين هذه السمات كلها هو الزمن. فسمات مقولة الزمن، إذن، هي التي تلعب الدور الأساس في تحديد الرتبة في اللغة العربية.

ويقـــوم الإقـــتراح الوارد في (44) على أن الإعراب هو المسؤول عن توزيع الفاعل، ولـــيس الـــتطابق.[30] فـــعندما لا يوجد مركب اسمي لحمل إعراب الرفع وتحقيقه في الصورة الصـــوتية، يظهـــر التطابق الغني (المخصَّص بسمات العدد والجنس والشخص) لتحقيق هذا الإعراب. ويؤكد المعطى الوارد في (49) و(50) هذا الزعم:

49) ظننت أنَّ الطلبةَ قرؤوا الكتاب

50) كان الأولاد يلعبون

فبرغم وجود علاقة تطابق بين المركب الحدي *الطلبة* والفعل في (49)، فإن هذا المركب لا يعد فاعلا، بدليل حمله لإعراب النصب. كما أن وجود علاقة تطابق بين *الأولاد* والفعل *يلعبون* لا تجعـــل من المركب الحدي فاعلا لهذا الفعل. فموقع الفاعل يحدده مجال فحص مقولة الزمن التي يـــتم فيها فحص سمة الرفع الإعرابية. فإعراب الرفع، إذن، هو الذي يعاين الفاعل الذي يتحقق في (49) في صـــورة التطابق الضميري، وفي صورة المركب الحدي *الأولاد* بالنسبة للفعل *كان*، وفي صورة التطابق الضميري بالنسبة للفعل *يلعبون* في (50). فهناك فرق بين علاقة التطابق وبين إعراب الرفع الذي يعاين الفاعل بنيويا.

يَلزَم عن الاقتراح المقدم في (44) أن الفاعل لا ينتقل في التركيب الظاهر إلى مجال فحص مقولـــة الزمن. وهذا يعني أن مخصص الزمن في العربية ليس مجالا لانطباق العملية طابق بواسطة الضم أو النقل. ونقدم في الفقرات الموالية حججا أخرى تدعم هذا الاقتراح.

3.2 ضدَّ نقل الفاعل في الرتبة فا ف

ذهـــبَ الفاســـي الفهـــري (1993) وشومســـكي (1992) وعبص (1994)، مع بعض الاختلافات في التفاصيل، أن البنية الواردة في (51) تمثل اشتقاقا تركيبيا ممكنا في التركيب الظاهر في اللغة العربية:

51) [م تط فا غ [تط' ف ع [م ز ش غ [ز' ش ع [م ف ش غ [ف' ش ع]]]]]]

وترصـــد هذه البنية المجردة الرتبة في البنيات التي يُفترَض أن الفاعل يتقدم فيها، كما في الجملة (27) المعادة هنا في (52):

[29] انظر التفاصيل في الفصل الثالث.

[30] لقـــد بـــرهن موســـكن (1989) Muysken عـــلى أن الوســـم الإعرابي آلية من آليات تسويغ العلاقة بين مركب اسمي ومركب حملي (XP predicate) معين.

52) الأولاد قاموا

ويثير التحليل الوارد في (51) جملة من القضايا النظرية والتجريبية نتفحصها في الفقرات الفرعية الموالية.

1.3.2 توزيع التطابق

تتميز لواصق التطابق في العربية بنموذجين مختلفين بالنظر إلى السمات المخصصة لهما: التطابق الغني والتطابق الفقير. وينشأ النموذجان داخل السياقين التركيبيين الموحدين في (53) و(54)، تباعا:

53) ف+تطغ م حدغ

54) أ. م حدغ ف+تطغ

ب. ف+تطفق

وتمثل الجملة (52) النموذج الأول المقدم في (53)، وتمثل الجملتان الواردتان في (45) النموذج الثاني. يطابق الفعل الفاعل في (53) في سمتي الجنس والشخص، ويطابق الفعل الاسم المتقدم في (54أ) في سمات الجنس والعدد الشخص. ويملك التطابق في (54ب) نفس السمات التي يملكها في (54أ). فالتطابق الفقير ناقص التخصيص، في حين أن التطابق الغني تام التخصيص.[31] ويقترح الفاسي الفهري (1996) أن التطابق الفقير مخصص بالجنس فقط، أو هو [-عدد]، أما سمة الشخص فهي خاصة بوجود الفاعل. وبناء على هذا، فإن الفرقَ بين التطابق الغني والتطابق الفقير فرقٌ في سمة العدد.

المشكل الأول الذي يعترض الاقتراح المقدم في (51) يتعلق بتفسير كيف يوجد نموذجان مختلفان للتطابق داخل نفس الاشتقاق التركيبي على اعتبار أن البنية (54أ) مشتقة من (53) بواسطة صعود الفاعل إلى مخصص التطابق.[32] يقترح الفاسي الفهري (1993: 44) أن هناك مقياسا يضبط ظهور التطابق الغني، يسمى مقياس التطابق ويأخذ الصياغة التالية:[33]

---

31 انظر الفاسي الفهري (1996) في دراسة مفصلة لسمات التطابق في العربية.

32 يذهب عبس (1994) إلى أن البنية (53) هي المشتقة من البنية (54أ) بواسطة صعود الفعل إلى المصدري، وينشأ عن هذا الصعود فقدان تطابق العدد. ولقد قدمنا في الفصل الثالث حججا عديدة ضد صعود الفعل إلى المصدري. وفضلا عن ذلك، فإن ربط فقدان سمة تطابق العدد بصعود الفعل إلى المصدري يبدو غريبا في العربية مقارنة باللغات التي يصعد فيها إلى المصدري. فمن المعروف أن الفعل في الإنجليزية يصعد إلى المصدري في بنيات الاستفهام التصديقي، لكن هذا الصعود لا يؤدي إلى فقدان سمة العدد، كما تبين ذلك الجمل التالية:

أ) They have read the book

كتاب ال قرأ فعل-مد هم

ب) Have they read the book?

ج) *Has they read the book?

وتقدم اللغة الغالية القريبة في خصائصها من العربية دليلا آخر ضد فقدان تطابق العدد في الرتبة ف فا، كما في المثال التالي المأخوذ من (روفري (1991)):

د) Darllenasant hwy y llyfr

كتاب ال هم جمع-شخص3-ماض-قرأ

ففي إطار تحليل عبس (1994) سيصعد الفعل في (د) إلى المصدري فوق الضمير hwy الموجود في مخصص التطابق، لكن يبقى من غير الواضح لماذا لم يفقد الفعل تطابق العدد.

33 من مميزات مقياس التطابق أنه يقتضي إمكان ورود المبهمات في مخصص التطابق، لأنها عناصر غير محيلة ولا تشترك مع التطابق في جميع السمات التطابقية، كما يوضح ذلك المثال (أ):

أ) أهو جاءت البنات

فالضمير المبهم هو لا يشارك التطابق الفقير في سمة الجنس ولا يطابق الفاعل لا في الجنس ولا في العدد.

'54) *مقياس التطابق (المعدَّل)*

أ. يُسوِّغ التطابقَ المخصَّص، فقط، بواسطة

أ'. مركب اسمي مُحيل في مخصصه

ب'. سلسلة محيلة يوجد أحد عناصرها في مخصصه

ب. ويُسوِّغ مركب اسمي محيل في مخصص التطابق بواسطة التطابق الغني فقط.

يعـــد مقياس التطابق قيدا على التسويغ المتبادل بين التطابق الغني وسلسلة محيلة في مخصصه.[34] غـــير أن هذا التفسير المقدم لرصد التطابق الغني لا يحل المشكل المطروح، خصوصا إذا صغناه بمصطلحات أدنوية. فعلى افتراض أن (54أ) مشتقة من (53)، فإن العمليات الاشتقاقية ستنطلق مـــن تعـــداد واحد يضم التطابق الضعيف/الفقير. لكن، في مرحلة من مراحل الاشتقاق سيتم انتقاء التطابق القوي/الغني الذي لا يوجد في التعداد، وسيؤدي هذا الأمر إلى خرق قيد التضمن (inclusiveness) الذي يُحَدُّه شومسكي (1995: 228) كالآتي:

55) أي بنـــية مكوَّنة بواسطة الحوسبة (الصورة الصوتية والصورة المنطقية، على وجه الخصوص)، تتضمن العناصر الموجودة سلفا في الوحدات المعجمية المنتقاة لتكوين التعداد، ولا يُضاف أي موضوع جديد أثناء الحوسبة، باستثناء إعادة تنظيم الخصائص المعجمية.

فهذا القيد يمنع الحوسبة من أن تنطبق على موضوعات تركيبية غير موجودة سلفا في التعداد.

ويطـــرح الاشتقاق الوارد في (51) مشكلا آخر. فالتعداد الذي تنطلق منه الحوسبة في (51) يتضـــمن عنصـــرين مرشـــحين نحـــو إعراب الرفع، هما المركب الحدي المتقدم والتطابق الضميري. وفي حالة فحص أحد العنصرين لإعراب الرفع، فإن العنصر الآخر سيبقى محتفظـــا بســـمة غير مفحوصة، ستمنع الاشتقاق من التقاطع، أو بمصطلحات نظرية المبادئ والوسائط، فإن أحد العنصرين سيبقى دون إعراب، وستُخرق بذلك المصفاة الإعرابية.

وهـــناك احتمال آخر لاشتقاق البنيتين الموجودتين في (54) يقوم على أن اشتقاق (54أ) مستقل عن (54ب). ففي هذه الحالة سيصعد الفاعل في (54أ) إلى مخصص التطابق قبل التهجية لفحـــص سمة التطابق القوية؛ أما في (54ب)، فسيصعد الفاعل إلى مخصص التطابق في الصورة المنطقية لفحص سمة التطابق الضعيفة. لكن هذا التحليل لا ينسجم مع الافتراض الأدنوي العام

[34] يطـــرح المـــثالان (38) الـــواردان في البنيـــتين (أ) و(ب)، إلى جانـــب البنـــية (ج)، صعوبة أخرى أمام الجزء (54ب) من مقياس التطابق:

أ) [م س الطلبة ع [م س ماذا [م ف ث ع [ف قرؤوا ع]]]]

ب) [م س الطلبة ع [م ف لعرف [م حد الكتاب [م مص [مص الذي [م ف ث ع [ف قرؤوه ع]]]]]]

ج) [م س الطلبة ع [م س هند [م ف ث ع [ف يحبونها]]]]

ففـــي البنـــيات المقدمـــة أعـــلاه لا يمكـــن أن يُكوِّن المركب الحدي *الطلبة* سلـــسلة مع الأثر المفترض في مخصص التطابق لتسويغ التطابق الغني، لأن في ذلك خرق لقيد الربط الأدنوي.

الداعـــي إلى أن الـــتطابق مجموعة من السمات التي تشتغل بشكل موحد في نسق لغوي، فإما يكـــون التطابق قويا وإما يكون ضعيفا، ولا يمكن أن يكون ضعيفا وقويا في نفس الوقت، لأن ذلك يجعل الحوسبة غير مقيدة.

2.3.2 التَّنَازُع الإعرابي

يصـــطدم افـــتراض "الفاعل المتقدم"، الممثل له في (51) بمشكل إعراب المركب الحدي المـــتقدم. ففي البنية (51)، يفحص الاسم المتقدم إعرابه البنيوي بواسطة العلاقة مخصص–رأس داخل إسقاط المركب الزمني أو المركب التطابقي. فعلى افتراض أن هذا التحليل صحيح، فإننا نتوقع أن لا يرد الاسم المتقدم في موقع إعـــرابي آخر، كما يدل عـــلى ذلك تركيب التبئير في (56):

56) أ. الكتابَ_ع قرأت هندٌ ث_ع

ب. *أظن أنَّ الكتابَ_ع قرأت هندٌ ث_ع

تظهـــر الجملـــة (56ب) أن المركـــب الحدي المبأر الحامل للنصب لا يمكنه أن يرد في سياق المصـــدري/أنّ الـــذي هو سياق موسوم بإعراب النصب، لأن هذا النوع من النقل يخلق سياقا للتنازع الإعرابي، وامتناع وجود مثل هذه الحالات يرجع إلى القيد الذي يمنع الانتقال من موقع إعـــرابي إلى موقع إعرابي آخر.[35] ويمكننا اشتقاق هذا القيد من مبدأ الملاذ الأخير الذي يقضي بـــأن النقل لا يمكن أن يتم إلا لضرورة صرفية، ولا توجد ضرورة صرفية تجعل الاسم في (56) ينـــتقل لفحص إعراب آخر، خاصة وأنه يحمل إعرابا سابقا.[36] وعندما يكون الموضع مفككا وحاملا لإعراب التجرد، كما في (57أ)، فإن الجملة (56ب) تصبح سليمة:

57) أ. الكتابُ قرأته هندٌ

ب. أظن أنَّ الكتابَ قرأته هندٌ

[35] انظـــر شومســـكي (1986أ و1995). ونجـــد في مـــارتن (1996) أمـــثلة عديدة عن امتناع النقل من موقع إعرابي إلى موقع إعرابي، مثل:

أ) أ. *I prefer for him_i to seem to t_i that he is clever

ذكي يكون هو أن ث لـــ يبدو هو لـــ يفضل أنا

ب) I prefer for it to seem to him that he is clever

[36] لاحـــظ أن مـــثل هـــذه البنـــيات تطـــرح مشـــكلا أمام نظرية شومسكي (1995) عن الإعراب. فكما رأيـــنا في الفصـــل الأول، فـــإن الإعـــراب في هـــذه النظرية غير مؤول، لذلك فإنه يُمّحي ويحذف أثناء الحوســـبة. وإذا صـــح هـــذا، فـــلا شـــيء يمنع المركب الحدي من الانتقال من موقع إعرابي إلى موقع إعـــرابي آخـــر، لأن الإعـــراب الســـابق لـــن يكـــون منظورا للحوسبة بعد حذفه. وفي إطار افتراض تأويلـــية الإعـــراب الـــذي دافعـــنا عـــنه في الفصـــل الأول، فـــإن الانتقال من موقع إعرابي إلى موقع إعـــرابي آخـــر غـــير ممكـــن، لأن الحوســـبة تمحي الإعراب ولا تحذفه، ولذلك يبقى الإعراب منظورا أثناء العمليات الحسابية اللاحقة لكي يؤول في الصورة الصوتية.

وتسلك حالات الموضع الفاعل في (52) نفس سلوك الموضع المفعول في (57):

58) أظن أن الأولاد ناموا

فعدم مقاومة المركب الحدي الأولاد لإعراب النصب في (58)، مقارنة بما يحدث في (56 ب)، يدل على أن الرفع الذي يحمله الموضع إعراب متجرد، ويدل كذلك على أن الموضع غير منقول إلى موقعه قبل الفعل.

تؤكد المعطيات التي سقناها أعلاه أن مخصص التطابق، أو مخصص الزمن في تحليلنا المقترح في (44)، لا يمثل موقعا نحو إعراب الرفع بواسطة النقل. ويدعم هذا الاقتراحَ توزيعُ بعض المقولات الوظيفية التي تنتقي الزمن فضلة لها ولا تقبل أي مركب في مخصص الزمن،[37] مثل الموجه في (60أ،ب) والنفي في (60ج)، كما تبين ذلك الجمل التالية:

59) أ. سوف يقبل المعارضون بالحل المقترح

ب. قد يقبل المعارضون بالحل المقترح

ج. لن يقبل المعارضون بالحل المقترح

60) أ. *سوف المعارضون يقبلون بالحل المقترح

ب. *قد المعارضون يقبلون بالحل المقترح

ج. *لن المعارضون يقبلوا بالحل المقترح

ففي إطار مقاربة للرتبة قائمة على الاقتراح المقدم في (44)، يمكننا التنبؤ بعدم إمكان ورود مركب حدي في مخصص الزمن مع المقولات التي تنتقي الزمن، في حين أن ذلك غير ممكن في إطار التحليل الوارد في (51).

نخلص من هذه الفقرة إلى أن الموضع في (52) لا يحتل موقعا موضوعا (أي، مخصص التطابق)، ولكنه موجود في موقع غير موضوع خارج إسقاط التطابق، وبذلك فإنه يستجيب للخصائص الموضوعة في (42).

3. الفاعلية المُوَزَّعة: مَبدأُ الإسْقَاط المُوَسَّع وإعراب الرفع

يقترح ألكسيادو وأناكنوسطوبولو (1998) Alexiadou and Anagnostopoulou تحليلا منافسا للذي قدمناه في (44)، يقوم على أن الذي يحدد موقع الفاعل هو مبدأ الإسقاط الموسع وليس إعراب الرفع. وعليه، فإن السبب في عدم انتقال الفاعل إلى موقع قبل الفعل في الرتبة الموجودة في (53) يرجع إلى أن فحص السمة الاسمية [حد] في اللغات ف فا مفع لا يتم بنقل المركب الحدي الفاعل إلى مخصص التطابق ولكنه يتم بواسطة نقل الفعل إلى رأس التطابق،[38]

[37] انظر كذلك الفصل الثالث.

[38] تبين معطيات من الأمر التي رأيناها في الفصل الثالث، أن نقل الفعل لا يتم بالضرورة لأغراض متعلقة باشتقاق الرتبة، رغم أن هذا التفاعل حاصل.

وذلك بسبب أن صرفية التطابق التي تلتصق بالفعل في هذه اللغات لها طابع ضميري. وإذا عدنا إلى الفاسي الفهري (1990 و1993 و1996) وإلى روفري (1991)، نجد أن التطابق الضميري/الغني، على الأقل في العربية وفي الولش، مخصص بسمة العدد أساسا، كما رأينا سابقا في الجملة (45ب)، في حين أن التطابق غير الضميري/الفقير مخصص بـ[-عدد]، كما في الجملة (46أ). وبناء على هذا، فإن تحليل ألكسيادو وأناكنوسطوبولو يتنبأ بأن لا يصعد الفعل إلى التطابق الضعيف ليستجيب لمبدأ الإسقاط الموسع، أو حتى لو صعد الفعل إلى التطابق فإن سمة التطابق الاسمية لن تمحى لأن التطابق الفعلي غير ضميري. وفي هذه الحالة لن يتقاطع الاشتقاق. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هذا التحليل لا يفسر لماذا لا يصعد الفاعل في (46أ) إلى مخصص التطابق لفحص سمته الاسمية. بمعنى آخر، فإن هذا التحليل لا يتنبأ بلحن الجملة (6ب) المعادة في (61):

61) *الطلبة نام

في حين أن التحليل الإعرابي المقدم في (44) يتوقع لحن (61)، وتدعم معطيات التنازع الإعرابي التي رأيناها هذا التوقع.

إن التحليل الإعرابي المقدم في (44) لرصد الفاعل لا يعني أن مبدأ الإسقاط الموسع يرجع إلى سمة الزمن الإعرابية. فقد سبق أن رأينا في الفصل الأول أن مبدأ الإسقاط الموسع لا يمكن اختزاله في فحص إعراب الرفع، كما يبين ذلك المثال المعاد في (62) (انظر مارتن (30:1996) والفصل الأول) والمثال الذي نقدمه في (63):

62) أ. John believes [Kim$_i$ to seem [t$_i$' to be [t$_i$ intelligent]]]

ذكي كان[-متصرف] يبدو كيم يعتقد جون

'يظن جون أن كيم يبدو ذكيا'

63) I prefer for John$_i$ [t$_i$ to leave]

غادر[-متصرف] جون لـ أفضل أنا

فالمركب الحدي *Kim* انتقل من مخصص الصفة المدمجة إلى مخصص زمن فعل الرابطة غير المتصرف *to be* لفحص سمة الحد الاسمية استجابة لمبدأ الإسقاط الموسع، رغم عدم وجود سمة إعرابية، ثم صعد لفحص سمة الحد مرة أخرى في مخصص زمن الفعل *seem* غير المتصرف. لكن أمثلة مثل (62) لا تعني، بالمقابل، أن خصائص الفاعل المدمج ترجع كليا إلى سمة التطابق أو الزمن الاسمية، لأن الرتبة السطحية لهذا الفاعل يحددها الإعراب الاستثنائي الذي يسنده الفعل *believes*، كما أن الرتبة السطحية للفاعل المدمج *John* في (63) تحددها خصائص الحرف/المصدري الإعرابية لا مبدأ الإسقاط الموسع ولا التطابق. فما يوحي به التحليل المقدم في (44) وما توحي به المعطيات الواردة في (62) و(63) هو أن خصائص الفاعل موزعة بين الإعراب وبين سمة التطابق الاسمية، أو سمة الحد الاسمية الموجودة في الزمن في تحليل لا يتبنى وجود إسقاط للتطابق.

وتبرز معطيات اللغات الطبيعية الطابع الموزع لسمات الفاعلية.[39] ويعد تركيب المبهم في (64) خير دليل على توزيع سمات الفاعلية، الإعراب وسمة الحد الزمنية والسمة المحورية، في مواقع شجرية مختلفة:

(64 **There is a man in the garden**
حديقة ال في رجل تنكير يكون هناك
'هناك رجل في الحديقة'

فالمبهم الفاعل ***there*** في الجملة (64) يُضم في مخصص الزمن لفحص سمة الحد الموجودة في هذه المقولة، استجابة لمبدأ الإسقاط الموسع، لكن الفاعل المحوري ***a man*** موجود في مخصص المركب الفعلي، ويضطر في مرحلة اشتقاقية لاحقة إلى الصعود إلى مخصص الزمن للالتحاق بالمبهم لفحص إعراب الرفع استجابة للمصفاة الإعرابية.

ونجد في اللغات الجرمانية أن سمات الفاعل موزعة بين مخصص المركب الفعلي ومخصص الزمن أو التطابق ومخصص المصدري. ففي الجملة (65) المأخوذة من الهولندية، يذهب دين بسطن (1989) إلى أن الفعل في الجملة الدامجة يصعد إلى المصدري، لأن هذه المقولة مخصصة بالزمن.[40] وبمصطلحات أدنوية، فإن صعود الفاعل في (65) إلى مخصص المصدري سيكون مبررا بفحص الإعراب في مخصص المصدري:

(65 **Piet zei dat Jan Marie Kust**
قبّل ماري يان أن قال بيت
'قال بيت إن يان قبّل ماري'

ويستنتج من هذا التحليل أن سمة المصدري الإعرابية هي التي تحدد موقع الفاعل "السطحي".[41]

تبين المعطيات التي قدمناها أن سمات الفاعلية: الإعراب والدور المحوري ومبدأ الإسقاط والتطابق،[42] لا يمكن اشتقاقها من موقع واحد، ولا تلعب كلها نفس الدور التركيبي في تحديد موقع الفاعل عبر اللغات أو داخل نفس اللغة. ونلاحظ من دراستنا لمعطيات اللغة العربية أن الإعراب هو الذي يلعب الدور الأساس في تحديد موقع الفاعل "السطحي" في الجمل المتزمنة.

[39] انظر مكلوسكي (1996).

[40] انظر الفصل الثالث.

[41] يذهب زفارت (1993) إلى أن صعود الفعل إلى المصدري مبرر بضرورة فحص سمات التطابق الفعلية التي يمتلكها المصدري بواسطة صعود التطابق إلى المصدري. وفي هذه الحالة سيكون صعود الفاعل إلى مخصص المصدري مبررا بضرورة فحص سمة التطابق الاسمية وإعراب الرفع كذلك، على أساس أن الإعراب في شومسكي (1992) يفحص بشكل موحد في مخصص التطابق.

[42] أدخل مبدأ الإسقاط هنا ضمن سمات الفاعل على أساس أن هذا المبدأ مشتق من عملية فحص سمة الحد الزمنية التي تحددها نظرية الفحص أو العملية طابق.

وتؤكد معطيات اللغات الجرمانية، التي مثلنا لها بالجملة (65)، هذا الدور. فمبدأ الإسقاط في هذه اللغات يمكن الاستجابة إليه بصعود الفاعل إلى مخصص الزمن أو التطابق، لكن الرتبة "السطحية" لها في يحددها إعراب الرفع الذي يصعد الفاعل إلى مخصص المصدري قبل التهجية نحوه. والإعراب كذلك هو الذي يحدد موقع الفاعل المحوري والمبهم في الإنجليزية في الجملة (64). فوجود المبهم في مخصص الزمن في (64) لا يقتضيه مبدأ الإسقاط فقط، ولكن يتطلبه أيضا إعراب الرفع الذي يحمله الزمن. فالإنجليزية من اللغات التي تمحي إعراب الرفع بالنقل، لذلك ينتقل الفاعل فيها إلى مخصص الزمن قبل التهجية. وبناء على ذلك، فعندما لا ينتقل الفاعل المحوري، فإن التعداد ينبغي أن يتضمن موضوعا تركيبيا يقوم بمحو السمة الإعرابية قبل التهجية، وهذا الموضوع، في حالة الجملة (64)، هو المبهم *there*. فمبدأ الإسقاط يشترط وجود الفاعل، لكن الذي يحدد توزيع هذا الفاعل في الجمل المتزمنة هو الإعراب.

نخلص من هذه الفقرة إلى أن التصور الملائم للفاعلية هو الفاعلية الموزعة. وفي إطار هذا التصور أبرزنا أن المقاربة الإعرابية لرتبة الفاعل في العربية هي الأكثر ملاءمة من مقاربة مؤسسة على التطابق أو على مبدأ الإسقاط الموسع وحده. ونبين في الفقرة الموالية فضائل أخرى لهذه المقاربة في رصدها لتوزيع التطابق الضميري.

4. تطابق الفاعل

لقد بينا في الفقرات السابقة أن الاسم المتقدم في الجمل المماثلة لـ (52) موضع وليس فاعلا. ويلزم عن هذا أنه يجب أن نحدد فاعل الجملة. وقبل القيام بهذا، دعنا نعيد تأمل معطيات تطابق الفاعل التي رأينا بعضها في الفقرات السابقة:

66) الأولاد قاموا

67) قام الأولاد

68) *قاموا الأولاد

69) قاموا

يتميز التطابق الغني في المعطيات الواردة أعلاه بأنه لا يوارد المركب الحدي الفاعل في الرتبة (53)، كما يبين ذلك لحن الجملة (68). وسلامة هذه الجملة رهينة بافتقار التطابق الغني وذلك بحذف سمة العدد، كما يتجلى ذلك في (67). وفي حالة عدم وجود فاعل معجمي، فإن التطابق الغني هو الاختيار الوحيد المسموح به، كما في (69). ولرصد توزيع التطابق وتركيب الفاعل الفارغ (null subject)، تقدم الأدبيات التي اهتمت بالموضوع تحليلين مختلفين: تحليل إسقاط الفاعل (*pro-drop* analysis) وتحليل الدمج (incorporation). ونقوم في الفقرة الموالية بالدفاع عن تحليل الدمج.

1.4 تحليلان متنافسان: الدَّمْجُ أو الفاعلُ الفَارِغ

يقـــوم تحليل الفاعل الفارغ على أن التطابق الغني المتّصل بالفعل يعاين موضوعا فارغا يحتله ضمير فارغ. ويمكن التمثيل لهذا التحليل بواسطة البنية المجردة التالية:[43]

70) [رط ضمع [ف+ز+تطع [. . .

ويميـــز ردزي (1986) في نظريـــته عـــن ضـــم بين شيئين: المعاينة (identification) والتسويغ (licensing). يُعـــاين ضم بواسطة صرفيات التطابق التي يقترن بها، ويسوغ الإعراب في مساقين بنـــيويين مخـــتلفين: بواسطة مخصص التطابق بالنسبة للفاعل الفارغ، وبواسطة عمل فعل معين (ف*) في فضلته بالنسبة للمفعول الفارغ.

لقـــد قام شومسكي (1992) بإعادة صياغة نظرية ردزي (1986) في إطار مبادئ نظرية س-خـــط والمقـــترحات الأدنوية، مبينا أن ضم مُسوغٌ بشكل موحد داخل العلاقة الشجرية مخصص-رأس مع التطابق، كما يتبين ذلك من (71):

71) أ. [تط أ تط]، حيث تساوي أ [+زمن] أو ف،
ب. ويساوي الفعل فعلا معينا ف* أو يكون التطابق قويا.

فمن خلال (71) يتضح أن تسويغ ضم يتم في إطار نظرية الإعراب. وعليه، فإن مسوغ وجود ضم في (70) هو إعراب الرفع، الذي ينبغي أن يُفحص. لكن ضم في (70) مبرر كذلك بواسطة مـــبدأ الإســـقاط الموســـع. فوجود ضم في (70) في موقع الفاعل يستنتج من شيئين: النظرية الإعرابية ومبدأ الإسقاط الموسع. وعليه، إذا تمكنا من الاستجابة للقيود الإعرابية ولمبدأ الإسقاط الموسع، يمكننا عندئذ الاستغناء عن ضم في (70). وللقيام بهذا، نتبنى اقـــتراح الفاسي الفهـــري (1984 و1993) القاضـــي بأن بنية مثل (70) لا تتضمن ضميرا فارغا. وعليه، فإن الذي يفحص الإعـــراب ويســـتجيب لمبدأ الإسقاط الموسع هو التطابق الغني الممثل له بالجملة (69) التي يتم اشـــتقاقها في بنـــية مما ثلة لـــ(47). فالتطابق الغني في هذا التمثيل ضمير فاعل ينتقل إلى مقولة الزمن ليدمج في الفعل، ومن خلال الدمج يتم محو إعراب الرفع. ونقدم في الفقرة الموالية بعض الحجج على ضمورية التطابق الغني.

[43] انظـــر ردزي (1982) في تطبيـــق هـــذا التحلـــيل عـــلى الإيطالية، ومكلوسكي وهيل (1984) وبنيـــس (1984) في تطبـــيقه عـــلى اللغـــات الصـــلتية، وعقـــال (1992ب) في تطبـــيقه عـــلى العربية المغربية، وأوحلا (1988) و(1991)، من بين آخرين، في تطبيقه على العربية وعلى البربرية.

2.4 ضَميريةُ التطابق

1.2.4 الحُجّةُ الصَّرْفية

يقســـم النحاة العرب القدماء الضمائر، كما هو معلوم،[44] إلى ضمائر منفصلة وضمائر متصلة. ويكون الضمير الفاعل منفصلا في الرتبة فا ف، كما في (72)، ويكون متصلا في الرتبة ف فا، كما في (73)، ولا يجوز أن يوارد المنفصل المتصل في الرتبة ف فا، كما تبرز ذلك (74):

72) أ. أنْتُمْ قمْتُمْ
ب. أنْتَ قمْتَ

73) أ. قمْتُمْ
ب. قمْتَ

74) أ. *قمْتُمْ أنْتُمْ
ب. *قمْتَ أنْتَ

وإذا تأملنا جيدا الضميرين المنفصلين في (72)،[45] نجد أنهما مكونان من حامل أو عماد وصرفية متصـــلة، على النحو الآتي: *أنـــ+تُمْ*، *أنـــ+تَ*. ونلاحظ في (73) أنه في غياب العماد الصرفي *أنــــ*، فـــإن اللاصقة الضميرية تتصل بالفعل. فالتطابق الغني، من الناحية الصرفية إذن، ضمير متصل بالفعل وليس مجرد علامة صرفية تعاين الضمير الفارغ. ولهذا السبب، فإن التطابق الغني يرفض التوارد مع الضمير المنفصل، لتنافسهما معا في احتلال موقع الفاعل.

2.2.4 نظرية الرَّبْط

تقـــدم نظرية الربط حجة أخرى على ضميرية التطابق الغني. ففي الجملة (75) يتصرف التطابق الغني/الضمير المدمج ســـنَ مثل الضمائر في احترامه للمبدأ ب من نظرية الربط:[46]

75) البناتُ~ع~ متى [~م ز~ جئنَ~ع~]

76) *[~م ز~ جئنَ~ع~ البناتُ~ع~]

فالضـــمير في (75) حـــر في مقولته العاملية، المركب الزمني، ومربوط بالمركب الحدي *البنات* خـــارج هـــذه المقولة. أما في (76)، فإن، الضمير مربوط بالمركب الحدي *البنات* داخل مقولة الزمن العاملية، لذلك فإن الجملة لاحنة.

[44] انظـــر شـــرح ابـــن عقـــيل مـــثلا، وانظر الفاسي الفهري (1985) والفاسي الفهري (1993)، على وجه الخصـــوص، في دراســـة مفصـــلة عـــن توزيـــع الضـــمائر وعـــن بينها الصرف تركيـــية وعلاقة ذلك بتحليل الدمج.

[45] الجملتان الواردتان في (74) سليمتان في القراءة التوكيدية للضمير المنفصل.

[46] يقول هذا المبدأ: كل ضمير حرٌّ في مقولته العاملية. انظر شومسكي (1981).

3.2.4 التوكيد

يقدم التوكيد حجة إضافية لصالح ضميرية التطابق الغني. فمثل أي موضوع ضميري أو غير ضميري، فإن التطابق الغني يمكن أن يؤكد بسور كلي، كما هو الحال في الجملة (77) مقارنة بالجملتين (78) و(79):

77) جئن كلُّهن
78) جاءت البناتُ كلُّهن
79) قابلتُهُنّ كلّهن

فاللاصقة الفاعل ـــن في (77) تسلك نفس سلوك الفاعل غير الضميري *البنات* في (78) والضمير المفعول المتصل في (79)، في قبولها التوكيد بالسور *كل*.

3.4 فضائل تحليل الدمج

تدل الحجج التي قدمناها أعلاه على أن التطابق الغني المدمج في الرتبة ف فا هو الذي يحتل موقع الفاعل وليس الضمير الفارغ، وهذا يدعم تحليل الدمج المقترح في (47). ومن فضائل هذا التحليل أنه يُغني اللغة العربية عن الجزء الخاص بالفاعل في نظرية ضم المقدمة في (71).

وينبني تحليل الدمج المقترح هنا على مقاربة إعرابية، تستنتج من التمثيل الوارد في (47) والقائم على المقترحات المقدمة في (44). فالذي يسوغ التطابق الضميري هو إعراب الرفع الذي يحمله الزمن ويحتاج إلى فاحص يفحصه. وبناء على هذا، فإننا لا نحتاج إلى إيجاد آلية إضافية للتسويغ، مثل تلك المقترحة في مقياس التطابق الذي يشترط لوجود التطابق الضميري وجودَ عنصر إحالي في مخصصه.

ومن فضائل تحليل الدمج كذلك أنه يمكننا من تفسير لحن الجملتين اللتين يتوارد فيهما الضمير المدمج مع الضمير المنفصل في (74) ولحن الجملة الواردة في (68) التي يتوارد فيها الضمير المدمج مع مركب حدي مرفوع.[47] فبالنظر إلى الوضع الضميري للتطابق في (68) و(74)، فإنه ينافس المركب الحدي غير الضميري في (68) والضميري في (74) في فحص إعراب الرفع. ولنفترض أن المركب الحدي *الأولاد* في (68) والضمير المنفصل أنتم في (74) مولدان، إلى

[47] تصبح الجمل اللاحنة في (68) و(74) سليمة في حالة وجود وقف بعد الضمير المتصل. وعندئذ، سيكون المركب الحدي الضميري أو غير الضميري بعد الوقف بدلا أو عنصرا مفككا إلى اليمين، كما هو الحال مع الضمير المفعول المتصل في (أ) و(ب):

أ) رأيته، هو
ب) رأيته، زيد

ومن هنا ستكون الجمل الواردة في (68) و(74) صورة مرآة للجمل التي تضم مركبا مفككا إلى اليسار، كما في (66) و(72)، تباعا.

جانب التطابق الضميري في موقع ما داخل المركب الفعلي في بنية متعددة المخصصات على طريقة أورا (1994)، وكويزومي (1994) Koizumi وشومسكي (1995)، كما في التمثيل الآتي:

80) [م ز [ز' [نام ع [م ف ـوا [س' الأولاد/أنتم [ن' ث ع]]]]]

ففي (80) هناك مرشحان لحو إعراب الرفع، الضمير المتصل في المخصص الأعلى والمركب الحدي الضميري أو غير الضميري الموجود في المخصص الأسفل. وسيظفر الضمير المتصل بالصعود إلى الزمن لحو الرفع قبل المركب الحدي الذي يسفله، وذلك بحكم مبدأ القرب، وبحكم أن صعود المركب الحدي الأسفل سيؤدي إلى خرق قيد الربط الأدنوي. ولا يمكن كذلك أن يمحو المركب الحدي الأسفل سمته الإعرابية في مرحلة اشتقاقية لاحقة سواء بالنقل أو بالعملية طابق على مسافة بعيدة، وذلك بسبب قيد السلكية القوية الذي يجعل رأس الزمن عاطلا بعد اكتمال المرحلة الاشتقاقية بصعود الضمير المتصل إليه. و من ثمة، فلا سبيل لمحو سمة المركب الحدي الأسفل الإعرابية؛ واستمرارُ الحوسبة بسمة غير مفحوصة سيجعل الاشتقاق يسقط. لذلك، فإن البنيات المماثلة لـ (68) و(74) غير ممكنة في العربية.

5. موقع الفاعل في اللغات الصلتية

تشترك اللغات الصلتية مع اللغة العربية في أن الرتبة فيها في الجمل المتزمنة هي ف فا مفع، كما في الغالية والإرلندية في الجملتين (2) و(3) المعادتين هنا في (81) و(82):[48]

81) **Darllend y plant y llyfr**

كتاب ال أطفال ال ماض-قرأ

'قرأ الأطفال الكتاب'

82) **Chuirfead Eoghan isteach ar an phost sin**

عمل ذاك على في أوين شرط-وضع

'يطلب أوين ذاك العمل'

والملفت للنظر في دراسة الرتبة في اللغات الصلتية أن صرفيات الفعل فيها تملك نفس الخصائص التطابقية الموجودة في العربية، كما تبين ذلك الأمثلة التالية:[49]

83) **Darllenasant y llyfr**

كتاب ال جمع-شخص3-ماض-قرأ

'قرؤوا الكتاب'

84) ***Darllenasant y plant y llyfr**

كتاب ال أولاد ال جمع-شخص3-ماض-قرأ

*'قرؤوا الأولاد الكتاب'

[48] نأخذ في هذه الفقرة اللغتين، الإرلندية والولشي، نموذجا للغات الصلتية.

[49] المثالان (82) و(83) مأخوذان من الغالية من روفري (1991)، والمثال (84) مأخوذ من الإرلندية من بتيس (1984)، والمثال (85) مأخوذ كذلك من الإرلندية من هيل ومكلوسكي (1984).

85) Chuirfead isteach ar an phost sin

عمل ذاك على في مفرد-شخص1-شرط-وضع

'قد يطلب ذاك العمل'

86) *Chuirfinn me isteach ar an phost sin

عمل ذاك على في أنا مفرد-شخص1-شرط-وضع

تتضمن هذه المعطيات الواردة في (81)-(85) صورتين مختلفتين للفعل: الصورة التحليلية في (81) و(82)، والصورة التركيبية في (83)-(86). وتتضمن الصورة التحليلية معلومات عن الزمن والوجه دون سمات التطابق، في حين تتضمن الصورة التركيبية معلومات عن الزمن والوجه وسمتي العدد والشخص. وتوازي الصورتان الصرفيتان التطابق الفقير والتطابق الغني في العربية، تباعا، وتملكان نفس الخصائص التوزيعية مع الفواعل غير الضميرية. فالصورة التحليلية، مثل التطابق الفقير في العربية،[50] توارد فقط الفواعل غير الضميرية، كما في (81) و(82)؛ أما الصورة التركيبية فلا توارد الفواعل المعجمية، كما في (84) و(86). تشير هذه الخصائص المتوازية إلى أنه يمكننا أن نعمم على اللغات الصلتية نفس التحليل الذي قدمناه للعربية. وعليه، فإن الفاعل في (83) و(85) سيكون هو التطابق الغني الذي سيصعد إلى الزمن ليُدمج في الفعل، وسيفحص إعراب الرفع بواسطة هذا الدمج، على غرار ما يحصل في العربية. فالصور التركيبية في اللغات الصلتية ينطبق عليها الجزء (ب) من الاقتراح الوارد في (44)، في حين أن الصور التحليلية ينطبق عليها الجزء (أ) من (44). فالاقتراح (44) بجزأيه هو الذي يفسر غياب الرتبة فا ف مفع في اللغات الصلتية.[51]

6. خلاصة

نستخلص من المقاربة الإعرابية التي قدمناها لموقع الفاعل في العربية نتائج عديدة، من أهمها أن الفاعل المتقدم في العربية يملك خصائص الموضع التوزيعية والإحالية. والتعميم التحريبي الملائم الذي يرصد إحالة الموضع، سواء أكان يربط موقع الفاعل أم المفعول، هو الذي يشترط أن يوسم هذا المكون بسمة التخصيص لا بسمة التعريف. وقد بينا أن عدم سماح العربية للفاعل

[50] يختلف التطابق الفقير في العربية عن الصورة التحليلية في اللغات الصلتية في أنه مخصص بالجنس. ويشترك التطابق الفقير والصورة التحليلية في أنهما مخصصان معا بالسمة [-عدد]، وهي السمة التي تميز التطابق الفقير من الغني، كما رأينا سابقا.

[51] لقد بين بورسلي وستفنس (1989) Borsley and Stephens أن المركبات الاسمية المتقدمة في الرتبة فا ف مفع في الصلتية البريطانية (Breton) في (أ) ليست فواعل، بل مواضع مماثلة لتلك الموجودة في (ب):

أ) Ar vugal a lenn (*lennont) levri

كتب (جمع-شخص3-قرأ) قرأ لاصقة أطفال ال

ب) levrioù a lenn (*lennont) ar vugal

أطفال ال (جمع-شخص3-قرأ) قرأ لاصقة كتب

بالتقدم على الفعل يرجع إلى أن العربية لا تلجأ إلى محو إعراب الزمن بواسطة النقل إلى مخصص الزمن. كما أن السبب في كون العربية تسمح بإسقاط الفاعل يرجع إلى أنها تسمح كذلك بمحو إعراب الرفع بواسطة دمج التطابق في الزمن، مثلها في ذلك مثل اللغات الصلتية. وقد أبرزنا كذلك من خلال المقاربة الإعرابية التي اقترحناها أن الإعراب يلعب الدور الأساس في تحديد الرتبة السطحية للفاعل، غير أن مفهوم الفاعلية، كما أوضحنا، لا يمكن اختزاله في الإعراب وحده. وعليه، فقد بينا أننا نحتاج إلى مفهوم مرن سميناه بالفاعلية الموزعة التي تقوم على أن خصائص الفاعل المتعلقة بالتأويل الدلالي والإعراب والتطابق ومبدأ الإسقاط تشتق من مواقع تركيبية مختلفة ومتعددة.